الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة .

كلية الآداب و الحضارة الإسلامية

قسم التاريخ

رقم التسجيل .....

الرقم التسلسلي.....

الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة المصرية 1958-1962

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر

(تخصص تاريخ الثورة الجزائرية 1954 . 1962)

إعداد الطالبة

هبة كلاش

إشراف الأستاذ الدكتور:

أحمد صاري

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
علي أجقو	أستاذ التعليم العالي	محمد خيضر – بسكرة –	رئيسا
أحمد صاري	أستاذ التعليم العالي	الأمير عبد القادر–قسنطينة –	مشرفا و مقررا
الطاهر عمري	أستاذ محاضر	المدرسة العليا للأساتذة – قسنطينة –	عضوا مناقشا
كريمة بن حسين	أستاذة محاضرة	جامعة منتوري – قسنطينة –	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 2011 / 2012

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة .

كلية الآداب و الحضارة الإسلامية

قسم التاريخ

رقم التسجيل .....

الرقم التسلسلي.....

الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة المصرية 1958-1962

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر

(تخصص تاريخ الثورة الجزائرية 1954 . 1962)

إعداد الطالبة

هبة كلاش

إشراف الأستاذ الدكتور:

أحمد صاري

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
علي أجقو	أستاذ التعليم العالي	محمد خيضر – بسكرة –	رئيسا
أحمد صاري	أستاذ التعليم العالي	الأمير عبد القادر–قسنطينة –	مشرفا و مقررا
الطاهر عمري	أستاذ محاضر	المدرسة العليا للأساتذة – قسنطينة –	عضوا مناقشا
كريمة بن حسين	أستاذة محاضرة	جامعة منتوري – قسنطينة –	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 2011 / 2012

كلمة

شكر و تقدير

عرفانا بجهوده المتواصلة في ميدان البحث التاريخي.

أتقدم بأخلص شكري وامتناني لأستاذي الدكتور أحمد صاري ، الذي تابعني بكل اهتمام و أشرف على الموضوع بروح علمية عالية و بأستاذية رفيعة فله كل الفضل والتقدير.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمـة:

لقد سعى مفجرو الثورة منذ الوهلة الأولى إلى التعريف بالثورة الجزائرية في الخارج من أجل الحصول على الدعم المادي والمعنوي، فكانت القاهرة، التي كانت لا تزال تعيش غمرة الفرح لنجاح ثورة 23 يوليو 1952، واحدة من بين أولى الدول التي أرسلت لها جبهة التحرير وفدا من بعض مناضلها، للاتصال بزعيمها جمال عبد الناصر، الذي دع ا إلى تحرير كامل البلاد العربية ، وبما أن الجزائر واحدة من هذه البلدان فإنها لاقت عناية خاصة منه ، فقد وافق على دعم الثورة الجزائرية ماديومع نويا منذ انطلاقاتها الأولى ، أملا في توحيد ك امل الأقطار العربية بما فيها المغرب العربي انطلاقا من الجزائر.

هذه الفكرة عارضها مؤتمر طنجة الذي جمع البلدان المغاربية الثلاثة (تونس،الجزائر والمغرب)، والذي دع ا إلى جانب توحيد أقطار المغرب العربي،إلى تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية. وبالفعل فقد تشكلت هذه الحكومة في 19 سبتمبر 1958، واتخذت من القاهرة مقرا لها.

سعت الحكومة المؤقتة منذ تأسيسها إلى إيجاد حلول ناجعة لموا جهة المخططات الفرنسية من جهة ،والحفاظ على العلاقات التي أقامتها جبهة التحرير الوطني منذ اندلا ع الثورة التحريرية مع مختلف الدول والحكومات من جهة أخرى،و كان على رأس هذه الدول الحكومة المصرية .فوجدت الحكومة المؤقتة في بداياتها بعض الصعوبات في التعامل مع الحكومة المصرية نتيجة التباين في وجهات النظر، إلا أن الحكومة المؤقتة بذلت جهودا كبيرة لتحسين علاقتها بها ، وبالفعل فقد لقيت هذه المساعي استجابة من الحكومة المصرية، التي عملت على جلب التأييد والدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية في مختلف المحافل والمؤتمرات المحلية والدولية.

ورغم التأييد والدعم الذي قدمته الحكومة المصرية للحكومة المؤقتة إلا أن ذلك لا يعنى أن كل المشاكل التي كانت بينها وبين الحكومة المؤقتة قد انتهت، بدليل وقوفها إلى جانب أحمد بن

بله ضد الحكومة المؤقتة في أزمة صائفة 1962، مع العلم أن الحكومة المؤقتة هي التي تمثل الشعب والدولة الجزائرية.

لهذه الأسباب ورغبة مني في الوقوف على حقيقة العلاقات التي جمعت بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة المصرية، خاصة مع تضارب الآراء حول طبيعة هذه العلاقة . بالإضافة إلى الغموض الذي يكتنف بعض القضايا المهمة، والتي يأتي في مقدمتها انقلاب العقيد محمد العموري وعلاقة الرئيس جمال عبد الناصر بذلك..... اخترت هذا الموضوع.

وبما أن موضوع البحث الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة المصرية 1958. 1962، فإن إشكالية هذا البحث تدور حول طبيعة الدعم والعلاقات التي جمعت بين الحكومتين على اعتبار أن الحكومة المؤقتة في تلك الفترة هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري . والأسباب التي أدت إلى تخلى الحكومة المصرية عن الحكومة المؤقتة في أزمة صائفة 1962.

وعليه نطرح مجموعة من التساؤلات التي لها في نظرنا صلة بهذا الموضوع:

. ماهي الظروف الداخلية و الدولية التي أحاطت بتشكيل الحكومة المؤقتة ؟ وهل تشكيلها يعد تطورا طبيعيا لمسيرة الثورة الجزائرية؟ وما مدى نجاح الحكومة المؤقتة في إستراتيجيتها النضالية وبرنامج عملها في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها ؟

. كيف كان موقف قادة الداخل من تشكيل الحكومة المؤقتة ؟ وهل أثر ذلك على مسيرتها ؟

. كيف كان موقف الحكومة المصرية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية؟وما علاقة الحكومة المصرية بما اصطلح عليه بمؤامرة العموري أو انقلا ب الكاف كما يحلو للبعض تسميتها ؟ وهل كانت للمخابرات المصرية علاقة بذلك؟ وما مدى تأثير هذه الحادثة على علاقتها بالحكومة المؤقتة ؟

. ما هي الأسباب الحقيقة التي أدت إلى نقل مقر الحكومة المؤقتة من القاهرة نحو تونس ؟ وهل لتورط المخابرات المصرية في مؤامرة العموري علاقة بذلك؟

. ما مدي تأثير الخلافات التي كانت بين أعضاء الحكومة المؤقتة على علاقتها بالحكومة المصرية ؟ وهل وقفت الحكومة المصرية موقفا حياديا حيال هذه الخلافات ؟

. ما هو الدور الذي لعبته الحكومة المصري ة في التعريف بالحكومة المؤقتة، وجلب الدعم المادي و المعنوي للثورة الجزائرية ؟ وكيف كان موقفها من مفاوضات ايفيان؟

والسؤال الأخير هل مساندة الحكومة المصرية للحكومة المؤقتة في كثير من المرات جاءت من أجل احتوائها، وإخراجها من ساحة التأثير المغربي والتونسي على وجه الخصوص؟

وكمحاولة للإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

. الشهادات الحية: وتتمثل في شهادة شفوية "لعبد الحميد مهري"، وزير سابق في الحكومة المؤقتة 1958 . 1961. كما اعتمدت على بعض الشهادات المكتوبة سواء المنشورة في الجرائد: كجريدة المجاهد ، الخبر الأسبوعي و جريدة الشعب أو المنشورة في الكتب: ككتاب "شهادات ومواقف" لبن يوسف بن خده ، كتاب "أحمد بن بله يكشف أسرار ثورة الجزائر "، وهو عبارة عن حصص تلفزيونية بثت على قناة الجزيرة في 2007 ، وقامت القناة بنشره ا، أو تلك التي نشرت على شبكة الأنترنت منها شهادة "أحمد سعيد" حول دور جمال عبد الناصر في ثورة الجزائر.

. الوثائق المكتوبة (الأرشيف): ويتمثل في بيان "الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية"، و"المفاوضات السرية التي جمعت بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية ". كما اعتمدت أيضا على بعض وثائق جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة سواء تلك المنشورة بالجرائد كجريدة المجاهد أو بالكتب ككتاب محمد حربي المتعلق بأرشيف الثورة الجزائرية، "مذكرات توفيق المدني" و "مذكرات فتحي الديب " . وفيما يتعلق بخطب الرئيس جمال عبد الناصر التي تعد هي الأخرى وثائق مهمة فقد أخذت جزءا منها من جريدة المجاهد، والبعض الآخر من الأنترنت.

. مذكرات الشخصيات المشاركة في الحكومة المؤقتة أوفي المجلس الوطني للثورة الجزائرية. أذكر على سبيل المثال لا الحصر : "مذكرات عبد الله بن طوبال " التي نشر جزء منها على شبكة الانترنت، توفيق المدني، أحمد بن بله، علي كافي و الطاهر الزبيري وغيرها .أما من الجانب المصري فقد اعتمدت على "مذكرات فتحي الديب"، وزير المخابرات المصرية، والتي أفادتني كثيرا باعتباره ا المذكرات الوحيدة التي تناولت فترة الحكومة المؤقتة وعلاقتها بالحكومة المصرية بدقة.كما اعتمدت على "مذكرات الجنرال ديغول ".

. الكتابات الجزائرية وبعض الدراسات و المقالات المنشورة بالدوريات .ك كتاب فرحات عباس "تشريح حرب" الذي استفدت منه بشكل كبير، وكتاب "اتفاقيات ايفيان" لبن يوسف بن خده الذي أفادني خاصة في الح ديث عن مفاوضات ايفيان ، وكتاب "جبهة التحرير الوطني (الأسطورة و الواقع)" لمحمد حربي الذي يعد مرجعا مهما جدا لأي باحث في تاريخ الثورة التحريرية وغيرها. الدراسات و الأبحاث التي نشرها "المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954".

كما اعتمدت على بعض الكتابات الفرنسية منها كتابات ألستر هورن ، جلبار ميني وغيرها.

. الدراسات السابقة : لقد اعتمدت على بعض الرسائل الجامعية التي لها صلة بالموضوع .أذكر منها:رسالة ماجستير في العلوم السياسية تحت عنوان " السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958 . 1962"، لأحمد بن فليس. و"النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية 19621958"، لصاحبها عمر بوضربة. و"المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 . 1962"، لمريم صغير وهي عبارة عن رسالة دكتوراه دولة في ا لتاريخ الحديث والمعاصر،وقد استفدت منها كثيرا في الحديث عن الدعم الدبلوماسي الذي قدمته الحكومة المصرية للحكومة المؤقتة الجزائرية.

ولم تكن دراسة الموضوع بالأمر السهل إذ واجهتني عدة صعوبات ، أهمها صعوبة الاتصال بالشخصيات التي عاصرت الحدث. وحتى شهادة عبد الحميد مهري فإنها لم تكن بالمهمة، خاصة وأنه رفض الإجابة عن أغلب الأسئلة التي طرحتها عليه و المتعلقة خاصة بالأزمات التي شهدتها الحكومة المؤقتة، وحول علاقتها بالحكومة المصرية مكتفيا بالقول بأنها كانت جيدة.

ولعل أهم صعوبة واجهتني هي قلة المراجع و المصادر التي تتناول الموضوع بشكل يجعل منه مادة صالحة للدراسة و البحث. باستثناء مذكرات فتحي الديب التي كما ذكرت بأنها تناولت موضوع الثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة بشكل موسعا، إلا أن هذه المذكرات تغلب عليها الذاتية، وبالتالي وجدت صعوبة كبيرة في تمحيص المادة الخبرية التي حصلت عليها منها.

لم تكن علاقة الحكومة المصرية بالحكومة المؤقتة جيدة ، إذ كانت تتأرجح بين الإيجاب و السلب.مما أثر على الحكومة المؤقتة في كثير من الأحيان. وبناء على هذا يوجب علينا موضوع البحث إتباع المنهج التاريخي التحليلي الذي يقوم على رصد وتتبع الوقائع التاريخية ثم تحليلها تحليلا موضوعيا. وذلك قصد الكشف عن حقيقة هذه العلاقة و العوامل الايجابية والسلبية التي أثرت فيها.

وحتى أتمكن من الإلمام بجميع نواحي الموضوع قسمت البحث إلى أربعة فصول:

خصصت الفصل الأول للحديث عن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، حيث تناولت فيه الظروف الداخلية و الخارجية التي أحاطت بتأسيسها مركزة على أهمية تشكيلها في تلك الفترة باعتبارها هيئة سياسية عليا للثورة مخولة لإ جراء مفاوضات مع الجانب الفرنسي ، وبالتالي فقد تطرقت إلى الأهداف التي شكلت من أجلها . وختمت الفصل باستعراض ردود الأفعال الأولية على تشكيلها سواء الداخلية منها أو الخارجية.

أما الفضل الثاني المعنون باجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 1959 إلى غاية مؤتمر طرابلس ماي 1962، فقد تحدثت فيه عن الأسباب التي أدت إلى ضعف الحكومة المؤقتة، و التي جعلته تلجأ إلى تحكيم العقداء العشرة، و ما كان لهذا التحكيم من أثار ، بظهور هيئة

الأركان كمنافس قوي وعنيد في وجهها ، واختتمت الفصل بالحديث عن اتفاقيات ايفيان وما أعقبها من اجتماع للمجلس الوطني الجزائرية في ماي 1962.

أما الفصل الثالث فقد خصصته للحديث عن موقف الحكومة المصرية م ن تأسيس الحكومة المؤقتة بداية بعلاقتها بجبهة التحرير الوطني وصولا إلى ردة فعلها على تأسيس الحكومة المؤقتة، مع الإشارة إلى تأزم علاقتها بالحكومة المؤقتة خصوصا بعد مؤامرة العموري التي وُ جهت فيها أصابع الاتهام للقاهرة، وحادثة علاوة عميرة التي أقدمت على إثرها الحكومة المصرية على حل جهاز المخابرات الذي أسسه عبد الحفيظ بوالصوف ، ما أدي إلى نقل مقر الحكومة المؤقتة إلى تونس. ونظرا لعلاقة أحمد بن بله بالحكومة المصرية، فلم أهمل هذا الأمر إذ تحدثت عنه مركزة على وقوفها إلى جانبه في أزمة صائفة 1962.

في حين تناولت في الفصل الرابع الدعم المادي و المعنوي الذي قدمته الحكومة المصرية للحكومة المؤقتة سواء ما تعلق بموقفها من المفاوضات بداية من الوساطة التي قام ت بها من أجل حل المشكل الجزائري، وصولا إلى موقفها من مفاوضات ايفيان. كما تناولت في هذا الفصل أيضا الدعم الدبلوماسي الذي قدمته الحكومة المصرية للثورة الجزائرية في مختلف المحافل والمؤتمرات الدولية والإقليمية بداية من مؤتمرا باندونغ وصولا إلى مؤتمر بلغراد. كما أشرت إلى الدعم المالي والعسكري الذي قدمته الحكومة المصرية للحكومة المؤقتة انطلاقا من اندلا ع الثورة الجزائرية، وصولا إلى تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية.

الفصل الأول: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

I . ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

أولا : داخليا

ثانيا:خارجيا

II . تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية19 سبتمبر 1958

أولا: فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية

ثانيا:الإعلان عن الحكومة المؤقتة الجزائرية

ثالثا: تشكيلة الحكومة المؤقتة الجزائرية

III . أهداف الحكومة المؤقتة الجزائرية

IV . ردود الفعل الأولية على تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية

أولا: موقف الداخل من تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية

ثانيا:موقف الخارج من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

مثّل تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بداية مرحلة جديدة في تاريخ الثورة الجزائرية ، إذ سمح بتحقيق إحدى أهداف الثورة التحريرية . وهي فتح مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري للتعبير عن طموحاته في الاستقلال

والحرية. لذلك رأينا أنه من الضروري الوقوف على الأسباب والظروف التي أحاطت بتشكيل الحكومة المؤقتة والمواقف الداخلية و الدولية التي أعقبت الإعلان عنها.

I . ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

يرجع تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية لعدة عوامل وظروف عاشتها الثورة داخليا وخارجيا. فما هي هذه العوامل والظروف ؟

أولا: داخليا:

تكتسي هذه العوامل أهمية كبيرة لما لها من تأثير ايجابي أو سلبي علي سير الكفاح المسلح في الجزائر. ويمكن حصرها فيما يلي .

لقد اتفق قادة الثورة بعد تحديدهم لتاريخ وزمان اندلا ع الثورة على أن يجتمعوا في منتصف شهر جانفي 1955، لتقييم المرحلة المنقضية من الثورة، ووضع برنامج عمل مستقبلي على ضوء التجربة السابقة. إلا أنه ونظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الثورة أُجِلَ هذا اللقاء إلى غاية 20 أوت 1956، أين عقد بواد الصومام. [1]

---

[1]. انعقد مؤتمر الصومام في الفترة الممتدة من 20 إلى 30 أوت 1956، بقرية إفري أوزلاقن بغابة أكفادوا في واد الصومام . تقرر خلاله تنظيم جيش التحرير الوطني، تقسيم التراب الوطني إلي ولايات ومناطق ونواحي وقسمات، تعين مجلس تشريعي (المجلس الوطني للثورة الجزائرية)، و هيئة تنفيذية (لجنة التنسيق و التنفيذ). أنظر:

. جوان جيلسبى : **الجزائر الثائرة** ،ت صدقي أبو طالب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة. 1966. ص ص119 . 122.

وأنظر:

. Jacques Duchemin : **Histoire du FLN** , Ed Mimouni , Alger. PP 261 _ 263.

انطلاقا من قرارات مؤتمر الصومام تم تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ[1] التي كانت تقود الثورة، وتشرف على توج يهِ وإدارة جميع فروعها السياسية ، الدبلوماسية، الاجتماعية، العسكرية والإدارية.[2] والتي شرعت بمجرد عودتها إلى الجزائر"العاصمة"، في دعم العمليات الفدائية وتعميمها حتى يتمكن سكان المدن من المشاركة في الكفاح المسلح. فكانت معركة الجزائر

سنة1957، التي بالرغم من الصدى الدولي الكبير الذي أحدثته، إذ تزامنت مع انعقاد الدورة الحادية عشر لهيئة لأمم المتحدة ، فإنها أدت إلى تدمير جانب كبير من هياكل الجبهة في العاصمة خاصة، بالإضافة إلى إلقاء القبض على بعض المناضلين وتعذيبهم وإعدامهم، ومن بينهم العربي بن مهيدي، العضو البارز في اللجنة، والمحامي علي بومنجل وغيرهم. الأمر الذي جعل أعضاؤها يغادرون الجزائر نحو تونس.[3]

وبمجرد التحاقها بالعاصمة التونسية اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ لتقييم الوضع. فطالب كريم بلقاسم "إسناد القيادة للمسؤولين التاريخيين [4]، والتصالح مع رفاق الدرب المعتقلين لسد الطريق أمام المركزيين المعتدلين، ولتمكين العسكريين من شغل مناصب عليا في أجهزة الثورة" [5]. الأمر الذي كان عبان رمضان يعارضه ليدفع حياته ثمنا لذلك.[6]

---

[1]. كانت تضم خمسة أعضاء (عبان رمضان ، محمد العربي بن مهيدي ،كريم بلقاسم ، بن يوسف بن خده ، سعد دحلب). وفي أوت 1957، تقرر رفع أعضائها إلى أربعة عشر عضوا (عبان رمضان،كريم بلقاسم، فرحات عباس،عبد الله بن طوبال، عبد الحفيظ بالصوف، محمود شريف، محمد الأمين دباغين ، عبد الحميد مهري وعمر أوعمرا ن). بالإضافة إلى السجناء الخمسة (أحمد بن بله، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين آيت أحمد ورابح بطاط) كأعضاء شرفيين.

[2]. جوان جيلسبي : **الجزائر الثائرة** ، مرجع سابق. ص 121.

[3]. محمد عباس : **ثورا عظماء** ، دار هومة ، الجزائر. 2005 . ص 392 . 393.

[4]. وذلك لكونه الوحيد المتبقي من القادة التاريخيين على قيد الحياة وحرا طليقا خارج السجن.

[5]. أنظر : محمد العربي الزبيري : **تاريخ الجزائر المعاصر 1954 . 1962** ، ج2 ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق . 1999 . ص ص 102- 105 .

[6]. تم ا ستدراجه إلى المغرب" تطوان" ، وتصفيته من قبل الباءات الثلاث (كريم بلقاسم ، بوالصوف و بن طوبال) و عمر أوعمران ، محمود الشريف . أنظر:

- Mohamed Lebjaoui : **Vérités sur la Révolution Algérienne**, ANEP Rouïba. Alger. PP 151-162.

لقد كان لاغتيال عبان رمضان[1] وقعا كبيرا على معنويات أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، ومن بينهم على سبيل المثال "فرحات عباس" الذي فكر في الانسحاب منها.[2] إذ لم تجتمع اللجنة بعد اغتياله لأكثر من ثلاثة أشهر، لتقرر في أفريل 1958، تشكيل قيادة العمليات العسكرية COM وتقسيمها إلى فرعين.[3]

يرجع إنشاء COM إلى الأوضاع الصعبة التي عرفها جيش التحرير الوطني . فبعد استكمال العمل بخطي "شال و موريس"المكهربين والملغمين خلال 1958[4]. عرفت الثورة الجزائرية منعطفا خطيرا نتيجة ندرة السلاح الذي كان دخوله إلى الجزائر صعبا جدا. ما جعل قادة الجبهة يرفضون تجنيد الملتحقين الجدد. كما أن قوات جيش التحرير الوطني كانت تتكبد خسائر كبيرة في الأرواح خلال المعارك والاشتباكات مع قوات العدو، وبذلك أصبحت مهمة اختراقهما صعبة جدا إن لم نقل مستحيلة.[5]

لهذه الأسباب وغيرها تقرر إنشاء قيادتي العمليات العسكرية، الغربية برئاسة العقيد "هواري بومدين"،والتي اتخذت من "وجدة" بالمغرب مقرا لها، وقد عرفت نجاحا كبيرا

---

[1]. ندد عمار بوقلاز في رسالة شديدة اللهجة إلى لجنة التنسيق و التنفيذ باغتيال عبان رمضان، ونظم يوم حداد واحتجاج في القاعدة الشرقية . أنظر: الشاذلي بن جديد : **مؤامرة العقداء لم تكن تنازعا على السلطة أو صراع عُصب** ، جريدة الخبر الأسبوعي . 5 ديسمبر 2008. http://www.elkhabar.com

[2]. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954. 1962**، دار هومة ، الجزائر .2007 ، ص89.

[3]. محمد حربي : **جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع** ، ت كميل قصير داغر،دار الحكمة ، بيروت . 1982. ص 178.

[4]-Mohamed Teguia : **L'Algérie en guerre,** OPU, Alger, 2009. PP 265_270.

[5]- ibid

. يذكر عبد الرزاق بوحارة : أن مسؤولي جيش التحرير الوطني لم يعطوا أهمية لبناء هذين الخطين، فلم يمنعوا المواطنين من المشاركة في انجازهما ، بل شجعوهم على ذلك معتبرين أن توظيفهم في تلك الفترة يضمن لهم بعض الموارد التي تسمح بتحسين ظروف معيشتهم ، و تمويل وحدات جيش التحرير الوطني . أنظر: عبد الرزاق بوحارة : **منابع التحرير" أجيال في مواجهة القدر"** ، ت صالح عبد النوري ، دار القصبة للنشر ، الجزائر . 2006 . ص 294 . 293.

والشرقية برئاسة العقيد "محمدي السعيد" [1]والتي شهدت فشلا ذريعا، ما أدي إلي تأزم الوضع على الحدود الشرقية وخاصة القاعدة الشرقية والولاية الأولى.[2]

وفي ظل هذه الأزمات التي عرفتها الثورة الجزائرية وصل "الجنرال ديغول" إلى الحكم، على اثر انقلاب 13 ماي 1958، ليركز سياسته في القضاء على الثورة، وذلك من خلال تبنيه

لمجموعة من المشاريع الاقتصادية الخادعة التي تهدف في ظاهرها إلى تحسين الظروف المعيشية للشعب الجزائري وفي بطينها إلى القضاء على الثورة الجزائرية ،[3]بالإضافة إلى إعلانه عن عزمه إجراء استفتاء خلال شهري سبتمبر وأكتوبر1958، ولقطع الطريق أمام الجنرال ديغول شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ تفكر جديا في تشكيل حكومة مؤقتة.

ثانيا: خارجيا:

لم يكن الوضع الدولي آنذاك بأحسن من الوضع الداخلي للجزائر. فقد كانت هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي ساهمت في تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية.

أدى هجوم تعرضت له ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958 [1] قام به

---

[1]. محمد السعيد (1912 . 1994) ولد بآيت فراح بالقرب من أربعاء ناث إراثن بتيزي وزو، ضابط صف سابق في الجيش فرنسي، انخرط في الجيش الألماني، مساعد كريم بلقاسم في الولاية الثالثة، شارك في مؤتمر الصومام ،خلف كريم على رأس الولاية الثالثة في 1965 ، عين في أفريل 1958 على رأس مجلس التنظيم العسكري على الحدود التونسية ،حكمت علية لجنة التنسيق و التنفيذ بعدم الكفاءة ، فعزل وأرسل إلى القاهرة .أصبح وزير دولة في الحكومة المؤقتة في جانفي 1960، انضم إلى بن بله في أزمة 1962. أنظر : عاشور شرفي : **قاموس الثورة الجزائرية (1954 . 1962)**، ت عالم مختار ، دار القصبة للنشر ، الجزائر . 2007. ص 317.

[2]- Sylvie Thénault :**Histoire de la guerre d'indépendance Algérienne**, Ed, elmaarifa.2010. P 183 - 184.

[3]. ومن بين هذه المشاريع مشروع قسنطينة . أنظر: **المجاهد**، عدد50، بتاريخ 7/ 9 / 1959. ص ص9 . 10.

[4]. في يوم السبت 8 فيفري 1958 هاجمت 25 طائرة منها 11 مقنبلة من نوع B26 التابعة للفيلق GB91 و12 مطاردة من نوع T6NA التابعة للفيلق EALA 27/12، قرية ساقية سيدي يوسف، أين كان يقام سوق في ذلك اليوم، واستغرق هذا الهجوم ساعة وعشرين دقيقة.

الطيران الفرنسي،بحجة ملاحقة الثوار الجزائريين في التراب التونسي . ما أدي إلى سقوط أكثر من 79 قتيلا من المدنيين بينهم 11 امرأة و 20 طفلا وجرح ما يزيد عن 130 شخصا. إلى زيادة ضغط الحكومة التونسية على جبهة التحرير الوطني، إذ اعتبرت تونس أن هذا الهجوم يشكل خطرا عليها[1]، وخاصة بعد وصول "الجنرال ديغول" إلى السلطة، الذي شرع في تقديم تنازلات

لنظامي تونس و المغرب ، فقد وافق في 14 جوان 1958، على إخلاء المراكز العسكرية الفرنسية الموجودة في غرب وجنوب المغرب ، ووقع في 17 جوان من السنة نفسها، اتفاقا يقضي بسحب القوات الفرنسية من كامل التراب التونسي باستثناء بنزرت .[2] هذه التنازلات دفعت بحكومتي تونس والمغرب إلى التخلي نوعا ما عن دعم جبهة التحرير الوطني، حيث أن السلطات الرسمية في كلا البلدين أصبحت تشدد الخناق على جيش التحرير الوطني المتواجد على حدوده ا، فتعترض سبيل الإمدادات الواردة إليه عبر حدودها وتحاول التدخل في شؤونه[3] بالإضافة إلى تهربهما من تطبيق قرارات مؤتمر طنجة[4]، فقد ذكر ممثل تونس في مؤتمر المهدية [5] بأن بلاده لا تمتلك إمكانات مالية كافية لتلبية حاجيات الثورة الجزائرية .[6] كما وقعت تونس في 30 جوان 1958، على اتفاقية ايجلي مع الحكومة الفرنسية والتي نصت على السماح لفرنسا بتحويل البترول من إيجلي الواقعة في الصحراء الجزائرية عن

---

(1)_ Mohamed Harbi : **Les archives de la Révolutions Algérienne**, Ed Jeunes Afrique, Paris .1981. P -181-182.

(2) . غيلاني السبتي : **علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة باتنة. 2010 . 2011. ص 118.

(3). أنظر :محمد العربي الزبيري : **تاريخ الجزائر المعاصر** ، مرجع سابق . ص 118.

و أنظر:محمد حربي: **جبهة التحرير**... ، مرجع سابق.ص 178.

(4). أنظر الفصل الثالث.

(5) . انعقد المؤتمر بتونس في 16 جوان 1958، بحضور حكومتي تونس و المغرب و لجنة التنسيق و التنفيذ من أجل تنفيذ توصيات مؤتمر طنجة، كما نوقش فيه موضوع التعاون السياسي و الدبلوماسي . **جريدة المجاهد** : عدد 27 ، 22 جويلية 1958. ص01 .

(6)– Mohamed Harbi, OP, CIT. PP- 417- 425.

طريق ميناء الصخيرة التونسي.[1] وهو الأمر الذي لم يعجب الجبهة فحاولت إقناع الحكومة التونسية بالعدول عن ذلك، إلا أن كل جهودها باءت بالفشل ، وردا على ذلك قامت جبهة التحرير بسلسلة من الهجمات ضد المنشآت الاقتصادية والبوليسية والأهداف الاقتصادية الفرنسية بما في ذلك خزانات البترول بفرنسا نفسه ا.وقد علقت الجبهة على ذلك بقولها أن الغرض من

هذه العمليات هو حرمان الجيش الفرنسي من الوقود الذي يستعمله في تسيير آ لياته التي تقتل الجزائريين، والحيلولة دون استغلال البترول الذي يستخرج من الجزائر ويستغل من طرف أعدائها ضد أبنائها.[2]

ومن جهة أخري أعلنت الحكومة الفرنسية في أوت 1958 ، عن الشروع في الدخول في مفاوضات حول الحدود مع الحكومة المغربية، التي أنشأت لأجل ذلك لجنة الحدود بين ها وبين الحكومة الفرنسية.[3]وبذلك ظهرت الأطماع المغربية في التوسع على حساب الصحراء الجزائرية، الأمر الذي لم تقبله جبهة التحرير الوطني فكانت هناك صدامات بين الجيش الملكي المغربي وجيش التحرير الوطني، أدت في كثير من المرات إلى سقوط العديد من القتلى، وتضرر اللاجئين الجزائريين في المغرب بصفة خاصة.[4]

أما في الشرق الأوسط فقد شكل قيام الوحدة بين مصر وسوريا في سبتمبر 1958، ونجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1958، ضد النظام الملكي، و التي أعلنت عن دعمها للثورة الجزائرية، دفعا قويا لقادة الثورة ومحفزا لهم لمواصلة الكفاح.[5]

---

[1]. محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني**..... ، المرجع السابق.

[2]. جوان جلسبي : **الجزائر الثائرة** ، مرجع سابق . ص199.

[3]- Mohamed Harbi, OP, CIT. P- 433.

[4]_IBID, P433_ 444.

[5]. أنظر :عمر بوضربة : **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية من 1958 .1962**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الجزائر . الجزائر. 2001 . 2002. ص 14. وأنظر:

- Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, Editions Alger, Alger .2011. P 236.

من ناحية أخرى أدى الصراع بين المعسكرين الغربي الداعم للحركة الاستعمار ية الامبريالية والشرقي الشيوعي، إلى ظهور مجموعة من الدول الافروآسيوية تنادي بحرية واستقلال جميع الدول المستعمرة، وذلك من خلال عقدها لمجموعة من المؤتمرات بداية م .ن مؤتمر باندونغ1955، الذي شاركت فيه جبهة التحرير الوطني، أين حصلت على تأييد ودعم الدول المشاركة، التي طالبت

بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة . فكانت تلك الانطلاقة الأولى نحو أروقة الأمم المتحدة ، وبالتالي كان يجب على جبهة التحرير الوطني أن تجد جهازا جديدا، خاصة بعد الأزمات التي عرفتها لجنة التنسيق والتنفيذ.

هذا زيادة على ما كانت تدعيه فرنسا في كثير من المناسبات بأنها لم تجد أمامها مفاوض حقيقي من أجل حل المشكلة الجزائرية.[1]

ومن خلال ما سبق نلاحظ أنه بالإضافة إلى الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة الجزائرية، من خلافات بين قادتها وصعوبة في إدخال السلاح إلى أرض الوطن، فإن وصول الجنرال ديغول إلى الحكم قد ساهم بشكل فعّال في التسريع بتشكيل الحكومة المؤقتة التي كانت محل نقاش بين قادة الجبهة. فمتى فكر قادة الجبهة في تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية؟

[1]. أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح "مع ركب الثورة التحريرية"**، ج. 3 . الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر. 1982 . ص 402 . 403.

II . تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية 19 سبتمبر 1958:

أولا: فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية:

فكرت قيادة حزب الشعب الجزائري خلال سنة 1945، في تشكيل حكومة مؤقتة،على أن يتم ذلك بعد تهريب "مصالي الحاج" من منفاه بقصر الشلالة إلى ناحية سطيف، على أن تضم

بالإضافة إلى "مصالي الحاج" "فرحات عباس" و"الشيخ البشير الإبراهيمي"، إلا أن حوادث 8 ماي 1945، حالت دون ذلك.[1]

وبعد اندلا ع الثورة في أول نوفمبر 1954، بدأ أعضاء الوفد الخارجي في القاهرة بطرح فكرة تشكيل حكومة مؤقتة.[2] و هو ما دفع بالمشاركين في مؤتمر الصومام إلى مناقشة الفكرة وتأجيل البت فيها إلى غاية انعقاد المؤتمر الأول للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957، أين قرر تشكيل حكومة مؤقتة الجزائرية تقوم بمهام لجنة التنسيق و التنفيذ،و ترك اختيار الوقت المناسب لذلك.[3]

وخلال مؤتمر طنجة المنعقد في 25 أفريل 1958، أوصى المؤتمرون بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي تونس و الرباط .[4]وبناء على قرارات مؤتمر طنجة شكلت في صيف 1958، لجنة للتفكير في تشكيل حكومة مؤقتة. وبعد دراستها للتقارير المقدمة من كريم بلقاسم، عبد الله بن طوبال، فرحات عباس وعمر أوعمران[5]، في الفترة الممتدة من جويلية إلى

---

[1]. محمد عباس : **في كواليس التاريخ"بن بلة . عبان رمضان "** ، مؤسسة الشروق للإعلام و النشر ، الجزائر. ص 79.

[2]-Mabrouk Belhocine : **Le courrier Alger le Caire 1954-1956 et le Congres de la Soumam dans la Révolution**, Ed Casbah, Alger.2000.PP 132-138.

وانظر أيضا: جلسة 2 جوان 1956 للوفد الخارجي في كتاب: توفيق المدني: **حياة كفاح**.....، مصدر سابق. ص 153.

[3]. عبد الحميد مهري: **مقابلة شخصية** ، مارس 2011.

[4]_ **Rapport sur la question du gouvernement provisoire**.

الأرشيف الوطني.العلبة 004. الملف 02.الوثيقة 053. الملحق رقم (1).

[5]. حول ما جاء في هذه التقارير أنظر: Mohamed Harbi: OP, CIT. PP, 183-226.

سبتمبر 1958، خلصت إلى ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة .[1]فمتى وأين قررت الحكومة المؤقتة أن يتم الإعلان عن تأسيسها؟

ثانيا:الإعلان عن الحكومة المؤقتة الجزائرية:

قررت لجنة التنسيق والتنفيذ أن يكون الإعلان عن الحكومة المؤقتة من ثلاث عواصم عربية "تونس(كريم بلقاسم)، الرباط (بوالصوف) والقاهرة (فرحات عباس)"في الوقت نفسه[2] وكان ذلك يوم 19 سبتمبر 1958، على الساعة الواحدة بعد الظهر . أين تولى الرئيس "فرحات عباس" قراءة بيان التأسيس من فند الكونتيننتال "Continental"، وسط حضور مكثف للصحافة المصرية و الدولية، بالإضافة إلى سفراء بعض الدول العربية والأجنبية وفي غياب أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذين كانوا متواجدين بالقاهرة،[3]وقد اتخذت الحكومة المؤقتة الجزائرية من القاهرة مقرا لها . فماهي الأسباب التي جعلت الحكومة المؤقتة الجزائرية تتخذ من القاهرة مقرا لها؟

يرجع "بن خده" اختيار القاهرة كمقر للحكومة المؤقتة، إلى كونها مقرا للجامعة العربية وأكثر من ذلك دعمها لحركات التحرر في بلاد المغرب العربي و الجزائر خصوصا، ومركزا دوليا في مجال الإعلان والدعاية.[4]بينما يري "عبد الحميد مهري" أن السبب وراء ذلك يكمن في كون تونس و المغرب لم يحصلا بعد على استقلالهما وبالتالي صعوبة الاستقرار بهما[5].وحسب

---

[1]. أنظر: **خلاصة ضبط جلسة 9 سبتمبر 1958**. الملحق رقم (2).

[2]. يذكر سعد دحلب بأنه لم يتم إعلام أية دولة إلا عند قيام الحكومة المؤقتة الجزائرية، وأنها كانت مجازفة كبيرة بعدم الحصول على اعترافها . ولكن الخطر كان أقل من أن تكون تابعة لإحداها أو العديد منها . أنظر: سعد دحلب : **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر. 2007 . ص 81.

[3]. مصطفى هشماوي : **جذور نوفمبر 1954** ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في حركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر .3010. ص 113.

[4]. بن يوسف بن خده: **شهادات ومواقف**، ط .1؛ شركة دار الأمة، الجزائر. 2007. ص 104.

[5]. عبد الحميد مهري : مقابلة شخصية.

اعتقادنا فإن ما يذهب إليه "بن خده" هو الأقرب إلى الصواب على اعتبار أن "مصر" في تلك الفترة كانت مركز قوة بخلاف باقي الدول المحيطة بالجزائر أو المؤيدة للثورة الجزائرية.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن فكرة الحكومة المؤقتة كانت موجودة لدى قادة الجبهة،غير أنه ونظرا للظروف التي مرت بها الثورة أجلت في كثير من المرات إلى غاية انعقاد مؤتمر طنجة ،الذي أكد على ضرورة تشكيل حكومة جزائرية، وعملا بتوصية المؤتمر قررت لجنة التنسيق والتنفيذ حلّ نفسها والإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة . فكيف جاءت تشكيلة أول حكومة مؤقتة جزائرية؟

ثالث: تشكيلة الحكومة المؤقتة الجزائرية:

لقد ضمت أول حكومة مؤقتة جزائرية تسع عشرة شخصية،من مختلف التوجهات السياسية التي كانت في الجزائر قبل اندلاع الثورة التحريرية .كما نجد أن أغلب أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ قد تم تعيينهم كوزراء عدا "عمر أوعمران"،الذي تم إبعاده على أساس اعتبار أن "حياته الشخصية لا تتلاءم مع الانتساب إلى السلطة التنفيذية".[1] حيث تم تعين فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة[2] وكريم بلقاسم نائبا للرئيس ووزيرا للقوات المسلحة ، لخضر بن طوبال وزيرا للداخلية، عبد الحفيظ بوالصوف وزيرا للاتصالات العامة و المواصلات أما أحمد بن بله[3] فقد عين نائبا للرئيس. كما نجد أن باقي السجناء الأربعة قد تم تعيينهم كوزراء دولة في

---

[1]. محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني**..... ، مرجع سابق. ص 186.

[2]. كان قد رُشح لرئاسة الحكومة أيضا كريم بلقاسم و الأمين دباغين : فالأول عارضه بن طوبال ، بوالصوف . أما الثاني فقد عارضه السجناء الخمسة. أنظر

Benjamin Stora – Zakya Daoud: **Ferhat Abbas**.... OP, CIT. P298.

وأنظر أيضا :

- Ferhat Abbas : **Autopsie d'une Guerre**, OP, CIT. PP 237-238.

[3]. يذكر بن بله بأنهم تعجبوا في السجن من إعلان الحكومة برئاسة عباس . فهو لم يكن يؤمن بالثورة ، وقد كانت لديه مشكلة في قضية الهوية الجزائرية ، ولم يكن يصلح على الإطلاق ليكون رمزا للثورة الجزائرية أو الشعب الجزائري . "لذلك شعرنا بأن شيئا خطيرا قد وقع داخل الجزائر ". أنظر: أحمد منصور: **أحمد بن بله يكشف عن أسرار ثورة الجزائر** ، ط .1 . دار ابن الحزم، بيروت. 2007. ص 155.

أول حكومة مؤقتة جزائرية. [1]

إن أول ما نلاحظه في هذه الحكومة إسناد رئاستها "لفرحات عباس". فماهي الأسباب التي أدت إلى تعين "فرحات عباس" رئيسا لأول حكومة مؤقتة جزائرية؟

يرجع اختيار فرحات عباس لرئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى خبرته السياسية خاصة في مجال المفاوضات، إذ أنه يتمتع بذكاء حاد ومقدرة علي الحوار، بالإضافة إلى صداقاته السياسية مع بعض الساسة الفرنسيين من اليسار في فرنسا والجزائر على حد السواء، كما أنه صريح القول لا يميل إلى المناورات. [2] بينما يري "فرحات عباس" أن هناك مجموعة من الحوادث والظروف السياسية، وعلى رأسها الخلافات بين قادة الكفاح المسلح هي التي وضعته على رأس الحكومة المؤقتة. فهو "لم يطلب هذا الشرف أو يطمح إليه". [3] وبالفعل فإن اختيار فرحات عباس على رأس الحكومة يرجع إلى الخلاف بين الباءات الثلاث، إذ كان كل واحد منهم يري أنه هو الأحق بهذا المنصب، لذلك فإنهم فضلوا تعيين فرحات عباس البعيد عن صراعاتهم، ولكي يسهل عليهم فيما بعد تسيره كيفما شاؤا . وهذا ما سنراه خلال الفصل الثاني.

شكل تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية الوسيلة الأنجع لمواجهة المشاريع والمخططات الفرنسية والرد على مشاريع الدمج و الفرنسة التي أعلن عنها "الجنرال ديغول". لذا فإن الحكومة المؤقتة قد وضعت برنامجا عمليا لتحقيق أهدافها. فما هو هذا البرنامج و الأهداف التي سطرتها الحكومة المؤقتة الجزائرية ؟

---

(1). أنظر : **بيان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** . الأرشيف الوطني.الملحق رقم (3).

(2). أحمد بن فليس : **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر. 1985. ص 81.

و أنظر : سعد دحلب : المهمة منجزة ..... ، مصدر سابق. ص 108 . 109 .

(3). فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، منشورات الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر، 2005. ص 127.

III . أهداف الحكومة المؤقتة الجزائرية:

لقد بينت الحكومة المؤقتة منهاجها السياسي من خلال أول تصريح أدلت به والذي يقوم على:

. إعادة بعث الدولة الجزائرية التي غيبها الاستعمار منذ 1830.[1]

. قيادة جيش التحرير الوطني و الشعب الجزائري إلى أن يتحقق الاستقلال ، وأن الكلمة في النهاية ستكون له، فإليه وحده يعود حق صياغة وتشكيل الأوضاع النهائية للدولة الجزائرية. ويمكن القول أن هذا يشبه إلى حد كبير ما انتهجته فرنسا الحرة في 1944، ووثيقة "الجنرال ديغول" المؤرخة في 21 أفريل 1944، والتي نصت على أن الشعب الفرنسي سيكون له مؤسساته السيادية في المستقبل .[2]. الحكومة لن تم يز بين سكان الجزائر من أوربيين و جزائريين؛ بل ستعمل على احترام حقوق جميع السكان ومصالحهم.

. إيجاد حلول عاجلة لمشكلة التسليح، وتقوية وتعزيز القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني. [3]

. الاستعداد للتفاوض مع الح كومة الفرنسية في أي وقت ومكان . وذلك ردا على ما كانت تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامها ممثلا شرعيا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية. [4]

. المحافظة على قرارات مؤتمر "طنجة" الرامية إلى بناء مغرب عربي موحد؛ لأنها في نظرها

---

[1]. **أول تصريح للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 26 سبتمبر 1958**.

[2]-Abdelmadjid Berlkaroubi : **La naissance et la reconnaissance de la République Algérienne**, Alger .P P69.

[3]. عمر بوضربة : **النشاط الدبلوماسي** ..... ، مرجع سابق. ص 17.

[4]. أنظر : **المذكرة التي قدمها توفيق المدني للرئيس جمال عبد الناصر يؤكد له فيها على أهمية اعتراف الجمهورية العربية بالحكومة المؤقتة الجزائرية** .

هي السبيل الوحيد لإيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهها، وتفتح أمامها مجالا واسعا للتفتح على دول العالم. [1]

. التأكيد على أن استقلال الجزائر س يكون عاملا من عوامل الاستقرار و العمل المثمر لا في بلاد المغرب العربي فحسب بل في كل البلاد العربية. [2]

. الإخلاص للمثل العليا التي قامت من أجلها الثورة الجزائرية وهي الحرية و العدالة الاجتماعية والتحرر.

. احترام المبادئ الإسلامية، و ميثاق الأمم المتحدة، وتبنيها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

. الترحيب بكل المساعي الرامية إلى منع التسابق نحو التسلح النووي، وردع فر نسا بسبب إجرائها للتجارب النووية في الصحراء الجزائرية.

. الاستفادة من الدعم المادي و الدبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري. [3]

. "إيجاد منهاج سياسي يتماشي ومصالح الثورة و البلاد تفاديا للتبعية السياسية والاحتواء الذي لطالما عانت منه الجزائر آنذاك". [4]

ونلاحظ أن أه .م ما ج .اء في المنهاج السياسي للحكومة المؤقتة هو ما تع لق بإعادة بعث الدولة الجزائرية. فالدول التي تعترف بالحكومة المؤقتة تقِّر في الوقت نفسه بوجود الدولة

---

[1]. **أول تصريح للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 26 سبتمبر 1958**.

[2]. **المذكرة التي قدمها توفيق المدني للرئيس جمال عبد الناصر ..... ، مصدر سابق**

[3]. عمر بوضربة : **النشاط الدبلوماسي....** ، المرجع السابق. ص 19.

[4]. **في ذكرى إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** : مجلة الجيش، العدد 398، تصدر عن المركز التقني للاتصال و الإعلام و التوجيه. سبتمبر 1996. ص 7.

الجزائرية. فحسب القانون الدولي فإن الدول التي اعترفت بالحكومة تتعامل قانونيا في علاقاتها الدولية مع الدولة، وهي الحكومة المؤقتة التي اعترفت بها، إذ كانت الحكومة المؤقتة تتمتع بالحصانة الدبلوماسية في هذه الدول ،كما أنها تمتلك صلاحيات للقيام بصفقات تجارية، إعلان الحرب، إقامة السلام، اعتماد واستقبال السفراء. [1]

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك خلاف حول ن وعية الحكومة المؤقتة الجزائرية .من حيث كونها تشبه حكومة في المنفى أو حكومة محلية في حالة حرب؟

يري "محمد بجاوي" أن الحكومة المؤقتة الجزائرية شبيهة بالحكومة المحلية في حالة حرب والحكومات القائمة في المنفى، فهي من جهة تراقب وتدبر جزء من الوطن ،كما لها جيشا نظاميا وتكوينا سياسيا، عسكريا وإداريا، بالإضافة إلى أنها أعلنت يوم تشكيلها أن مقرها في مكان ما من الجزائر أين كان يقيم بعض أعضائها بصفة دائمة ككتاب الدولة، أو بصورة دورية كما هو شأن الآخر وفقا لمتطلبات الحرب، ومن جهة أخري فإن الهيئات الثورية التي كانت تُسيّر البلاد قد تشكلت في الداخل أين مارست نشاطها قبل أن تضطر إلى المغادرة نحو الخارج، كلجنة التنسيق والتنفيذ و المجلس الوطني للثورة الجزائرية. في حين أن "الأداة الأساسية للحكومة الجزائرية"أي جبهة التحرير الوطني تزاول نشاطها الأساسي في الجزائر .أما كحكومة في المنفي فهي تمارس نشاطا معتبرا خارج الجزائر.[2] لذلك فالحكومة المؤقتة ليست كحكومة محلية في حالة حرب ولا كحكومة في المهجر.

وفي ختام هذا المبحث نستنتج أن أهم هدف وضعته الحكومة المؤقتة هو إعادة بعث وبناء الدولة الجزائرية، هذه الدولة التي غيبت منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر، وذلك من خلال

---

[1]- **Expose sur la reconnaissance de gouvernement au d'état**.

الأرشيف الوطني العلبة 6.الملف 6. الوثيقة 1.

[2]. محمد بجاوي: **الثورة الجزائرية و القانون** 1960 . 1961 ، **ط** .2 ، **دار الرائد للكتاب، الجزائر** .2005 . ص 127 . 128.

إعلانها عن استعدادها للتفاوض مع فرنسا في أي وقت . ولكي تستطيع الحكومة أن تنفذ برنامجها فإنه ينبغي أن تحصل على تأييد والدعم اللازم من قادة الداخل و الخارج . وعليه نطرح السؤال التالي كيف كان موقف قادة الداخل من تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية؟ وما هو موقف الدول الأجنبية من تأسيسها؟

IV . ردود الفعل الأولية علي تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية:

أولا: موقف الداخل من تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية:

لم يكن قادة الداخل راضين على تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بحجة أنه لم تتم استشارتهم بوصفهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، لذلك أرسلوا برقيات احتجاج إلى الحكومة المؤقتة ابتداء من شهر أكتوبر انتقدوا فيها قيام لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة دون استشارتهم، معتبرين ذلك خرقا صريحا لتنظيمات قي ادة الثورة .[1] لذلك فإن تأسيسها قد شكل مفاجأة لهم. فيذكر "علي كافي" أن قيادة الخارج كانت ترسل لهم برقيات مفادها أن هناك حدثا هاما في 19 سبتمبر 1958، وبالتالي فتشكيل الحكومة المؤقتة لم يتم بالطريقة القانونية إذ "لم يحضر المجلس الوطني للثورة الجزائرية،ولم يجتمع ولم يقرر شيئا باعتباره الهيئة العليا للثورة". [2]وهذا ما يؤكده أيضا "سعد دحلب" بأنه علم بتشكيل الحكومة المؤقتة من خلال الصحافة الألمانية والفرنسية بالرغم من كونه عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية.[3]بينما يرى "عبد الحميد مهري" أنه لم تكن هناك ضرورة لاجتماع المجلس الوطني للثورة من جديد، لأن هذا الأخير قد أوصي في دورته الأخيرة بإنشاء حكومة مؤقتة، وترك اختيار الوقت المناسب لذلك.[4]

---

[1]. فتحي الديب : **عبد الناصر وثورة الجزائر** ، دط، دار المستقبل العربي ، القاهرة . 1984.ص 400

[2]. علي كافي : **مذكرات الرئيس علي كافي "من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946. 1962**"، دار القصبة ، قسنطينة . ص 225 .

[3]. سعد دحلب : **المهمة منجزة ....** ، مصدر سابق، ص80.

[4]. **مقابلة شخصية**.

إلا أن المتفحص لتصريحات بعض أعضاء الحكومة الجزائرية يري عكس ذلك، فهي تؤكد أن الداخل كان راضيا على تأسيس الحكومة المؤقتة. ففي النداء الذي وجهه "كريم بلقاسم" لجيش التحرير الوطني، أكد أن الحكومة قد وصلتها برقيات تأييد منه .[1] أما "فرحات عباس" فيؤكد هو الأخر أن جيش التحرير الوطني قد أصبح أكثر حيوية بعد الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة، إذ نصب عدة كمائن وخاض مجموعة من الاشتباكات عبر كامل التراب الوطني.[2]

غير أن الناظر للأحداث التي أعقبت تأسيس الحكومة المؤقتة يدرك أن قادة الداخل لم يكونوا راضين عن هذه الحكومة. ويتضح ذلك من خلال محاولة العقيد "محمد العموري" الانقلاب ضد الحكومة المؤقتة[3]،واجتماع العقداء في الولاية الثالثة تحت قيادة العقيد عميروش، أين وجهوا انتقادات لاذعة للطريقة التي تشكلت بها الحكومة المؤقتة.

وعلي العموم فإن قادة الداخل قد وضعوا أمام الأمر الواقع، إذ قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالأمر الواقع حتى لا تتأزم الأوضاع ، فيقول سعد دحلب :" كنا نثق في سياسة قادتنا وهذا يكفي، فالغاية وحدها هي التي تهم".[4]

أما الشعب الجزائري فقد استقبل هذا الحدث بفرح وحماس:"إذ للمرة الأولى منذ 1830، تولد حكومة بجهد الشعب الجزائري وحده وبدم أبنائه." [5]

---

[1]. **المجاهد**: عدد 30، 10 أكتوبر 1958. ص 10.

[2]- Ferhat Abbas : **Autopsie d'une guerre ,** OP, CIT. P 245- 246.

[3]. أنظر الفصل الثالث.

[4]. سعد دحلب : **المهمة منجزة** ... ، مصدر سابق ، ص 80 .

[5]. أنظر : علي كافي: **مذكرات**.... ، مصدر سابق، ص 255.

و . **المجاهد**: عدد خاص، 19 سبتمبر 1958.

ثانيا: موقف الخارج من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية:

إن الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية جعلها الممثل الشرعي، والوحيد للشعب الجزائري في المفاوضات التي جرت مع فرنسا، والتي حصلت بموجبها الجزائر على استقلالها . لذا وعقب تأسيسها عملت الحكومة المؤقتة الجزائرية على تكثيف نشاطاتها في المحافل والمؤتمرات الدولية والسفارات المعتمدة بالقاهرة من أجل مساعي التأييد و الاعتراف بها من طرف جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة.

لقد كانت الجمهورية العراقية أول دولة تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية ،وكان ذلك عقب الإعلان عن تأسيسها مباشرة، إذ سُلم هذا الاعتراف في شكل برقية من سفير العراق في القاهرة "السامرائي" إلى الرئيس "فرحات عباس".[1] واعترفت بها في اليوم نفسه أيضا كل من تونس والمغرب.[2] في حين اعترفت بها في اليوم الثاني والثالث من تشكيلها على التوالي كل من العربية السعودية، الجمهورية العربية المتحدة[3] واليمن، وفي اليوم الرابع السودان، أما لبنان [4] لم يعترف بها إلا في 15جانفي 1959.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد زار عدد كبير من الشخصيات السياسية السامية الرئيس "فرحات عباس" معبرين له عن فرحهم بهذا الحدث. من بينهم "عبد الخالق حسونة" (الأمين العام للجامعة العربية)، "شفيق رشيدات" (عن اللجنة التنفيذية الأردنية) و"أمير علي أحمد خان "(وزير خارجية باكستان)..... وغيرهم.[5]

---

[1]_ Ferhat Abbas : **Autopsie d'une guerre**, OP, CIT. P 246.

[2]." لي الشرف أن أنقل إلى علمكم أن مجلس الوزراء المجتمع برئاسة صاحب الجلالة ملك مراكش قد قرر في التاسع عشر من سبتمبر 1958 الاعتراف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ." أنظر : محمد بجاوي : **الثورة الجزائرية** ..، مرجع سابق .ص 157.

[3]. أنظر الفصل الثالث .

[4]. نصّ البيان على أن هذا الاعتراف "لا يضر بالعلاقات الودية بين لبنان وفرنسا ".أنظر: **المجاهد**، عدد 36، 6 فيفري 1959. ص 11.

[5]. **المجاهد**: عدد 30، 10 أكتوبر 1958. ص 8.

وفي الفترة الممتدة من 27 إلى30 سبتمبر 1958، اعترفت بها كل من أندونسيا،أنغولا وغنيا على التوالي . أما في 10 جويلية 1959،فقد اعترفت بها غانا. وفي حين اعترفت بها جمهورية مالي في 18 فيفري 1961.[1]

كما وردت للحكومة المؤقتة الجزائرية برقيات تهنئة واعتراف من قبل مجموعة من قادة الدول الآسيوية، "ماوتسي تونغ" عن جمهورية الصين الشعبية ،"فام فان دونغ "[2]عن حكومة الفيتنام الديمقراطية،"كيم إيل سونغ" رئيس حكومة الجمهورية الشعبية الكورية ، في حين تلقي "الأمين دباغين"، وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الجزائرية ، برقية تهنئة من وزير خارجية الصين الشعبية "شين يي". [3]في حين كانت يوغسلافيا أول دولة أوربية تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية في 10 جوان 1959.

ويرجع سبب عدم اعتراف باقي الدول بالحكومة المؤقتة إلى التخوف من تدهور علاقاتها مع الحكومة الفرنسية، التي أعلنت في بيان لها أنها ستعتبر الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية عمل غير ودي، وستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدول التي تعترف بهذه الحكومة.[4]

---

[1]. أنظر الملحق رقم (4).

[2]. "لي الشرف بأن أشعركم أن حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية قد قرّ قرارها على الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها الحكومة الوحيدة القانونية والممثلة الشرعية لشعب الجزائر ". أنظر : محمد بجاوي: **الثورة الجزائرية والقانون** ، المرجع السابق . ص 154.

[3]. المتحف الوطني للمجاهد : **انبعاث معالم الدولة الجزائرية من جديد** ، مجلة أول نوفمبر، تصدر عن العددان 157 . 158.تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين. 1997 .ص 30.

[4]. كانت الولايات المتحدة و بريطانيا تلعبان دورا مزدوجا فهما لا تعترفان بالحكومة المؤقتة ولا تساندان السياسة الفرنسية في الجزائر."أنظر:

Alistair Horne : **Histoire de la guerre d'Algérie**, Ed Albine Michel , Paris .1980 .P 330.

تعد اعترافات هذه الدول بالحكومة المؤقتة الجزائرية تتويجا للنشاط الدبلوماسي الذي تمثّل في بعثات رفيعة المستوى أوفدتها لجنة التنسيق والتنفيذ إليها.

وانطلاقا من هذه الاعترافات اكتسبت الحكومة المؤقتة الجزائرية الشرعية التي أهلتها لتكون المفاوض الوحيد والشرعي في المفاوضات التي جمعتها مع الجانب الفرنسي، إلا أن الحكومة المؤقتة قد شهدت مجموعة من الأحداث أدت إلى تغيير تشكيلتها مرتين . فما هي هذه التغييرات؟ وهل أثرت عليها؟

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني: اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية من ديسمبر 1959 إلى مؤتمر طرابلس 1962

I . انعقاد المجلس الوطني..... من ديسمبر1959 إلى 18جانفي 1960

أولا: اجتماع العقداء العشرة

ثانيا: اجتماع المجلس الوطني.. من ديسمبر1959 إلى18جانفي 1960

II . الخلاف بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة الجزائرية

III . اجتماع طرابلس من25 ماي إلى 7 جوان 1961

VI . مفاوضات ايفيان ووقف إطلاق النار

أولا : محادثات مولان

ثانيا: الاتصالات السرية الأولى بسويسرا

ثالثا: مفاوضات ايفيان:

1. محادثات لوقران

2 . لقاء بال الأولى والثانية

3 . اتفاقيات ايفيان

V. مؤتمر طرابلس من 25 ماي إلى7 جوان 1962

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني: اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية من ديسمبر 1959 إلى مؤتمر طرابلس 1962:

أسفر عن اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية تغيير تشكيلة الحكومة المؤقتة الجزائرية، نتيجة عجزها عن إيجاد حلول للمشاكل التي واجهتها في كثير من المرات . فما هي الظروف التي تمت فيها هذه الاجتماعات ؟ وماهي أهم القرارات التي أسفرت عنها ؟

I . انعقاد المجلس الوطني ..... من ديسمبر1959 إلى 18جانفي 1960:

أولا: اجتماع العقداء العشرة:

رغم الانجازات التي حققتها الحكومة المؤقتة الجزائرية إلا أنها شهدت جملة من الأزمات والمشاكل أظهرت عجزها وعدم فعاليتها. فما هي هذه المشاكل والأزمات؟ وكيف أثرت سلبا على نشاطها ؟

في الداخل وجراء المشاريع السياسية والاقتصادية، التي أقرّها"الجنرال ديغول" لتصفية الثورة، وتصاعد العمليات العسكرية ، وقمع الشعب الجزائري ، تزايد الضغط على الحكومة المؤقتة بسبب نقص الأسلحة و الذخيرة[1] ، فبدأت رسائل الانتقادات تتدفق على الحكومة تطالبها بإدخال السلاح إلى الجزائر.[2] فقد اتهم العقيد "هواري بومدين" مثلا الحكومة المؤقتة بالتقصير في إمداد الناحية الغربية من البلاد بالسلاح،[3]كما انتقد عقداء الداخل في اجتماعهم

---

[1]. الأمين خان :**رسالة نوفمبر .....النصر أو الاستشهاد**، مجلة أول نوفمبر. العددان 158/157. ص 28.

[2]. رضا مالك : **الجزائر في ايفيان " تاريخ المفاوضات السرية** "، ت فارس غضوب ، ط . 3، دار الفارابي. بيروت. 2003 . ص 62.

[3]. المدني توفيق: **مذكرات**.....، مصدر سابق. ص 415.

بالولاية الثالثة تحت قيادة العقيد "عميروش" في ديسمبر 1958[1]، الطريقة التي تأسست بها الحكومة المؤقتة، وتقصيرها في إمداد جيش التحرير الوطني بالسلاح، كما طالبها بالعودة إلى مبادئ مؤتمر الصومام، وأعلنوا عن تأسيس لجنة للتنسيق فيما بين الولايات.[2]

وعلى الصعيد السياسي بدأت تظهر مساعي " الجنرال ديغول" الرامية إلى البدء في الدخول في مفاوضات من أجل حل المشكلة الجزائرية ، وتردد الحكومة المؤقتة بين القبول والرفض وخاصة بعد ظهور أطماع بعض الدول في التوسع على حساب الصحراء الجزائرية.[3]

أما في الخارج وحسب التقرير الذي رفعه "توفيق المدني" فقد تبين أن كل وزارة كانت تعمل في انفراد دون انسجام مع باقي الوزارات.[4]يضاف إلى ذلك احتدام الصراع بين الباءات الثلاث على السلطة [5]، ما جعل "عبد الحميد مهري" يقول:"أن عدم فعالية الحكومة المؤقتة يعود إلى انشغالها بحل الصراع القائم بينهم"،[6]خاصة حول مسألة الإشراف على الجيش، حيث اعتبر "كريم بلقاسم" أنه هو الوحيد صاحب هذا الحق، على أساس اعتبار أنه من لجنة الستة التاريخيين بخلاف "بن طوبال" و"بوالصوف". [7]وفي خضم هذا الصراع جاءت حادثة "علاوة

---

[1]. انطلق الاجتماع من اليوم السادس إلى اليوم الثاني عشر من شهر ديسمبر سنة 1958، بحضور الرائد الحاج لخضر عبيدي قائد الولاية الأولى و بالنيابة سي محمد بوقره قائد الولاية الرابعة و سي الحواس قائد الولاية السادسة ، في حين غاب عن الاجتماع كل من العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية ، و العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة.

[2]. للمزيد من التفاصيل حول هذه الاجتماعات أنظر : الملحق رقم 2 . **في مذكرات علي كافي**.

[3]. مصطفي بن عمر : **الطريق الشاق للحرية** ، دار هومة ، الجزائر. 2007.ص 239 . 238.

[4]. المدني توفيق: **حياة كفاح**....، مصدر سابق، ص ص 434 . 435.

[5]. كانت حجة كريم بلقاسم أنه العضو التاريخي الوحيد من اللجنة الثورية للوحدة و العمل الذي بقي على قيد الحياة . أما الآخرون فإما توفوا أو موجودون في السجن .أما بوالصوف وبن طوبال فيردان عليه بأنهما شاركا في اجتماع 22 عندما كان هو ما يزال مع مصالي.أنظر:

Ferhat Abbas : **Autopsie d'une guerre**, OP, CIT. P269

[6]. رابح لونيسي : **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين** ، ط1، دار القصبة ، الجزائر .1999. ص 38.

[7]. محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني**..... ، مرجع سابق. ص 201.

عميرة"[1] التي زادت من شدة الانقسامات داخل الحكومة، فقد اتهم رئيس الحكومة "فرحات عباس"رفقة " بوالصوف" بقتله، فاستغل "كريم "الأمر للمطالبة برئاسة الحكومة ، ورغم فشله في مسعاه تمكن من إقناع "بوالصوف"و"بن طوبال" بتجميد نشاط الحكومة المؤقتة.[2]

فكر الباءات الثلاث في عقد مؤتمر يتألف من مجالس ولايات الداخل تكون مهمته إجراء تحليل جذري للوضع، وتعيين مجلس وطني للثورة أكثر شرعية.[3] ففي اجتماع مجلس الوزراء في جويلية 1959[4] بالقاهرة، قدّم كل عضو في الحكومة وجهة نظره حول نشاطها والمشاكل التي تعانيها.فقد اعتبر "كريم بلقاسم" أن الحكومة غير متجانسة، ووصف وضعها بالسيئ و الصعب نتيجة ضعفها وعزلتها الداخلية، أما "محمود شريف" فقد طالب بتعديل الحكومة أو إقالته.ا، ولم يخف من جهته "فرحات عباس" وضعه غير المريح على رأس حكومة لا يتحكم فيها.[5]وبعد محادثات و مداولات صادق المجلس على قرار في صورة رسالة [6] من رئيس الحكومة موجهة إلى أعضاء مجالس الولايات للاجتماع.[7]

انطلق اجتماع العقداء العشرة[8] في 11 أوت 1959 لينتهي في 16 ديسمبر من السنة نفسها [9]،في مقر وزارة الاتصالات العامة والمواصلات في تونس، وكان على المجتمعين أن يضعوا إستراتجية عسكرية ودبلوماسية جديدة للثورة، وأن يعينوا مجلسا وطنيا جديدا ليعين

---

[1]. أنظر الفصل الثالث .

[2]. محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني**..... ، مرجع سابق. ص 203.

[3]. رضا مالك : **الجزائر في ايفيان**، المرجع السابق . ص 64

[4]. يذكر المدني أن الاجتماعات انطلقت من 29 جوان 1959 واستمرت إلى غاية 12 جويلية.

[5]. للمزيد حول هذا الاجتماع أنظر: المصدر نفسه.

[6]. حول ما جاء في الرسالة . أنظر : رضا مالك : **الجزائر في ايفيان**.... ، مرجع سابق . ص 64 . 65.

[7] _ Ferhat Abbas : **Autopsie d'une guerre**. OP, CIT, P 268.

[8]. اختلف الباءات الثلاث حول من يحق له حضور اجتماع العسكريين . فأراد كريم دعم موقعه بإشراك الضباط الفارين من الجيش الفرنسي و على رأسهم الكومندان ايدير مولود إلى جانب قادة الأركان العامة و الولايا ت. إلا أن بوالصوف وبن طوبال رفضا مقترح كريم. أنظر: محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني**..... ، مرجع سابق. ص205.

[9]. يوجد اختلاف في المدة التي استغرقها الاجتماع : فعلي كافي و رضا مالك يقولان أنه دام 94 يوما، أما سعد دحلب فيذكر بأنه دام 100 يوم ، ويزيد عليه محمد حربي بعشر أيام.

بدوره حكومة جديدة. [1]

دام الاجتماع [2] حوالي 110، يوما تخللته الكثير من الانقطاعات والأزمات نتيجة التباين في وجهات النظر.[3]وقد أثيرت خلاله مختلف الخلافات التي تعود جذورها إلى مؤتمر الصومام،إذ لم يعد الأمر مجرد مناقشة أزمة حكومة بل تعداه إلى طرح قضايا عديدة منها علاقة جبهة التحرير الوطني بجيش التحرير، صلاحيات المجلس الوطني وعلاقته بالحكومة .... [4] ليخلص في النهاية إلى تشكيل مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية يتكوّن من قادة عسكريين من ممثلين للثورة الجزائرية في فدرالية فرنسا، تونس والمغرب ،كما تعزز المجلس بتعيين قادة المجالس الولائية فيه،[5]في حين استبعد من المجلس كل من الأمين دباغين ، توفيق المدني،محمود شريف [6]، محمد البجاوي[7]، صالح الونشي[8]وعبد المالك تمام[9]. ومن الضباط الذين تم تعينهم نذكر منهم على

---

[1]. محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني**..... ، المرجع السابق. ص205.

[2] . ضم الاجتماع بالإضافة إلى الباءات الثلاث : هواري بومدين قائد الناحية الغربية ، محمدي السعيد قائد الناحية الشرقية ،العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة، علي كافي قائد الولاية الثانية، الحاج لخضر قائد الولاية الأولى ، سليمان دهيليس قائد الولاية الرابعة ،محمد يازوريني قائد الولاية الثالثة. أنظر: المرجع نفسه. ص 205 .

[3]- Mohammed Harbi et Gilbert Meynier **: FLN documents et histoire 1954-1962,** Ed Casbah, Alger. 2004. PP - 364-369.

[4] . شتواح حكيمة: **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية .قسم التاريخ . جامعة الجزائر. ص 92 .

[5]. محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني**..... ، مرجع السابق. ص 206.

[6]. أزيح الأمين دباغين بسبب موقفه من قضية علاوة عميره. واتهم توفيق المدني بقلة الاحتراس و بإفشاء أسرار مداولات الحكومة، أما محمود الشريف فلم يعد له نفوذ على الولاية الأولى . وكان تمام، الونشي و لبجاوي في السجن منذ عام 1957 وبالتالي عديمي التأثير على الصراعات الجارية .

[7]. لبجاوي محمد(1926 . 1992): عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956 . 1959)، اعتقل في فيفري 1957 ولم يطلق سراحه إلا بعد وقف إطلاق النار.

[8]. الونشي صالح (1923 . 1990): عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956 . 1959)، اعتقل في فيفري 1957 ولم يطلق سراحه إلا بعد وقف إطلاق النار.

[9]. عبد المالك تمام :(1920 . 1978) عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ 1956،عين مسؤولا في المنطقة الحرة بالعاصمة في مارس1957، أين تم اعتقاله و لم يطلق سراحه إلا بعد وقف إطلاق النار.

سبيل المثال علي منجلي، قايد أحمد وأحمد بن شريف بالرغم من كونه من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وذلك لالتحاقه بالثورة في بداياتها .ومن خلال هذا الاجتماع نلاحظ أن العسكريين قد أصبحوا يسيطرون على ثلثي المجلس الوطني بخلاف السياسيين الذين أصبحوا يشكلون ثلث المجلس الوطني فقط. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذا الاجتماع قد ترك للمجلس الوطني حرية تغيير تشكيلة الحكومة المؤقتة، وذلك بطلب من كريم بلقاسم، لأنها من صلاحيات المجلس وحده.

ثانيا: اجتماع المجلس الوطني.. من ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960:

اجتمع المجلس الجديد من 10 ديسمبر 1959 إلى غاية 20 جانفي 1960، بطرابلس[1] للنظر في مشروع النظام الداخلي، وتقديم حلولا للمشكلات العسكرية، وتعيين حكومة جديدة .[2] فبعد المصادقة على مشروع البرنامج والنظام الداخلي، انتقل المجلس لتعيين الهيئات القيادية على مستوى الحكومة والجيش.وبعد محادثات ومشاورات دامت أربعين يوما تخللتها جملة من المشاكل والاتهامات المتبادلة بين أعضاء المجلس، قرر المجلس تعديل تشكيلة الحكومة [3]التي احتفظ فيها فرحات عباس بالرئاسة[4]، أما كريم بلقاسم فقد أصبح وزيرا للشؤون الخارجية ونائبا للرئيس

---

[1]. سعد دحلب : **المهمة منجزة...** ، مصدر سابق . ص 106.

[2]. تم تشكيل ثلاث لجان : الأولى للنظر في مشروع البرنامج وتضم كل من :عمر أوصديق، فرانز فانون ، محمد الصديق بن يحي و محمد شنتوف. و الثانية لإعداد النظام الداخلي وتتكون من : بن خده ، مبروك بلحسين و الأمين خان .أما الثالثة فالنظر في تشكيلة الحكومة وتضم كل من : محمدي السعيد ، هواري بومدين و سعد دحلب.

[3]. لقد لعب سعد دحلب دورا كبيرا في التوفيق بين المواقف ، فقد اقترح أن يتخلى محمدي السعيد عن قيادة الأركان ،على أن يكون عضوا في الحكومة. واقترح على كريم أن يتولى الشؤون الخارجية، فقبل كريم على أن يكون دحلب معه في الوزارة.

[4]. يذكر سعد دحلب أن الجميع داخل المجلس الوطني للثورة وخارجه كانوا متأكدين بأن كريم بل قاسم سيعين رئيسا للحكومة . وبرر تعين فرحات عباس رئيسا إلى كونه ذو كفاءة عالية و ذو مقدرة على المفاوضات . ومن جهة أخري فإن كريم بلقاسم كان متهما بقتل عبان رمضان .وبالتالي فلا يوجد وجه للمقارنة بينه وبين فرحات عباس.ص 108 . 109.

في حين ألغيت وزارة القوات المسلحة التي حلت مكانها اللجنة الوزارية للحرب[1] تقود الجيش بواسطة هيئة أركان تسند لها جميع الأعمال العسكرية المتعلقة بالثورة.[2]وقد أوكل المجلس لهذه الحكومة جملة من المهام منها[3]:

. تطبيق تقرير المصير عن طريق استفتاء يجري تحت إشراف وتنظيم الأمم المتحدة.

. إعادة إطلاق فكرة الوحدة المغاربية من غير الإضرار بالتحالفات مع الدول العربية والكتلة الشرقية.

. مطالبة البلدان العربية بقطع مبادلاته ا الاقتصادية و الحربية مع فرنسا، و إجلاء القوات العسكرية الفرنسية من تونس ومراكش.

. السعي لدى البلدان الإفريقية لكي تسحب رعاياها المتواجدين في الجيش الفرنسي.

. مفاوضة الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية لإرسال متطوعين وخبراء إلى الحدود الجزائرية.

. تشكيل لجنة للمراقبة والمحاسبة المالية، و إتباع سياسة التقشف وتقديم مساعدات مالية للولايات.

. عودة الجنود إلى الداخل، مع التأكيد على ضرورة أن يلتحق قادة الولايات بمراكزهم في الداخل، وتدعيم الولايات بالإطارات[4].

---

[1]. تضم اللجنة الوزارية كل من :"كريم بلقاسم، بن طوبال و عبد الحفيظ بالصوف". أما هيئة الأركان فتتكو ن من "العقيد بومدين ، علي منجلي، قائد أحمد و الرائد عز الدين زاري".

[2]. أنظر الملحق رقم (6).

[3]. أنظر: . محمد حربي: **جبهة التحرير...** ، مرجع سابق. ص 212.

. علي منجلي : **قصة الخلاف بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة** ، جريدة الشعب ، عدد 6767 ،بتاريخ 28 جويلية 1985 . دار البعث ، قسنطينة.

[4] . الطاهر الزبيري : **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929 . 1962** ، منشورات وحدة الرويبة . الجزائر. 2008 .ص 212.

نلاحظ مما سبق أن الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية قد خرجت بقرارات هامة جدا، خاصة تلك المتعلقة بدخول القيادة السياسية والعسكرية إلى الجزائر.ولعل أهم ما ميز الدورة على الإطلاق تلك القرارات المتعلقة بالجانب العسكري ، والتي قضت بإنشاء لجنة وزارية وهيئة الأركان، وإعادة هيكلة جيش التحرير الوطني ماديا وبشريا .كما نلاحظ أن وزارة شؤون شمال إفريقيا قد أزيلت، وتم إلغاء كذلك منصب كتاب دولة،كما أنه لم تمنح أية حقيبة وزارية لبن يوسف بن خده، وذلك ربما نظرا لموقفه الداعي إلى دخول القيادة إلى الجزائر.

غير أن هذه القرارات لم تطبق على أرض الواقع، ما دفع بهيئة الأركان إلى مطالبة الحكومة المؤقتة بتطبيقها مرات عدة، إلا أن هذه الأخيرة لم تعرها أي اهتمام، فتأزمت العلاقة بينهما.

II . الخلاف بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة الجزائرية:

انطلاقا من القرارات الأخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية شرعت هيئة الأركان في إعادة تنظيم الجيش على الحدود[1]، وذلك بتجنيد الطلبة والأطباء، وتشجيع الجنود على الدخول إلى الجزائر، والقيام بالعمليات العسكرية ،[2]كما قامت الهيئة باستدعاء الضباط القدامى، وتسريح المعتقلين على إثر حركة العقيد "محمد العموري"، واستبعاد الضباط القادمين من الجيش الفرنسي عن الوحدات القتالية وقيادة الفيالق .[3]فرأي "الباءات الثلاث" في هذه الإجراءات تحدياً لهم ، فسارعوا إلى الاتصال بمسؤولي الولايات يحذرونهم من التعامل مباشرة مع

---

[1]. تقرر إنشاء منطقتين للعمليات العسكرية واحدة بالشمال والثانية بالجنوب. يشرف على الأولى "عبد الرحمان بن سالم"، أما الثانية فيشرف عليها "صالح السوفي" أما منطقة الحدود مع ليبيا فيشرف عليها "محمود قنز".أنظر: مصطفى هشماوي : **جذور نوفمبر** ..... ، مرجع سابق.ص 140.

[2]. دخلت مجموعة من الضباط من بينهم العقيد "لطفي" الذي استشهد في 30 مارس 1960 في نواحي بشار .والرواد "الطاهر الزبيري ، أحمد بن الشريف و سواحي مبارك".

[3]. زبيحة زيدان المحامي: **جبهة التحرير الوطني "جذور الأزمة"**، دار الهدي ، عين مليلة. 2009.ص 136.

قيادة الأركان،كما لجؤوا إلى الحكومة التي استصدرت قرارا يقضي بدخول هيئة الأركان إلى الجزائر قبل نهاية شهر مارس 1961.

يذكر العقيد "هواري بومدين" أن تصرفات اللجنة لم تكن إلا لتحقيق رغبة أعضائها في الاحتفاظ بالسلطة، إذ كانوا يعتقدون أن دخول قيادة الأركان إلى الجزائر سيؤدي إلى إزالتها عملياً سواء وهي تجتاز الأسلاك المكهربة وحقول الألغام، أو بواسطة تكتل الولايات التي لن توافق على الانضواء تحت لوائها.[1]أما الرائد سلميان فقد رأي أن دخول هيئة الأركان إلى الداخل أمرا مستحيلا، "ذلك أن قيادة الأركان وجدت وضعية مزرية ورثتها عن فترة سابقة استوجبت تقويمها بدء بإعادة تنظيم الجيش و السماح له بالتفاعل مع الأوضاع الجديدة ، لذلك فإن قضية الدخول يجب دراستها و التحضير لها."[2] كما اعتبرت الهيئة أن تسير الثورة وتموينها من الداخل أمرا مستحيلا بحيث لا يمكن إرساء مقر قيادة الثورة بالداخل، وترك وضع الثورة في الخارج مزريا . ولم تخف الهيئة من جهتها تخوفها من الدخو ل إلى أرض الوطن، وترك الحكومة بالخارج تدخل في مفاوضات مع العدو قد تنجز عنها تنازلات خطيرة.[3]

وفي ظل هذه الأجواء المتوترة بين الحكومة وهيئة الأركان ، تمكن جيش التحرير في 21 جوان 1961،من إسقاط طائرة فرنسية F84 على الأراضي التونسية وأسر طيّارها.[4]وبذلك طالبت الحكومة التونسية بتسليم الطيار فورا، متخذة إجراءات عدائية ضد جيش الحدود بقطع الماء عليه وإيقاف قوافل الأسلحة والتموين، ومنعت قواته من التحرك،حتى أنها هددت بالدخول في مواجهة مسلحة مع جيش الحدود. [5]وتحت ضغط الحكومة التونسية أمرت الحكومة المؤقتة

---

[1]. محمد عباس: **رواد الوطنية**، مرجع سابق. ص 375.

[2]. سيد علي أحمد مسعود: **التطور السياسي في الجزائر "الثورة الجزائرية 1960 . 1961"**، دار الحكمة. الجزائر. 2010.ص64.

[3]. المرجع نفسه. ص ص 66 . 67.

[4]. عاي كافي: **مذكرات**، مصدر سابق. ص ص 329 . 330.

[5]. سيد علي أحمد مسعود: **التطور السياسي في الجزائر**.....، المرجع السابق. ص 63.

هيئة الأركان بتسليم الطيار إلى السلطات التونسية، وأمام إصرارها قرر"هواري بومدين" تسليمه.

وفي 15 جويلية 1961، قدمت هيئة الأركان استقالتها ، وقد اتهم "هواري بومدين" في رسالة الاستقالة الحكومة [1] بالانحراف، وعدم تطبيق قرارات طرابلس ، والعمل على تصفية هيئة الأركان.[2]وعقب ذلك توجه"هواري بومدين" رفقة "أحمد قايد" و"علي منجلي"إلى ألمانيا الغربية، بعد أن شكلوا تكتلا مع ضباط جيش الحدود الذين تضامنوا معهم ، حيث أجروا لقاءات عديدة مع "عمر بوداود "[3]، وراسلوا السجناء الخمسة لوضعهم في صورة الأحداث، ثم دخلوا إلى المغرب.أما الرائد "عز الدين"[4] العضو الرابع في هيئة الأركان فقد أرسلته الحكومة إلى ض باط جيش الحدود لاستمالتهم لصفها،وتأليبهم ضد بومدين ورفيقيه، إلا أنه فشل في ذلك. [5]والسؤال الذي يمكن طرحه هنا هو لماذا لم توافق الحكومة على استقالة هيئة الأركان؟

لقد أحدثت استقالة هيئة الأركان صدى واسعا في أوساط جيش التحرير الوطني .ما استدعى انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد أقل من شهر ، ولعل أهم سبب عجل في انعقاد المجلس بالإضافة لاستقالة هيئة الأركان النتائج السلبية التي أسفرت عنها مفاوضات "ايفيان" الأولى من 20 جانفي إلى 13 جوان 1961.

---

[1]. علي كافي : **مذكرات** ، المصدر السابق . ص ص 330 . 335.

[2] . رفض فرحات عباس استقالة هيئة الأركان حتى لا تشيع أخبار الشقاق و الخلاف. أنظر:

Mohamed Teguia : **L'Algérie en guerre**, OP, CIT, P401-402.

[3]. ولد بسيدي داود بلدية بغلية (تيزي وزو) في ماي 1924، التحق بحزب الشعب، اعتقل في 31 ماي 1945،أفرج عنه بعد العفو العام الصادر في مارس 1946،انتخب عضو بمجلس بلدية بغلية في أكتوبر 1947،التحق بالثورة وأرسل إلى المغرب حيث ساهم في تأسيس فدرالية الجبهة هناك، عين في 1957،على رأس فدرالية الجبهة بفرنسا، أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية.أنظر: محمد عباس : **فرسان الحرية** ..،دار هومة،الجزائر .2007 .ص 103.

[4]. ولد رابح زراري في 8 أوت 1934 ببجاية، عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1959 . 1962) وقيادة الأركان المنطقة المستقلة ذاتيا بالعاصمة من فيفري إلى جويلية 1962.

[5]. محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني**....، مرجع سابق، ص 224.

III . اجتماع طرابلس من 25 ماي إلى 7 جوان 1961:

انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الرابعة بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961، بحضور 28 عضوا[1].وكان يتعين عليه إيجاد حلولا لمسألتين جوهريتين وهما : الأزمة القائمة بين الحكومة و هيئة الأركان من جهة، واستئناف المفاوضات مع فرنسا التي كانت قد توقفت بعد فشل محادثات لوقران من 2 إلى 28 جويلية 1961، من جهة أخرى.

ركزت هيئة الأركان خلال الاجتماع على النقطة الأولى، وبادرت بمُساءلة الحكومة المؤقتة حول عدم تطبيقها لقرارات الدورة السابقة ، كما تقدمت باقتراح يقضي بتشكيل قيادة عليا للثورة بصفة رسمية بدل القيادة الفعلية المتمثلة في "الباءات الثلاث"، ويتلخص هذا الاقتراح في شكل قيادة من 6 أعضاء تضم "الباءات الثلاث" وثلاثي قيادة الأركان، على أن تتخذ من الحدود مقرا لها.[2] وحول النقطة الثانية وقفت هيئة الأركان ضد الأغلبية الساحقة للمجلس.إذ اعتبرت أن الحكومة تتجه نحو استعمار جديد يضحي بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا.[3] فقررت هيئة الأركان الانسحاب من الاجتماع بعد رفض الاقتراح الذي تقدمت به.ولذلك لم تشارك في تعيين الحكومة الجديدة.[4]وبعد انسحابها [5]وسفر أعضائها إلى ألمانيا الغربية من جديد؟

قرر المجلس استكمال جلساته ليخرج بقرارات هامة منها:

---

[1]_Benyoucef Ben Khedda : **L'Algérie à l'indépendance. la Crise de 1962**. Ed Dahlab, Alger.1997. P 140.

[2] . رفض هذا المشروع بعد التصويت عليه إذ لم يحصل على الأغلبية الم طلوبة 27 صوتا ضد 19صوتا. أنظر: رضا مالك: **الجزائر في ايفيان** ،مرجع سابق . ص 224 .

[3]. محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني...**، مرجع سابق. ص 236.

[4]. رضا مالك : **الجزائر في ايفيان** ،المرجع السابق ، ص 224.

[5]. يذكر بن خده أن بومدين عرض عليه التحالف معه لكي يتخلص من الباءات الثلاث . المرجع نفسه.

. إبعاد "فرحات عباس"عن رئاسة الحكومة [1] ليحل مكانه"بن يوسف بن خده"[2]الذي تولى إلى جانب الرئاسة وزارتي المالية والشؤون الاقتصادية .[3] أما"كريم" فقد عين نائبا للرئيس وأسندت له وزارة الداخلية بدل الشؤون الخارجية التي كانت من نصيب "سعد دحلب". [4]

. قام المجلس الوطني إلى جانب تعديل الحكومة بدراسة أوضاع جيش التحرير الوطني في الخارج والداخل، وأمر قيادة الأركان بالتراجع عن استقالتها، وأوصاها بمضاعفة الجهود من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاج إليه من سلاح.[5]وأصرّ على موقف الجبهة من مسألة المفاوضات على أساس سلامة التراب الجزائري بما فيه الصحراء.

. أكد المجلس على أن الثورة الجزائرية تسير في إطار الوحدة المغربية والعربية والإفريقية.

. ذكّر بأهمية المساندة المادية والسياسية و الدبلوماسية التي منحتها الدول الافروآسيوية ودول أمريكا اللاتينية للثورة الجزائرية. [6]

بعد انتهاء الدورة الرابعة للمجلس الوطني قررت الحكومة المؤقتة برئاسة "بن خده" إعطاء الأولوية لاستئناف المفاوضات مع فرنسا، بينما تم تأجيل تسوية الأزمة القائمة بينها وبين هيئة الأركان، وذلك خوفا من النتيجة التي ستؤول إليها، ما سيؤدي إلى إضعاف موقفها في

---

[1]. تقرر تشكيل لجنة لإعادة تنصيب أعضاء الحكومة شملت كل من :محمد بن يحي ، عمر بوداود ومحمدي السعيد .

[2]. يذكر سعد دحلب أنه توجه رفقة بن خده إلى فرحات عباس وعرضا عليه منصب وزير دولة ، غير أنه رفض ذلك.ص 137.

[3]. اقترح بن خده خلق قيادة لجبهة التحرير فوق الحكومة ، و غرضه من ذلك إضعاف سلطة الباءات الثلاث ، و إقصاء فرحات عباس عن الرئاسة. أنظر: محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني**.....، مرجع سابق . ص 236.

[4]. أنظر الملحق رقم (7).

[5]. علي كافي: **مذكرات**...، مصدر سابق.ص 344.

[6]. **المجاهد**: عدد 103 ، 28 أوت 1961.

المفاوضات مع فرنسا ، خاصة وأن قوة الثورة الجزائرية ترتكز على وحدة جبهة وجيش التحرير الوطنيين.[1]فحاول "بن خده" في سبتمبر1961، دفع أعضاء هيئة الأركان إلى الخضوع للحكومة عن طريق تجزئة قيادة الجيش إلى قيادتين إحداهما في مراكش والثانية في تونس، غير أن هذا الإجراء قوبل بمعارضة شديدة من طرف الهيئة.[2] وفي27 سبتمبر1961، أمرت الحكومة ولايات الداخل بعدم التعامل مع هيئة الأركان متهمة إياها بعرقلة العمل العسكري، وعداواتها للسلام، فعرضت

على "موسى بن أحمد " [3]منصب رئاسة الأركان غير أنه تردد في قبول المنصب .[4]وبعد ثلاثة أشهر من الأزمة قرر أعضاء هيئة الأركان العودة من ألمانيا إلى تونس بصورة منفصلة بعدما تأكدوا من عجز الحكومة المؤقتة .[5]بعدما فشل "كريم بلقاسم" خلال جانفي1962، في جعل مجلس الوزراء يحزم أمره في اتخاذ عقوبات ضدهم . لذلك بادرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءين آخرين للحد من سلطة هيئة الأركان[6]:

. تسليم السلطة في الولاية الرابعة إلى كوادر يتم إرسالهم من تونس (العقيد صادق، الرائد عمر أوصديق و الرائد عز الدين و ال نقيبان موسى شارف و علي لونيسي و الملازم بوعا لم أوصديق)، غير أن هذا الإجراء رفض لعدة أسباب.

---

[1]. محمد حربي : **جبهة التحرير الوطني**..... مرجع سابق .ص 239.

[2]. رأت هيئة الأركان أن الحكومة الجديدة لم تأتي بجديد إذ أنها بقيت تنتهج نفس سياسة فرحات عباس.

أنظر: . علي منجلي : **قصة الخلاف** ... ، مرجع سابق .

. محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني**.....المرجع السابق. ص 237.

[3]. بن أحمد محمد المدعو موسي (1923 . 2004): انضم إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في سنة 1947 ، ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 1952، عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني سنة 1955،التحق بجيش التحرير الوطني في 1955 ، أُكلت له مهمة قيادة القوات المسلحة بالحدود الشرقية في فيفري 1960.

[4]. محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني**..... مرجع السابق. ص 237.

[5].كان كريم قبل ذلك قد عرض على هواري بومدين منصب جنرال غير أنه رفض ذلك.

[6]. محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني**.....المرجع السابق.ص 240.

. تحويل عاصمة الجزائر إلى منطقة مستقلة ذاتيا تحت قيادة الرائد "عز الدين". لم تكن الحكومة المؤقتة تدرك أنها بهذا الإجراء قد فتحت على نفسها صراعا جديدا لن تتمكن من السيطرة عليه لاحقا، بل سيكون أحد العوامل التي ستؤدي إلى سقوطها رغم ما حققته من انجازات خلال مفاوضات ايفيان .هذه المفاوضات التي أسفر عنها الإعلان عن استقلال الجزائر . فماهي الظروف التي جرت فيها هذه المفاوضات ؟ وماهي النتائج التي أسفرت عنها؟

VI . مفاوضات ايفيان ووقف إطلاق النار:

مرت المفاوضات الجزائرية الفرنسية بمراحل مختلفة، فمن مجرد مشاورات إلى محادثات [1] فمفاوضات. إذ أنه وبعد وصول "الجنرال ديغول" إلى الحكم ، أخذت الاتصالات مجرى أخر لتنتهي بإعلان وقف إطلاق النار، والتوقيع على اتفاقيات"ايفيان"التي تقرر بموجبها استقلال الجزائر

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عن فرنسا. فقبل الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني عمل"الجنرال ديغول" كل ما في وسعه لاحتواء الثورة الجزائرية، إذ أعلن عن مجموعة من المشاريع الاقتصادية والعمليات العسكرية،غير أن محاولته هذه لم تجد نفعا.ليعلن في خطاب له في 16سبتمبر1959 عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأن يختار بين الانفصال عن فرن سا أو إقامة نظام فدرالي معها.[2]

هذا الخطاب لم يرض قادة الجيش الفرنسي وزعماء المستوطنين الأوروبيين في الجزائر الذي ن قاموا بتنظيم مظاهرات للإطاحة بالجنرال ديغول ابتداء من 22 جانفي 1960، غير أنه تمكن في النهاية من التغلب عليها .[3]ليشرع في ماي 1960، بعدما أبعد المعارضين له من القادة العسكريين في الاتصال بقادة الثورة في الولاية الرابعة بغية التفاوض معهم حول كيفية إيقاف إطلاق النار.[4] وكان"الجنرال ديغول" يعتقد أنه من خلال ذلك سيحدث انقساما داخل الثورة وذلك بإحداث انشقاق بين الداخل والخارج.[5]وفي إطار هذا المسعى استقبل"الجنرال ديغول" في 10 جوان 1960، في قصر الإليزي،"صالح زعموم" قائد الولاية الرابعة ونائبيه"محمد

---

[1]. أنظر الملحق رقم (5).

[2]. الجنرال ديغول: **مذكرات" الأمل التجديد 1957.1962"**،ت سموحي فوق العادة ،دط؛ منشورات عويدات : بيروت، ص 100.

[3]_ Alistair Horne : **Histoire de la guerre d'Algérie**. OP, CIT. P 346.

[4]. لخضر بورقعة : **شاهد على اغتيال الثورة** ، تحرير الصادق بخوش ، ط 1. منشورات دار الحكمة ،الجزائر .1990. ص 46.

[5]. رشيد أوعيسى :**حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين** ، دار القصبة للنشر ، الجزائر .2010. ص 339.

بونعامة "و"لخضر بوشامة".بيد أن هذه المحاولة فشلت لأنه وبمجرد عودة "سي صالح" ومن معه ألقي القبض عليهم، وتمت محاكمتهم بتهمة الخيانة والتفاوض دون موافقة الحكومة المؤقتة ليصدر في حقهم حكما بالإعدام.[1]

أولا : محادثات مولان:

في 14 جوان 1960، أعلن"الجنرال ديغول" من جديد عن استعداد الحكومة الفرنسية لاستقبال أي وفد ترسله الحكومة المؤقتة للتفاوض ،[2]وجوابا على خطاب"الجنرال ديغول " أوفدت الحكومة المؤقتة إلى مدينة مولان السويسرية،كل من"محمد الصديق بن يحي"[3] و"أحمد بومنجل"[4]. وخلال اللقاء الذي جمعهم "بروجي موريس" والعقيد "ماتون" عن الجانب الفرنسي من 25 إلى 29 جوان 1960، طالب الوفد الجزائري من الوفد الفرنسي إجراء مباحثات مباشرة بين"فرحات عباس" و"الجنرال ديغول"، والسماح للمفاوضين الذين سيقيمون في فرنسا أن يستقبلوا ويزوروا من يشاؤوا، وأن يدلوا بأي تصريح ، ويعدوا المؤتمرات الصحفية ،وأن يطلق سراح السجناء الخمسة ليشاركوا في المفاوضات . إلا أن هذه المحادثات باءت بالفشل نتيجة ل رفض الحكومة الفرنسية الاستجابة إلى هذه المطالب، معتبرة إياها غير مقبولة ما لم يتوقف إطلاق النار[5] هذا من جهة.ومن جهة أخرى فإنها لم تعامل الوفد الجزائري

---

[1]. لخضر بورقعة : **شاهد على اغتيال الثورة** ، مرجع سابق . ص 57.

[2]. رضا مالك : **الجزائر في ايفيان** ، مرجع سابق . ص87.

[3]. بن يحي محمد الصديق (1932 . 1982): التحق بالخارج سنة 1955، عمل في الدوائر القيادية لجبهة التحرير الوطني (لجنة التنسيق و التنفيذ ثم الحكومة المؤقتة)، شارك في مختلف مراحل المفاوضات التي أفضت إلى التوقيع على اتفاقيات ايفيان . شارك في اللجنة المكلفة بإعداد برنامج طرابلس 1962.

[4]. أحمد بومنجل (1906 . 1984):عضو بالمجلس الوطني للثورة التحريرية م ند ديسمبر 1959 ،و أحد المفاوضين في لوغران و إيفيان (1961 . 1962). قبل اندلاع الثورة كان أمينا عاما في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، انتخب في 1955، في جمعية الاتحاد الفرنسي، انخرط في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا قبل أن يلتحق بتونس.

[5]. الجنرال ديغول، **مذكرات الأمل . التجديد 1957.1962**. ، مصدر سابق. ص 100.

معاملة حسنة بل عاملته على أساس أنه جماعة من المتمردين ، فعزلته في دار عمالة مولان وحرمته من أي اتصال خارجي سواء مع الصحافة أو غيرها. [1]

في هذه الأثناء جرت مظاهرات 11 ديسمبر1960، لتشع "الجنرال ديغول" بصعوبة استعادة ثقة المواطنين الجزائريين، ما دفعه إلى التفكير في ضرورة التفاوض لحل هذه الأزمة بعد فشل الحل العسكري.[2]

ثانيا: الاتصالات السرية الأولى بسويسرا:

استأنفت المفاوضات[3]من جديد بعد انقطاع دام ثمانية أشهر في مدينة لوسارن السويسرية من 20 فيفري 1961 إلى غاية 15 مارس من السنة نفسها، لكنها باءت هي الأخرى بالفشل بسبب تمسك كل جهة بموقفها : فالوفد الفرنسي كان يشترط تطبيق الحكم الذاتي للجزائر وفصل الصحراء عنها وأن تشترك في المفاوضات إلى جانب جبهة التحرير أطراف أخرى كالحركة الوطنية الجزائرية والحزب الشيوعي و غيرهم وأن تكون هناك هدنة قبل إجراء مفاوضات، بالإضافةإلى تقسيم الجزائر إلى أقليات . أما الوفد الجزائري فقد طالب بالاستقلال التام والسيادة الكاملة مع وحدة التراب والأمة الجزائرية وأن جبهة التحرير الممثل الوحيد للشعب الجزائري.[4]

وفي 22 أفريل، قام الجنرالات (سالان، شال، جوهو و زيلر) بمحاولة انقلابية في الجزائر

---

[1]. بن يوسف بن خده : **اتفاقيات إيفيان** ، ت لحسن زغدار و محل العين جبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر. 2002. ص ص 19 . 20.

[2]. المرجع نفسه.

[3]. حضرها عن الجانب الفرنسي جورج بومبيدو و برنيو دولوس مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية . وكان يمثل الحكومة المؤقتة الطيب بولحروف وأحمد بومنجل. أما الوفد السويسري فقد كان يقوده جيانريكو بوشي و السيد أوليفيي لونق لأن الاتصالات كانت تتم بوساطة سويسرية. أنظر : سعد دحلب : **المهمة منجزة** ....، مصدر سابق. ص ص 121 . 124.

[4] . أنظر: بن يوسف بن خده: **شهادات و مواقف**، مصدر سابق. ص ص 141. 142.

ضد"الجنرال ديغول"، لمعارضتهم إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، فشعر"الجنرال ديغول" بخطر يهدد فرنسا،[1]فبعد القضاء على هذه المحاولة الانقلابية أظهر "الجنرال ديغول" استعدادا كبيرا لاستئناف المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني.

ثالثا: مفاوضات ايفيان:

1. محادثات لوقران:

استؤنفت المفاوضات بصفة رسمية في ايفيان يوم20 ماي1961، ترأس الوفد الجزائري "كريم بلقاسم" يرافقه كل من "سعد دحلب "،"محمد الصديق بن يحي "،"الطيب بولحروف "، "أحمد

فرانسيس" و"أحمد بومنجل"، وعن هيئة الأركان كل من "أحمد قايد" و"علي منجلي". أما الوفد الفرنسي فترأسه"لويس جوكس"، غير أن المفاوضات توقفت في 13 جوان 1961، بعد انسحاب الوفد الفرنسي بحجة أن الوفد الجزائري جاء للمفاوضات "بغرض الدعاية وفرض شعاراته الثورية". [2] وأثناء ذلك سافر"جوكس" إلى الجزائر لاستطلاع الأجواء السائدة هناك حول المفاوضات ، وبعد عودته إلى باريس اتصل بالوسيط السويسري"أوليفي لونق" وأبلغه عن رغبة فرنسا في استئناف المفاوضات من جديد مع الحكومة المؤقتة. ليتقرر الشروع في مفاوضات جديدة بمدينة "لوقران" من 20 إلى 28 جويلية 1961.[3]إلا أن هذه المفاوضات لم تدم طويلا هي الأخرى، إذ توقفت من جديد بعد انسحاب الوفد الجزائري هذه المرة بسبب تمسك فرنسا بموقفها حول الصحراء، إذ رفضت رفضا قاطعا أن تكون الصحراء خاضعة للسيادة الجزائرية حتى بعد استقلال الجزائر.[4]وبعد فشل هذه المفاوضات تقرر دعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد في دورته الرابعة من 9 إلى 27 أوت 1961، لدراسة نتائج المفاوضات مع فرنسا والأزمة القائمة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، وليخرج بتشكيلة

---

[1]. ديغول : **مذكرات ...**، مصدر سابق . ص ص 117 . 121 .

[2]. رضا مالك : **الجزائر في ايفيان** ،مرجع سابق . ص 165.190.

[3]. سعد دحلب : **المهمة منجزة....** ، مصدر سابق . ص 132. 129.

[4]. أنظر: رضا مالك : **الجزائر في ايفيان** ، المرجع السابق .ص 212.

حكومية جديدة برئاسة "بن خده" التي أعطت الأولوية لاستئناف المفاوضات . فبعد اتصالات عديدة تم التوصل لاستئناف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية، على أن تجري هذه المفاوضات في سرية وعلى مستوى رؤساء الوفود.

2 . لقاء بلي الأولى والثانية:

انطلقت المفاوضات السرية بمدينة "بال السويسرية" يوم 28 أكتوبر 1961، وبعد يومين من التفاوض قرر الوفدان [1]الافتراق على أن يلتقيا من جديد في الفترة الممتدة من 8 إلى 10نوفمبر 1961.[2] ليجتمع بعدها كل من"سعد دحلب" و"جوكس" يوم 9 ديسمبر 1961

، بمدينة لاروس السويسرية، وعلى إثر هذه المحادثات سمحت الحكومة الفرنسية "لمحمد الصديق بن يحي" بزيارة السجناء الخمسة ليُجري معهم اتصالات ومشاورات حول المفاوضات .[3]فبعد معرفة موقف السجناء الخمسة من المفاوضات التقى "سعد دحلب" "بجوكس"في 25 ديسمبر 1961، بمدينة لاروس الفرنسية، وفي هذا اللقاء قدمت الحكومة الفرنسية مشروع بيان للحكومة المؤقتة ، لكي يقدم "محمد الصديق بن يحي" في 9 جانفي 1962، مشروع الحكومة المؤقتة إلى المسؤولين الفرنسيين. وبعد دراسته طلب "الجنرال ديغول" من "جوكس" الإسراع في إنهاء المشكل الجزائري . [4]ويعود السبب في ذلك إلى زيادة نشاط منظمة الجيش السري الفرنس ي"OAS" في الجزائر ، بقيامها بعمليات التخريب والقتل التي لم ينج منها "الجنرال ديغول" نفسه، إذ تعرض لمحاولة اغتيال في 8 سبتمبر 1961.[5]

وفي 10 فيفري 1962، وصل إلى سويسرا الوفد الجزائري المكون من"كريم بلقاسم"

---

(1). سعد دحلب : **المهمة منجزة ...** ، مصدر سابق ، ص ص . 141 . 139.

(2). ضم الوفد الجزائري كل من رضا مالك ومحمد الصديق بن يحي. أما الوفد الفرنسي فقد ضم كل من دولوس وشايي.

(3). أنظر : سعد دحلب : **المهمة منجزة ...** ، مصدر سابق، ص ص . 141 . 139.

و . بن يوسف بن خده: **شهادات ومواقف**، مصدر سابق، ص 148.

(4). بن حدة : **اتفاقيات ايفيان** ، مصدر سابق ، ص ص 29 . 35 .

(5). رضا مالك : **الجزائر في ايفيان** ، مرجع سابق . ص 228.

"سعد دحلب"،"محمد يزيد" و"بن طوبال " يرافقهم كل من "محمد الصديق بن يحي "،"رضا مالك"و"الصغير مصطفاوي" كخبير مالي .أما الوفد الفرنسي فقد مثّله "جوكس"،"جين دوبرقلي" و"روبير بيرون"، يرافقهم المستشار"برنيو دولوس"،"رولان بيلي كار"،"الجنرال دو كاماس" و"كلود شايي". وخلال هذا اللقاء الذي استمر إلى غاية 19 من نفس الشهر بمدينة"لاروس" حاول كل وفد أن يدافع عن وجهة نظره. وفي النهاية تم التوصل إلى مشروع اتفاق على جميع النقاط المدرجة في جدول الأعمال، على أن تدرس كل حكومة المشروع ، وتوافق عليه.[1] ولهذا الغرض اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة استثنائية بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري، لدراسة مسودة الاتفاقية قبل التوقيع عليها، وبعد مناقشتها أدخل عليها تعديلات طفيفة، ليصادق عليها بـ 45

صوت، من بينهم أصوات السجناء الخمسة، ضد 4 أصوات لكل من ثلاثي هيئة الأركان (العقيد هواري بومدين، أحمد قائد وعلي منجلي)، والرابع الرائد "مختار بويزم "المدعو ناصر.[2]وبعد مصادقة المجلس على اتفاقيات ايفيان بأغلبية ساحقة دخلت الحكومة المؤقتة في مفاوضات حاسمة مع الحكومة الفرنسية. وصدر في 5 مارس 1962، في كل من فرنسا وتونس بيانا يؤكد أن وفدا الحكومة المؤقتة و الحكومة الفرنسية سيدخلان في مفاوضات رسمية وعلنية في 7 مارس بمدينة "إيفيان".

3 . اتفاقيات ايفيان:

وهكذا استؤنفت المفاوضات في 7مارس وانتهت في18من الشهر نفسه بمدينة ايفيان[3]. ترأس الوفد الفرنسي "لوي جوكس" يرافقه كل من "برونو دولوس "،"رولان بيكار "،"جين دوبرقلي"،"روبير برون"،"الجنرال دى كاماس" و"كلود شايبي" بالإضافة إلى"برنار تريكو"، "فانسان لبوري"، "العقيد سقسن دي بازيس"، "فليب تيبو"و"بليزان". أما الوفد الجزائري فقد

---

[1]. حول ما دار في هذا اللقاء أنظر: سعد دحلب : **المهمة منجزة**.... ، مصدر سابق. ص 140. 149.

[2]. رضا مالك : **الجزائر في ايفيان** ، مرجع سابق . ص 297.

[3]. طالب الوفد الفر نسي أن يتم التوقيع على الاتفاقيات خلال ثلاثة أيام .غير أن الوفد الجزائري رفض ذلك .أنظر: رضا مالك : **الجزائر في ايفيان** ، مرجع سابق .ص 301. 302.

ترأسه "كريم بلقاسم "وقد ضم كل من "سعد دحلب"،" محمد يزيد"، "بن طوبال" و يرافقهم كل من"محمد الصديق بن يحي"، "رضا مالك"، "الطيب بولحروف"، "الصغير مصطفاوى" والرائد "بن عودة" كممثل لجيش التحرير الوطني . في حين رفضت هيئة الأركان تعيين عسكريين في الوفد.[1]وبعد مناقشات توصل الطرفان إلى التوقيع على اتفاقيات"ايفيان" والإعلان عن وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962.[2]وبهذه المناسبة وجه رئيس الحكومة "بن يوسف بن خده" خطابا عبر أمواج إذاعة تونس أعلن فيه عن وقف إطلاق النار في كافة التراب الجزائري:"باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداء من 19 مارس على الساعة الثانية عشر. آمرُ باسم

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الجزائري."[3] كما طلب "الجنرال ديغول" من جهته قوات الجيش الفرنسي بوقف إطلاق النار في كامل التراب الجزائري.

وبالتوقيع على اتفاقيات ايفيان[4] دخلت الجزائر مرحلة انتقالية. إذ تعين على الحكومة إعادة تنظيم البلاد، وإعداد الشعب للتصويت على استفتاء تقرير المصير.

وفيما يتعلق بالتنظيم السياسي والإداري للجزائر خلال المرحلة الانتقالية فقد تم الاتفاق على أن توفد الجمهورية الفرنسية من جهتها مفوضا ساميا يمثل السلطة العليا، وتتولى من جهة ثانية إنشاء لجنة تنفيذية تأخذ على عاتقها الشؤون الإداريق.[5] وبالفعل فقد تشكلت هذه الهيئة

---

(1). بن يوسف بن خده : **اتفاقيات ايفيان** ، مرجع سابق ، ص 36 . 37 .

(2). أنظر : رضا مالك : **الجزائر في ايفيان** ، مرجع سابق .ص ص 301 . 315.

(3). **المجاهد**، عدد 117، الصادر بتاريخ 20 . 4 . 1962، ص 8.

(4). حول مضمون اتفاقيات ايفيان انظر:

. بن خده : **اتفاقيات ايفيان...** ، المصدر السابق ، ص ص 85 . 128 .

. **المجاهد**: عدد 117، 20 مارس 1962، ص 7.

(5). الجنرال ديغول : **مذكرات....** ، مصدر سابق ، ص 140.

التنفيذية المؤقتة واتخذت من روشية نوار (ROCHER NOIR) بمهرداس مقرا لها . وفور تنصيبها شرعت في الإعداد للمهمة التي أوكلت لها. وقد ضمت كل من:

عبد الرحمان فارس	رئيسا
روجي روت	نائب الرئيس
الدكتور شوقي مصطفاوي	مندوب الشؤون العامة
بلعيد عبد السلام	مندوب الشؤون الاقتصادية
أحمد الشيخ	مندوب للزراعة
جان منوني	مندوب للشؤون المالية
عبد الرزاق شنتوف	مندوب للشؤون الإدارية

عبد القادر الحصار	مندوبا للأمن العام
بومدين حميدو	مندوبا للشؤون الاجتماعية
شارل كونبق	مندوبا للأشغال العامة
الشيخ أحمد بيوض	مندوبا للشؤون الثقافية
محمد بن تفتيفة	مندوبا للبريد.

وبناء على اتفاقيات ايفيان تم إطلاق سراح جميع المساجين بما فيهم السجناء الخمسة وبخروجهم أخذ الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان [1] شكلا خطيرا، بعد تحالف هذه الأخيرة مع "بن بله"، المدعوم من قبل "مصر"[2] و"المغرب"،[3] خاصة خلال آخر دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس.

---

[1]. يذكر علي كافي أن بومدين أدرك ضرورة التحالف مع القادة المسجونين، خاصة وأنهم كانوا على خلافات مع الحكومة المؤقتة، فأرسل لهذا الغرض عبد العزيز بوتفليقة الذي نصحه بالاعتماد على بن بله بدل محمد بوضياف لأنه لا يتنازل عن قناعته وآراءه بسهولة، عكس بن بله الذي يسهل التعامل معه وتسييره كيفما شاء. أنظر: علي كافي : **مذكرات....**، مصدر سابق. ص 352.

[2]. أنظر الفصل الثالث.

[3]. وعد أحمد بن بله ملك المغرب بتسوية مشكلة الحدود في حالة تسلمه الحكم في الجزائر. أنظر:سعد دحلب : **المهمة منجزة** .... ، مصدر سابق.ص 179.

V. مؤتمر طرابلس من 25 ماي إلى 7 جوان 1962:

انعقد مؤتمر طرابلس في الفترة الممتدة من 25 ماي إلى 7 جوان 1962، وقد تناول بالدراسة نقطتين أساسيتين وهما : مشروع برنامج وتعيين قيادة جديدة لجبهة التحرير الوطني. فلم يجد المجلس الوطني أية صعوبة بخصوص مشروع البرنامج إذ تمت المصادقة عليه بالإجماع. أما بخصوص النقطة الثانية فقد وقع خلاف حاد بين أعضاءه ، إذ تقدمت هيئة الأركان بقائمة تتضمن أسماء كل من السجناء الخمسة بالإضافة إلى العقيد"بن علا"و"العقيد محمدي السعيد".[1] ومن جهتهم تقدم مؤيدو الحكومة المؤقتة بقائمة أخرى تتكون من"الباءات الثلاث" بالإضافة إلى السجناء الخمسة.[2] ونظرا لهذه الاختلافات تقرر تشكيل لجنة استشارية برئاسة "محمد الصديق بن

يحي"، ضمت كل من "عمر بوداود"،"حاج بن علا" [3]و"أبوبكر قاضي"، لتقوم بعملية سبر أراء أعضاء المجلس، لمعرفة القائمة التي تحظى بقبول ثلثي الناخبين . [4]وعند التصويت أثيرت مشكلة التصويت بالوكالة بالنسبة للولاية الأولى التي ي ترأسها"العقيد الطاهر الزبيري"، فقد اعترض"بن طوبال"على التصويت بالوكالات لأنها جاءت متأخرة،وعندما تدخل "بن خده" لإعطاء رأيه في المسألة رد عليه "بن بله "بعنف وبكلام غير لائق.[5]وهو الأمر الذي استاء له أعضاء المجلس وخاصة أعضاء الحكومة، فما كان منهم إلا مغادرة الاجتماع والعودة

---

[1]. برر محمدي السعيد انضمامه إلى جانب بن بله بأنه يعتقد أن مجموعته هي التي يمكن أن تجسد فعلا دولة جزائرية في إطار مبادئ الإسلام.أنظر: رابح لونيسي : **الصراع بين العسكري و السياسي** ، مرجع سابق ، ص 60.

[2]. تقدم بوضياف باقتراح قيادة من إحدى عشر عضوا، تجمع بين السجناء الخمسة و قادة الولايات الستة. كما اقتراح الطاهر الزبيري قيادة تجمع بين السجناء الخمسة و الباءات الثلاثة.

[3]. ولد بتيارت سنة 1923،انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري في 1941، انضم إلى المنظمة الخاصة في 1948، اعتقل بعد اكتشاف أمر المنظمة، ليطلق سراحه بعد ذلك .التحق بالثورة في المنطقة الخامسة ، انتخب عضوا في المجلس الوطني للثورة التحريرية في دورة ديسمبر 1959، انضم إلى أحمد بن بله في أزمة صائفة 1962.

[4]. علي هارون :**خيبة الانطلاق "فتنة صيف 1962**" ، ت الصادق عماري و آمال فلاح ، دار القصبة للنشر ،الجزائر. 2003.ص25.

[5]. المرجع نفسه .ص ص 28 . 32.

إلى تونس. وإثر وصوله إلى تونس اتخذ"بن خده"في30 جوان 1962، قرارا يقضي بعزل هيئة الأركان المتحالفة مع بن بله وتكليف الرائد موسى بن أحمد بقيادة أركان الجيش بالنيابة .[1] إلا أن الحكومة قد تأخرت في اتخاذ هذا القرار، إذ لم يستطع هـ ذا الأخير فرض سيطرته على الجيش، الذي بقي وفيا" لبومدين" الذي سيلعب دورا كبيرا في الإطاحة بالحكومة المؤقتة.[2]

وفي ختام هذا الفصل نخلص إلى أنه رغم الانجاز ات التي حققتها الحكومة المؤقتة في مفاوضات "ايفيان" إلا أن هذه الانجازات لم تكن لترضي خصومها نتيجة الانقسامات التي كانت تعيشها من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرتها على فرض نفوذها وسلطتها على الج يش وخاصة

جيش الحدود، الذي كان يخضع لسلطة "بومدين" الذي تحالف بدوره مع "بن بله" ضدها ما أدى إلى الإطاحة بها في أزمة صائفة 1962.

لقد مثل تأسيس الحكومة المؤقتة الخطوة الأولى نحو بناء الدولة الجزائرية هذه الدولة ا لتي غيبت منذ الاحتلال الفرنسي، لذا فإن الحكومة قد عملت على تكثيف نشاطاتها في مختلف المؤتمرات الدولية ولدى مجموعة من الدول، وذلك قصد الحصول على الدعم المادي و المعنوي اللازم. فكانت الانطلاقة من القاه رة التي أعلنت فيها عن تأسيسها، و اتخذتها كمقر لها . وعليه نطرح السؤال التالي كيف كان موقف القاهرة من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية ؟ وماهو الدور الذي لعبته في جلب التأييد و الدعم المادي و المعنوي لها؟

---

(1)- Ben Youcef Ben Khedda **: La Crise ……. ,** OP, CIT. P 112.

(2). أنظر الفصل الثالث.

الفصل الثالث: موقف الحكومة المصرية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية

I . ردة فعل الحكومة المصرية على تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية

أولا: علاقة مصر بجبهة التحرير الوطني

ثانيا :موقف مصر من تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية

II . تطور العلاقة بين الحكومة المصرية والحكومة المؤقتة الجزائرية

أولا : مؤامرة العقيد محمد العموري

ثانيا : مقتل علاوة عميرة

III . تحسن العلاقة بين الحكومتين(المصرية و المؤقتة الجزائرية)

VI. علاقة الحكومة المصرية بالوزراء الخمسة المختطفين

V. نهاية الحكومة المؤقتة الجزائرية

الفصل الثالث: موقف الحكومة المصرية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية:

سوف أتناول في هذا الفصل موقف الحكومة المصرية من تأسيس الحكومة المؤقتة، وبعض الأزمات التي عرفتها الحكومة المؤقتة ، وموقف الحكومة المصرية منها، و الأسباب التي جعلت الحكومة المصرية تقف إلى جانب بن بله ضد الحكومة المؤقتة في أزمة صائفة 1962.

I . ردة فعل الحكومة المصرية على تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية:

قبل التطرق للحديث عن موقف الحكومة المصرية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية لابد من الإشارة إلى ما كانت عليه علاقتها بجبهة التحرير الوطني.

أولا: علاقة مصر بجبهة التحرير الوطني:

يذكر "توفيق المدني" أن جماعة المنظمة الخاصة [1] أرسلت وفدا [2] إلى القاهرة لمقابلة رئيس المخابرات المصرية "فتحي الديب "، فأخبروه عزمهم القيام بالكفاح المسلح بعد فشل العمل السياسي، وأنهم يرجون مساعدة القاهرة في ذلك .[3]فعرض"فتحي الديب " الأمر على الرئيس "جمال عبد الناصر" الذي وافق على دعمهم مع ضرورة اطلاعه على كل الترتيبات:" أنا موافق على مبدأ دعم حركة النضال المسلح بالجزائر و يهمني أن تتابع التحضيرات بكل دقة وتخطرني أولا بأول وسوف أقابل بن بله[4] فيما بعد".

---

[1]. قبل ذلك كانت الجزائر ممثلة بحزب الشعب الجزائري في مكتب المغرب العربي الذي تأسس بالقاهرة في 16 فيفري 1947 ، ثم لجنة تحرير المغرب العربي في 5 جانفي 1948.

[2]. يتكون الوفد من : "أحمد بن بله ، محمد خيضر ،محمد يزيد و حسين الأحول".

[3]. توفيق المدني: **حياة كفاح...** ، مصدر سابق. ص 18.

[4]. يذكر بن بله أن المصريين كانوا لا يعرفون الكثير عن الجزائر. إذ كانت لهم في البداية بعض المصاعب نتيجة التباين اللغوي و الفكري:" ومازلت أذكر أنه عندما كنت للمرة الأولى أعرض الوضعية في الجزائر على الجامعة العربية، كان لزاما علي أن أتحدث بالفرنسية... بينما كنت أتحدث أمام إخوتي العرب ، كنت أري وجوههم تتشنج تحت تأثير الاندهاش ." كما كانت فكرتهم تتركز حول خلق تمويل حركة كبري مركبة من ثلاث فروع وطنية لتحرير شمال إفريقيا ، وهو الأمر الذي كان يرفضه الوفد الجزائري .أنظر: أحمد بن بله : **مذكرات أحمد بن بلة** ، ت العفيف الأخضر ، ط 2. دار الآداب ، بيروت . 1979 . ص ص94 .95.

وخلال لقاءه "بين بلة" وعده "جمال عبد الناصر"بمدّه حالاً بما يستطيع من سلاح خفيف وأن يسعى شخصيا لدى الدول العربية وخاصة العربية السعودية لكي تمدهم بالمال.[1] فأمر "جمال عبد الناصر" "فتحي الديب" و"عزت سليمان "بأن يكونا مع الوفد الجزائري دوما ممثلين له شخصيا لأنه كان يخفي الأمر عن بقية وزراءه خوفا من تسرب الأخبار إلى فرنسا.

وبعد ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس1954، تبنت فكرة تفجير الثورة ، فحلت نفسها على إثر اجتماع 22 في 20 جويلية1954، لتتشكل بعد ذلك لجنة الستة[2] التي أوكلت بمهمة تمثيل الثورة في الخارج إلى "بن بلة"،"محمد خيضر"و"حسين آيت أحمد". وخلال اجتماع لجنة الستة في 23 أكتوبر1954، تم الاتفاق على تحديد تاريخ وساعة تفجير الثورة،

وتكوين جبهة وجيش التحرير الوطنيين، وإعداد بيان أول نوفمبر الذي تمت إذاعته من إذاعة صوت العرب بالقاهرة مساء يوم أول نوفمبر 1954.

وإذا كان الرئيس جمال عبد الناصر [3] وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة قد وافقوا على دعم الثورة الجزائرية، فإن ذلك لم يمنع من وجود بعض المعارضين لهذا الدعم داخل مجلس قيادة الثورة المصرية، وحجتهم في ذلك حسب" لطفي الخولى" أن الثورة المصرية لا تزال في بداياتها وبالتالي لا يمكن فتح عدة جبهات أخرى لا يمكنها التصدي لها ، وأن تعادي فرنسا المدعومة من قبل دول الحلف الأطلسي. ومن جهة أخرى فإنهم كانوا يرون في الثورة الجزائرية مجازفة فاشلة

---

[1]. فتحي الديب : **عبد الناصر وثورة الجزائر** ... ، مصدر سابق . ص 42 .

[2]. العربي بن مهيدي ، مصطفى بن بوالعيد ، محمد بوضياف ، كريم بلقاسم ، ديدوش مراد و رابح بطاط .

[3]. أصرّ الرئيس جمال عبد الناصر على ضرورة إعلان دعمه للثورة الجزائرية حتى لا يتسبب ذلك في عزلتها، و بالتالي القضاء عليها، وعدم استمرارها : "الجزائر جزء من العالم العربي، ووقوف أشقائها العرب بجوارها أمر ليس مخجلا بل حتمي ... سنعلن للعالم بكل فخر وتحد أننا وراء العمليات العسكرية بالجزائر، ولن نكف أيدينا حتى يخرج المستعمر منها ." انظر: أحمد سعيد: **الثورة الجزائرية**. الرجال يومية إخبارية شاملة.

http://alrgal.com/news

نتيجة الوسائل البسيطة المستعملة من قبل الثوار الجزائريين. [1] غير أن المؤيدين لدعم الثورة الجزائرية وعلى رأسهم الرئيس "جمال عبد الناصر" تمكنوا من إقناعهم بضرورة دعمها على اعتبار أن:

. الثورة الجزائرية قضية مصر وكل العرب لا الشعب الجزائري وحده.

. الجزائر كجبهة ثورية تشكل خط دفاع أمامي بالنسبة للثورة المصرية.

. الثورة الجزائرية سند قوي لمصر وللأمة العربية في نضالها ضد الاستعمار بكل أشكاله.

. استقلال مصر دون باقي الدول العربية المستعمرة لا يضمن للثورة المصرية الاستقرار الداخلي ولا الخارجي لتحقيق أهدافها المختلفة.

. رفع القيادة المصرية لشعار الوحدة العربية، فلا يمكن تحقيق هذا الشعار إلا باستقلال الدول العربية المستعمرة وعلى رأسها الجزائر.[2]

أثار موقف الحكومة المصرية الداعم للثورة الجزائرية غضب الحكومة الفرنسية ،ففي التصريح الذي أدلى به الحاكم العام الفرنسي في الجزائر (ليونار) عقب أحداث أول نوفمبر 1954، اتهم الحكومة المصرية بالوقوف وراء هذه الأحداث، وأن الثوار قد تلقوا أوامرهم من القاهرة . وقد احتجت فرنسا عما كانت تذيعه إذاعة صوت العرب من القاهرة معتبرة ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية، وتحريضا للجزائريين على القيام بالتخريب وأعمال ا لعنف مما يسئ للعلاقات الفرنسية المصرية، وللحد من الحصص التي تذيعها الإذاعة ضد السياسة الفرنسية في

---

[1]. حول هذه المواقف أنظر : صالح لميش : **الدعم العربي للثورة الجزائرية** ، محاضرات ألقيت لطلبة السنة الأولى ماجستير في تاريخ الثورة التحريرية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، 2009 . ص ص 3 . 4 .

وأنظر: صالح لميش : **الدعم العربي للثورة الجزائرية** ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثور ة أول نوفمبر 1954. الجزائر.2007 . ص 148 . 149.

[2]. مريم الصغير : **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954.1962**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر.2004 . ص 127.

الجزائر بصفة خاصة وشمال إفريقيا بصفة عامة، استدعى رئيس الحكومة الفرنسية "منديس فرانس" سفير القاهر في فرنسا "محمود صالح الفلكي"، فطالبه بتخفيف هذه الحصص .كما قامت فرنسا بالامتناع عن شراء القطن المصري، ومنع استثمار رؤوس الأموال الفرنسية في المشاريع المصرية الضخمة وخصوصا بالسد العالي. [1]

كما اتخذت فرنسا من ذلك حجة لتشارك إلى جانب كل من بريطانيا و إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر 1956، ظننا منها أنها بذلك ستقضي على الدعم الذي تقدمه مصر للثورة الجزائرية .[2] ففي جلسة 19 ديسمبر 1956، للجمعية الوطنية الفرنسية، و التي خصصت لمناقشة أسباب مشاركة فرنسا في العدوان على مصر.حاول "جي مولي" تبرير ذلك بقوله :"إن أسباب تدخلنا في الشرق الأدنى كانت جوهرية، وإن العلاقة واضحة بين قضية الجزائر

ومصر." [3]ومن جهته أكد الرئيس"جمال عبد الناصر" في خطابه بمناسبة الاحتفال بالعيد الخامس للثورة المصرية في 23 جويلية 1957، بأن مشاركة فرنسا في العدوان على "مصر"يرجع إلى مساندة الحكومة المصرية للثورة الجزائرية :"إن فرنسا كانت تري في مصر وفي وجود مصر وفي قوة مصر تهديدا لمصالحها الاستعمارية في شمال إفريقيا وكان تأميم قناة السويس هو العذر الذي انتحلوه لمحاولة سحق مصر واستعمارها من جديد." [4]

وقبل العدوان على مصر بأيام قليلة أقدمت السلطات الاستعمارية على اختطاف الطائرة التي كانت تقل أعضاء الوفد الخارجي للثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956، لكي تقرر جبهة

---

[1]. صالح لميش : **الدعم العربي للثورة الجزائرية** ، محاضرات ألقيت لطلبة السنة الأولى ماجستير في تاريخ الثورة التحريرية .....، مرجع سابق. ص ص 14. 15.

[2]. عبد العظيم رمضان : **ندوة ثورة يوليو و العالم العربي** ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر .1993. ص 55 . 56.

وأنظر: . محمد حسين هيكل : **قصة السويس آخر المعارك في عصر العمالقة**، ط . 2 . شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، بيروت. 1982. ص 47.

[3]. صالح لميش : **الدعم العربي للثورة الجزائرية** ، محاضرات.... ، مرجع سابق .ص 19.

[4]. المرجع نفسه.ص20.

التحرير الوطني إرسال وفدا إلى القاهرة تحت رئاسة "الدكتور الأمين دباغين".[1] لم يكن المسؤولون المصريون مسرورين لرئاسة "الدكتور الأمين دباغين" للوفد، إذ أنهم لم يرتاحوا لقرارات مؤتمر الصومام، إذ كانوا يعتقدون أن "بن بله"هو الزعيم الوحيد للثورة الجزائرية.[2]ما دفع بالمخابرات المصرية إلى الاستيلاء على الوثائق الموجودة في مكتب البعثة الذي كان يشغله "بن بله"، وحجتهم في ذلك أنها أسرار عسكرية لربما اطلع عليها أحد ما، وأنها تحت تصرفهم إن احتاجوا إليها .لكن الوفد الجزائري استطاع إقناعهم أن الاتجاه العربي الإسلامي للثورة الجزائرية هو سياسة الشعب الجزائري كله، وليس سياسة "بن بله" وحده. [3]

بيد أن علاقة الحكومة المصرية بجبهة التحرير الوطني تأزمت من جديد بعد مشاركة جبهة التحرير في مؤتمر "طنجة". فمتى عقد مؤتمر "طنجة" ؟ وماهي أهم القرارات المنبثقة عنه؟

انطلقت أشغال المؤتمر في 27 أفريل 1958، بمدينة" طنجة" المغربية، ودامت أربعة أيام وبمشاركة الأحزاب الثلاث لبلاد المغرب ، وهي جبهة التحرير الوطني، الحزب الحر الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المغربي.[4] لقد ركز ممثلوا الأحزاب الثلاثة في مداخلاتهم على أن وحدة بلاد المغرب أصبحت ضرورة ملحة، وذلك لما تعرفه المنطقة من تطورات وأحداث. وبناء

---

[1]- Mabrouk Belhocine : **Le courrier Alger le Caire….** , OP, CIT, P 207.

[2]. وجه الأمين دباغين انتقادات لاذعة للقاهرة لتقاعسها في إمداد الثورة بما يلزم من سلاح . أنظر : فتحي الديب :**عبد الناصر** .....، مصدر سابق. ص 253.

[3] . كان المكتب العسكري الجزائري أيام ابن بله مشتركا بينه و بين المخابرات المصرية ، وأنه قد سلم لهيئة المخابرات مفاتيح المكتب احتياطا. أنظر: أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**....، مصدر سابق، ص264 . 265.

[4]. حضر عن جبهة التحرير الوطني كل من فرحات عباس، بوالصوف ، عبد الحميد مهري ، أحمد فرنسيس ،أحمد بومنجل ، مولود قايد و الشيخ خير الدين ممثلا عن الجبهة في المغرب. وعن حزب الحر الدستوري التونسي حضر كل من باهي الأدغم، الطيب مهيري، عبد الله فرحات، أحمد تليلي، علي بلهوان و عبد المجيد شاكر .أما حزب الاستقلال المغربي فقد مثله كل من علال الفاسي، أحمد بلا فريج ، مهدي بن بركة ، عبد الرحيم بوعبيد، فقيه البصري و محجوب بن الصديق.

على تلك المداخلات والمناقشات خلص المؤتمر إلى مجموعة من القرارات الهامة منها[1]:

. دعوة الأحزاب المشاركة في المؤتمر إلى بذل جهودا إضافية لمساعدة الشعب الجزائري لتمكينه من الاستقلال كشرط وحيد لإنهاء الصراع في المنطقة.

. إدانة الحلف الأطلسي والدول الغربية التي تقدم الدعم المعنوي والمادي للاستعمار الفرنسي في حربه في الجزائر.

. تكوين حكومة جزائرية مؤقتة بعد التشاور مع حكومتي تونس والمغرب.

. إقامة الوحدة بين بلدان المغرب الثلاثة. وقد تجسد ذلك في تشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي وأمانة دائمة للمؤتمر.

لقد رأت القاهرة في هذا المؤتمر مجرد محاولة لاحتواء الثور ة الجزائرية من قبل نظامي تونس والمغرب وإبعادها عنها، وهو ما سيؤدي حتما إلى فصل المغرب العربي عن مشرقه . [2] لذلك تحفظت القاهرة على المؤتمر. وبما أن قرار تشكيل الحكومة المؤقتة قد اتخذ فيه ودون استشارتها . فكيف سيكون موقفها من هذه الخطوة ؟

---

[1]. حول قرارات المؤتمر أنظر : محضر جلسات المؤتمر في الملحق رقم 3. معمر العايب : **مؤتمر طنجة المغاربي** ، دار الحكمة الجزائر .2009. ص ص 217 . 242.

[2]. المرجع نفسه . ص 175. 176.

ثانيا :موقف مصر من تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية:

لقد كان لتأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية وقعا كبيرا على الحكومة المصرية؛ إذ رفضت الاعتراف بها مباشرة بعد الإعلان عنها ، رغم أن توفيق المدني في تعريبه للإعلان أمام الصحافيين قد أضاف من عنده أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد اعترفت رسميا بالحكومة المؤقتة الجزائرية.[2]الأمر الذي دفع ب" كريم بلقاسم " و"محمود شريف " إلى مغادرة تونس و التوجه نحو القاهرة لمعرفة أسباب تأخرها في الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية.[3] فوجدوا "فتحي الديب" في انتظارهم، وهو في حالة غضب شديدة ، فظهر جليا أن مصر لم يعجبها الأمر،[4] فأثار هذا التصرف غضب الوفد الجزائري الذي قرر مغادرتها نحو تونس، ما دفع بالحكومة المصرية إلي إعادة النظر في موقفها . [4]كما أن "الرئيس جمال عبد الناصر "رفض استقبال أعضاء الحكومة المؤقتة

الجزائرية مباشرة بعد الإعلان عن تأسيسها رغم طلبهم المسبق:" كان الرئيس جمال عبد الناصر إلى تلك الساعة مقاطعا لنا، كحكومة. لم يستقبلنا، رغم طلبنا المتكرر، ولو مرة واحدة".[5]

ويعود سبب تحفظ المصريين على الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى عدم ثقتهم في رئيسها "فرحات عباس"، لأنهم كانوا يرجحون أن تكون رئاستها "لأحمد بن بلة" أول لا تكون أصلا ، ذلك أنهم كانوا يعتقدون أن "فرحات عباس" إنما هو دخيل على الثورة الجزائرية من

---

[1]. محمد العربي الزبيري : **قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر** ،سحب الطباعة الشعبية للجيش،الجزائر .2007. ص 130 .

[2]. أحمد منصور: **أحمد بن بله يكشف** .....، مرجع سابق، ص 466 . 465.

[3]. يذكر توفيق المدني أنه عندما سلم بيان الإعلان عن الحكومة المؤقتة إلي رؤساء الوفود العربية بالقاهرة بما فيهم فتحي الديب لكي يسلمه بدوره للرئيس جمال عبد الناصر قال له : "سجل من الآن، أننا أول معترف بهذه الحكومة ، إنما سجل عندك خاصة: أننا لسنا راضين بها ، و نخشى أن تسوء العاقبة من جراء وجودها". ص 400.

[4]. أحمد منصور: **شاهد على العصر**، مرجع سابق. ص 456.

[5]. أنظر : توفيق المدني : **حياة كفاح**.....، مصدر سابق . ص430 . 431.

و أنظر : محمد العربي الزبيري : **قراءة في كتاب عبد الناصر** ... ، مرجع سابق. ص 130.

أجل جرها نحو مفاوضات مع فرنسا تنتهي بإخراجها من العمل الثوري العربي إلى التعامل مع فرنسا. بالإضافة إلى أن "فرحات عباس" لا يكلمهم بالعربية ولا هم يكلمونه بالفرنسية[1]. فيذكر "توفيق المدني" أن الرئيس"جمال عبد الناصر":"كان يستكف أن يقابل رئيسا عربيا مجاهدا ، يمثل أمة كفاح ونضال وهو لا يكلمه بلغة عربية مهما كانت بسيطة، زيادة عما كان يعتقده من هذا الرجل، أي فرحات عباس ، إنما هو جاء إلى الثورة قصد أن يوفق بينها وبين فرنسا بواسطة التضحيات من قبل الجزائريين رأسا".[2]

كما يؤكد "العقيد عمار بن عودة" من أن" فتحي الديب" اتصل به و طلب منه العمل معه على تغيير الحكومة المؤقتة الجزائرية، أو رئيسها "فرحات عباس" وتعويضه" بأحمد بن بله".[3]ويظهر ذلك جليا في التقرير الذي رفعه "فتحي الديب" إلى "جمال عبد الناصر"، مطالبا فيه تجاهل ذكر أسماء "فرحات عباس" و"كريم بلقاسم"، والاكتفاء بذكر لفظ الحكومة المؤقتة مع التذكير المستمر

بالوزراء الخمسة المسجونين.فوافقه الرئيس "جمال عبد الناصر" على ذلك ولم يبد أية معارضة، بل طلب منه الاستمرار في انتهاج نفس السياسة. [4]

أما "عبد الحميد مهري"، الوزير السابق في الحكومة المؤقتة الجزائرية من 1958إلى 1961، فيري أن الحكومة المصرية كانت متحفظة على خطوة الحكومة المؤقتة في حد ذاتها لا حول الأشخاص الذين يمثلونها.[5]

ورغم اختلاف الآراء حول موقف الحكومة المصرية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية

---

[1]. أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح**.....، المصدر السابق. ص 399.

[2]. المصدر نفسه. ص 429.

[3]. مصطفي بن عودة :**شهادة حول مؤامرة العموري**، الشروق أون لاين .13/ 12 /2008.

Www. Echoroukonline.com

[4]. فتحي الديب : **عبد الناصر** ....، مصدر سابق . ص 402 .

[5]. مقابلة شخصية.

فإنها قد اعترفت بها وسعت لجلب التأييد و الدعم لها. فقد جاء على لسان الرئيس "جمال عبد الناصر" في حديثه مع الصحفي الهندي"كارنجيا" في29 سبتمبر1958، حول موضوع الحكومة المؤقتة الجزائرية:" إن إعلانها في القاهرة هو دليل واضح علي تأييدنا الكامل لها، وأننا نثق في أن إعلانها سيكون عاملا يبعث المزيد من القوة والشجاعة في قلوب إخواننا الجزائريين الشجعان الذين يحاربون نصف مليون جندي مسلحين بأسلحة حلف الأطلنطي".[1] ولكن هذا لا يعنى أنه لم تكن هناك خلافات بين الحكومتين بدليل اتهام الحكومة المؤقتة للحكومة المصرية بالوقوف وراء محاولة "العقيد محمد العموري" الانقلاب ضدها.فمن هو "العقيد محمد العموري" ؟ولماذا حاول الانقلاب ضد الحكومة المؤقتة؟ وكيف كان مصيره؟

[1]. أحمد حمروش : **ذكري عبد الناصر و أحرار العالم** . مجلة الفكر العربي. الاثنين 29 / 9 / 2008 .
http://www.alfikralarabi.org

II . شؤم العلاقة بين الحكومة المصرية و الحكومة المؤقتة الجزائرية:

أولا : مؤامرة العقيد محمد العموري:

في أفريل 1958، قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية، إنشاء لجنة لتنسيق عمليات جيش التحرير الوطني تحت اسم "لجنة العمليات العسكرية " COM. كانت هذه اللجنة مقسمة إلى فرعين: فرع على الحدود الغربية، برئاسة "العقيد هواري بومدين" يشرف على الولايات : (الرابعة، الخامسة والسادسة). و فرع آخر على الحدود الشرقية، برئاسة "العقيد محمدي السعيد" يشرف على الولايات: (الأولي، الثانية، الثالثة والقاعدة الشرقية).

شهد الفرع الأول بقيادة "العقيد هواري بومدين" نجاحا كبيرا؛ إذ بمجرد التنصيب وانطلاق العمل تمكن "بومدين"من تنظيم الفرع تنظيماً جيدا تميز بالدقة في التخطيط والانضباط في ممارسة النشاط العسكري، واستطاع في ظرف قصير أن يثبت ويطور أجهزة الاستعلامات والإمدادات التي

أنشأها "بوالصوف"،[1] كما عرف كيف يفرض جوّ الأخوة والتعاون بين الجميع بما في ذلك نائبه "العقيد سليمان دهيليس " [2]. في حين فشل الفرع الثاني في أداء المهمة التي أسندت له إذ لم يستطع "العقيد محمدي السعيد " فرض سلطته على نوابه [3].فقد كان أعضاؤه لا ينتمون لاتجاه واحد[4]، فكل واحد منهم كان يعمل مستقلاً ومباشرة مع الولاية التي

---

[1]. أنظر : . محمد العربي الزبيري : **تاريخ الجزائر المعاصر** ، مرجع سابق . ص 108.

. محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني....**، مرجع سابق. ص 187.

[2] . العقيد سليمان دهيليس :(1920) :عضو بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ 1957، عين قائدا للولاية الرابعة خلفا لعمر أوعمران، عمل بأركان الجيش إلى جانب العقيد هواري بومدين منذ 1958، وبعد تشكيل هيئة الأركان العامة وبقي في المنصب إلى غاية الاستقلال.

[3] .كان ينوب عنه : العقيد محمد العموري عن الولاية الأولى ، العقيد عمارة بوقلاز عن القاعدة الشرقية والعقيد عمار بن عودة الولاية الثانية.

[4] . **شهادة عمار بن عودة**، مرجع سابق.

جاء منها أو كان يشرف عليها ومع واحد [1]وأكثر من الباءات الثلاث. [2]

ونتيجة لتأزم الوضع على الحدود الشرقية، وخطورة ذلك على الداخل وخاصة على الولاية الأولى والقاعدة الشرقية. اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في 9 سبتمبر1958، لتقرّ عجز قيادة الفرع بحجة التعسف في استعمال السلطة من قبل قادتها .فقامت بعزلهم وأصدرت في حقهم عقوبات متفاوتة.[3]ما أدى إلى خلافات حادة كادت تعصف بالثورة الجزائرية. إذ إنه ومباشرة بعد عزله اتجه "العقيد محمد العموري "[4]إلى ليبيا ثم القاهرة أين اتصل "بمصطفي الأكحل "[5]،ليقرر العودة إلى الجزائر، أين تم تنظيم اجتماع سري في 16 نوفمبر 1958،بمدينة الكاف حضره حوالي خمسين عضوا.[6] وكان الهدف من هذا الاجتماع الإطاحة بالحكومة

---

[1].كان العقيد العموري و العقيد بوقلاز لا يثقان في الباءات الثلاث، ويرون أنهم أقل بكثير من المسؤولية المسندة إليهم . أما العقيد محمدي السعيد فقد كان يأتمر بأوامر كريم بلقاسم . وأما العقيد بن عودة فلئلان عضواً بقيادة الولاية الثانية وتابعاً لبن طوبال.أنظر: محمد العربي الزبيري : **تاريخ الجزائر المعاصر** ، المرجع السابق.

[2]. **شهادة الشاذلي بن جديد** ، مرجع سابق.

[3]. جرى إيقاف عمار بوقلاز عن كل نشاطاته وخفضت رتبته من عقيد إلى نقيب وأرسل إلى العراق، و أنزلت رتبة العقيد محمد العموري إلى نقيب وعلقت كل نشاطاته و أرسل إلي السعودية . أما عمار بن عودة جمد نشاطه لمدة ثلاثة أشهر وأرسل إلى سوريا و محمدي السعيد جمد نشاطه لمدة شهر وأرسل إلى القاهرة. أنظر : الطاهر الزبيري : **مذكرات**. .، مصدر سابق، ص ص 199. 200 .

[4]. محمد العموري (1929 . 1959): ولد بأولاد سيدي علي ،التحق بمعهد ابن باديس بقسنطينة، عمل معلما للغة العربية، التحق بحزب الشعب الجزائري، عين مسؤولا على الولاية الأولى في 1956، انظم إلى القيادة الشرقية في أفريل 1958، أتهم بالخيانة العظمى وصدر في حقه الإعدام.

[5]. مصطفى الأكحل: هو الجمعي سعدية، درس بالقاهرة، من أشد المعارضين لمؤتمر الصومام، عين في جويلية 1957 مساعد لرائد ايدير، على رأس الوحدات المتمركزة على الحدود الليبية الجزائرية ، أرسل إلى أكاديمية عسكرية بمصر، انقلب على لجنة التنسيق و التنفيذ، ووضع نفسه تحت حماية عبد الكريم الخطابي.

[6]. من بينهم : الرائد العيساني سوشي و العقيد عواشرية عن القاعدة الشرقية ، العقيد أحمد نواورة ، العقيد محمد العموري ،الرائد أحمد دراية ومحمد شريف مساعديه ، عبد الله بلهوشات ، المقدم صالح سوقي عن الولاية الأولى .أنظر: الطاهر سعيداني : **القاعدة الشرقية " قلب الثورة النابض"** ، ط .1. دار الأمة ، الجزائر. 2001 . ص 195.

المؤقتة، وإعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتغيير أعضائه.[1] كما انتقد المجتمعون الطريقة التي تشكلت بها الحكومة المؤقتة، ووجهوا اتهامات مختلفة إلى (كريم بلقاسم، محمدي السعيد ومحمود الشريف[2])، فقد أُتهم"كريم بلقاسم" بالجهوية، وذلك بمحاولة فرضه سيطرة إطارات من الولاية الثالثة على جميع الهياكل الحساسة في الثورة، والسماح للضباط الفارين من الجيش الفرنسي من احتلال المراكز الهامة في القيادة العليا لجهة التحرير الوطني. أما"محمدي السعيد" فقد وصف بالضعف، وأن"كريم بلقاسم" يغطي أخطاءه لأنه من الجهة نفسها. في حين انتقدت طريقة ترقية"محمود الشريف" بسرعة إلى مسؤول منطقة ثم قائد ولاية فعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ في أقل من عام بعد التحاقه بالثورة.

وفي الأخير قرر المجتمعون إرسال كومندوس إلى مقر الحكومة المؤقتة في تونس لاعتقال بعض الوزراء على رأسهم "الباءات الثلاث"،"محمود الشريف" والرئيس"فرحات عباس" والاستيلاء

على كل المصالح المد نية والعسكرية المقامة في تونس و مراكش التابعة للحكومة المؤقتة واستعمال أجهزة النقل والاتصال في أي محاولة مقاومة تبديها الولايات (الثانية، الثالثة والرابعة) بواسطة القوة، وإنشاء لجنة مراقبة تتولى بنفسها شؤون الخارج.[3]

إلا أن هذا الاجتماع لم يدم طويلا إذ علم به "كريم " عن طريق السائق "عمار قرام"[4] الذي أقلّ" العموري" رفقة "مصطفى الأكحل" من ليبيا إلى الحدود الجزائرية التونسية.[5]

---

[1]. محمد العربي الزبيري : **تاريخ الجزائر المعاصر** ، مرجع سابق ، ص 108.

[2]. أنظر: الطاهر زبيري : **مذكرات** ...، مصدر سابق. ص 202.

وأنظر:

Mohammed harbe et Gilbert Meynier **: FLN…..,** OP, CIT .PP 505_507.

[3]. ينظر في ذلك: . محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني**.....، مرجع سابق، ص 189.

. الطاهر زبيري : **مذكرات**..... ، المصدر السابق ، ص202 .

[4]. الطاهر زبيري : **مذكرات**.... ، مصدر سابق ، ص202 .

وأنظر أيضا:

Ferhat Abbas : **Autopsie d'une guerre** . OP, CIT, P240.

[5]. يذكر علي كافي في مذكراته أنهم علموا بهذه المؤامرة عن طريق سالم شلبك. ص 268. 270.

سارع"كريم بلقاسم" إلى طلب المساعدة من السلطات التونسية موهما إياها بأن أنصار "صالح بن يوسف" وراء هذا الاجتماع [1].وبذلك تم إلقاء القبض على "العقيد العموري" ومن كان معه باستثناء ثلاثة منهم تمكنوا من الفرار.[2]

وضع "العقيد العموري" ورفاقه في السجن لمدة أسبوع قبل أن تسلمهم السلطات التونسية لحكو مة المؤقتة ، التي وضعتهم في سجن"الداندان"[3] في انتظار محاكمتهم.[4]فشكلت محكمة عسكرية برئاسة "العقيد هواري بومدين". ووجهت اتهامات مختلفة "للعقيد العموري" ومن كان معه. فكان من بين التهم التي وجهت لهم عزل إطارات ذوي كفاءات عالية والمعارضين له ليعين مكانهم أشخاص موالين له. لكن أخطر تهمة وجهت لهم هي خيانة الثورة وذلك باتصاله بدولة أجنبية (يقصد بها مصر).[5] وبناء على هذه التهم أصدرت المحكمة حكما يقضي بإعدام العقيد "محمد العموري"، "محمد نواورة"، "الرائد عواشرية" و"مصطفي الأكحل"[6].في حين حكمت

بالسجن على "الرائد عبد الله بلهوشات "،" أحمد دراية"،"محمد شريف مساعديه " و"الأخضر بلحاج".[7]و السؤال الذي يم كن طرحه هنا ماهي الأسباب التي جعلت المحكمة تصدر هذه الأحكام المختلفة؟ وماهي الأدلة و القرائن التي استندت عليها لإصدار مثل هذه الأحكام المجحفة في حق "العقيد محمد العموري" ، "محمد نواورة"،" الرائد عواشرية "ومصطفي الأكحل" ؟

---

[1]. محمد العربي الزبيري : **تاريخ الجزائر المعاصر** ....، مرجع سابق ، ص 110.

[2]. أحمد دراية ، وعبد السلام (مكلف بالمخابرات في القاعدة الشرقية) و صالح السوفي.

[3]. يقع في الأراضي التونسية.

[4]. الطاهر سعيداني : **القاعدة الشرقية** .... ، مرجع سابق . ص197 .

[5]. محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني**.....، مرجع سابق. ص187 .

[6]. أرسل بورقيبة إليهم محجوب بن علي الذي عرض عليهم أن يطلبوا اللجوء السياسي لدى الحكومة التونسية . غير أن العقيد العموري ومن معه رفضوا ذلك. أنظر : الطاهر سعيداني : **القاعدة الشرقية**.....، مصدر سابق . ص198.

[7]. أطلق سراحهم في سنة 1960 ، وأرسلوا مع النقيب عبد العزيز بوتفليقة إلي حدود مالي من أجل فتح جبهة جديدة هنالك . أنظر: المرجع نفسه . ص 217.

وفي فجر ليلة 16 إلى 17 مارس أعدم العقيدين "العموري"،"أحمد نواورة" ، الرائدين "محمد عواشرية"و"مصطفى الأكحل "،رميا بالرصاص في ميدان الحنان بتونس العاصمة بحضور وكيل الجمهورية التونسية ووالى الكاف وعن الحكومة المؤقتة حضر" أحمد بن شريف".[1]

لقد سبقت الإشارة إلى أن أخطر تهمة وجهت "للعموري" وجماعته هي التآمر مع دولة أجنبية،وهي "مصر"، من أجل الإطاحة بالحكومة المؤقتة الجزائرية . فماهي علاقة ا لحكومة المصرية بذلك ؟ وما هو موقفها من هذا الاتهام ؟

تجمع أغلب المراجع أن "العقيد العموري" أثناء تواجده بالقاهرة اتصل برئيس المخابرات المصرية "فتحي الديب" عن طريق "مصطفي الأكحل" الذي كانت تربطه علاقات متينة مع "فتحي الديب" الذي أخبره عن استياء " جمال عبد الناصر" من الحكومة المؤقتة وبالأخص"كريم بلقاسم"، وأن الحكومة المصرية مستعدة لمساعدته بالأسلحة اللازمة للتخلص من بالحكومة المؤقتة و

من العقداء (كريم بلقاسم، محمود الشريف ، بن طوبال و بوالصوف) ليشكلوا بعدها حكومة يرأسها "الأمين الدباغين".وهو ما يؤكده "بن طوبال" من أن "العموري" وجماعته اعترفوا خلال التحقيقات التي أجريت معهم بأن "جمال عبد الناصر " نصحهم بأن يقوم وا بالانقلاب على الحكومة المؤقتة، وأن يلقوا القبض على القادة الرئيسين فيها (الباءات الثلاث ومحمود الشريف). ليشكلوا بعدها حكومة يرأسها" الأمين الدباغين".[2]

كما يذكر "عمار بن عودة" أن "فتحي الديب" اتصل به، وطلب منه خلال اللقاء الذي جمعه به أن يعمل معه على الإطاحة بالحكومة المؤقتة و تكوين حكومة جديدة . غير أنه لم يوافقه على ذلك وسارع بالعودة إلى منفاه بلبنان ، بعدما حذر" العموري" و "بوقلاز "من نوايا" فتحي الديب". [3]

---

[1]. السائح سليم : **العقيد محمد لعموري** (**1929 . 1959**) "**مسار و مصير**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة. 2010 .2011. ص 140.

[2]. عبد الله بن طوبال : **مذكرات** ..... ، مرجع سابق.

[3]. كان بوالصوف و بن طوبال على علم بذلك الاتصال. أنظر :**شهادة عمار بن عودة**...، مرجع سابق.

و أنظر :محمد عباس: **ثورا عظماء**.....، مرجع سابق. ص 229 .

وحسب "بن طوبال" فإن مساندة القاهرة "للعقيد العموري" وجماعته تعود إلى انزعاجها من مؤتمر "الصومام" [1]. إذ أنه وبمجرد إطلاع الرئيس "جمال عبد الناصر"على وثيقة الصومام رأى أن الثورة الجزائرية قد اصطبغت بالماركسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم ثق ة "جمال عبد الناصر"، في الرئيس "فرحات عباس" الذي أبدى باسم الثورة ميولات مغاربية في "مؤتمر طنجة" 1958.[2]

أما "فتحي الديب" ففي موضع من كتابه " عبد الناصر...."ينفي علاقته "بالعموري" متهما "بوالصوف" و"بن طوبال" بالوقوف وراء ذلك بهدف القضاء على "كريم بلقاسم"، وهو ما أكده لرئيس الحكومة "فرحات عباس" و"كريم بلقاسم" خلال مارس 1959، فيذكر بأنه واجههم بالمستندات التي تدل على تورطهما (بوالصوف وبن طوبال) في ذلك، وبأنهما اعترفا باتصالهما "بالعموري" خلال تواجده بالقاهرة مرات عدة قبل سفره .[3]وبناء على ذلك نطرح السؤال التالي: إذا كانت هذه الوثائق التي تورط "بن طوبال" و" بوالصوف" موجودة فعلا، فلماذا لم يقم" فتحي

الديب" بنشرها في كتابه "عبدالناصر وثورة الجزائر "؟ وإذا لم تكن" لفتحي الديب" علاقة بهذه المؤامرة فلماذا قام "عبد الناصر" بتعيين "كمال رفعت" لكي يتواصل بينه وبين أع ضاء الحكومة بدل منه؟ وأيضا ماهي الأسباب التي جعلت الحكومة المؤقتة تتهمه بالوقوف وراء ذلك؟ ثم إن المتصفح للكتاب السابق (عبد الناصر...) يجد" فتحي الديب" يذكر في موضع آخر أن" فرحات عباس" أخبره بأن "العموري" اعترف في أقواله أنه اتصل به(فتحي الديب)، وكشف له عن مخططه ولكنه حذره من خطورة ذلك على مستقبل الثورة الجزائرية . ولم يقم "فتحي الديب" بنفي الأمر.مما يدلّ فعلا على أن "فتحي الديب"قد اتصل "بالعموري".[4]

---

[1]. في مؤتمر الصومام تم انتقاد مصر لافتقارها إلى الحزم ضد فرنسا . كما ذكّر المؤتمر بقرار الأمم المتحدة عام 1956 ويؤكد أن قلة الجرأة تلك ناجمة عن موقف البلدان العربية عموما ومصر بوجه خاص . و أكد المؤتمر أيضا على استقلالية الثورة . أنظر: . محمد حربي : **جبهة التحرير**..... ، مرجع سابق . ص 153 .

. جوان جلسبلي : **الجزائر الثائرة** ، مرجع سابق . ص 169 . 170.

[2]. عبد الله بن طوبال : **مذكرات** . المرجع السابق.

[3]. فتحي الديب : **عبد الناصر و ثورة الجزائر** ،مصدر سابق. ص429.

[4]. المصدر نفسه. ص 429.

وعلى العموم وبغض النظر عن الجهة التي تقف وراء ذلك فقد أحدثت هذه الحادثة توترا كبيرا بين الحكومة المصرية و الحكومة المؤقتة الجزائرية ، فقد رفض الرئيس"جمال عبد الناصر " استقبال أعضاء الحكومة المؤقتة التي لم تجد أمامها سوى الاتجاه نحو الدول العربية ل لضغط على القاهرة ومن بين هذه الدول سوريا . [1] فبعد الزيارة التي قام بها"بن طوبال" و"أحمد فرانسيس" إلى سوريا، استقبل"جلل عبد الناصر " الرئيس" فرحات عباس"، "الباءات الثلاث" و"أحمد فرانسيس" في 6 فيفري 1959،[2] فأخبرهم (الرئيس جمال عبد الناصر) بأنه كانت هناك مبالغة في اتهام القاهرة بالوقوف وراء مؤامرة" العموري".[3]

كما أنه بعد حادثة "العموري" شرعت الحكومة المؤقتة بالتفكير جديا في نقل مقرها من القاهرة نحو تونس. الأمر الذي لم يعجب السلطات المصرية ويظهر ذلك جليا في رد "جمال عبد الناصر" على" فرحات عباس" عندما أخبره بقرار الحكومة في نقل مقرها، إذ قال له بأنه "لم يطلب

منهم اتخاذ القاهرة مقرا لهم "ولا يهمهم ولا يضيرهم "أن ينقلوا مقرهم إلى أي مكان ولهم أن يقرروا ما يخدم مصلحة الكفاح المسلح بالدرجة الأولى".[4]

أما "فتحي الديب" فيرى أن الحقيقة وراء نقل مقر الحكومة من القاهرة تكمن في رغبة د "كريم بلقاسم" و"فرحات عباس" تغطية موقفهم من المفاوضات السرية التي كانت جارية مع الحكومة الفرنسية.[4] بينما يرجع "عبد الحميد مهري" نقل مقر الحكومة من القاهرة إلى تونس للموقع الجغرافي لمصر؛ إذ أنها بعيدة عن الجزائر خلافا لتونس و المغرب اللتان كانتا لم تحصلا على استقلالهما عندما شكلت الحكومة المؤقتة.[5]

---

[1]. عبد الله بن طوبال : **مذكرات**.... ، مرجع سابق .

[2]. فتحي الديب : **عبد الناصر** .....، مصدر السابق . ص 416 .

[3]. عبد الله بن طوبال : **مذكرات** ، المصدر سابق .

[4]. فتحي الديب: **عبد الناصر** .....، المصدر السابق . ص 417.

[5]. المصدر نفسه. ص 428.

[6]. **مقابلة شخصية**.

وفي خضم هذه الأزمة تأتي حادثة مقتل "علاوة عميرة" لتؤكد على ضرورة نقل مقر الحكومة من القاهرة، وتزيد في حدة الأزمة بين الحكومة المصرية و الحكومة المؤقتة من جهة وبين أعضاء الحكومة المؤقتة أنفسهم من جهة أخرى . فمن هو "علاوة عميرة" ؟ وما هي حقيقة وفاته ؟ وما علاقة "فرحات عباس" و"بوالصوف" بذلك ؟ وكيف كان موقف القاهرة منها ؟

ثانيا : مقتل علاوة عميرة:

كان "علاوة عميرة" مسؤولا سابقا في حزب الشعب الجزائري في سطيف، ثم عين مندوبا للحكومة المؤقتة في بيروت تحت أوامر" إبراهيم كابوية"، فكان يعطي صبغة سياسية لكل الخلافات التي كانت تقع بينه وبين رئيسه الترتيبي الذي كتب في شأنه مذكرة إلى "فرحات عباس".[1] فاستدعي في بداية 1959 إلى القاهرة، أين أخذ يطلق إشاعات ضد "فرحات عباس" واصفا إياه بالاندماجي والدخيل على الثورة بغرض تحريفها خدمة للفرنسيين . فاستدعي في 10 فيفري،

للتحقيق معه من قبل الدوائر الخاصة "لبوالصوف"، فلم تمض ساعات على التحقيق حتى وجد ميتا أمام مقر الحكومة المؤقتة بعدما رمي بنفسه من النافذة . حسب الرواية الجزائرية . [2] أما الرواية المصرية فتقول أن"بوالصوف" هو من دبّر الحادث، وأن أحد معاونه وهو "عبد السلام تازي"، قام بضرب "علاوة عميرة" علي رأسه، قبل أن يقوم برميه من شرفة الغرفة إلى الطريق العام.[3]

[1]. محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني**.....، مرجع سابق. ص203 . 204.

[2]. أنظر: . المرجع نفسه. ص203 . 204.

. توفيق المدني: **حياة كفاح**.....، مصدر سابق. ص 408.

. وحسب رواية محمد الغسيري لتوفيق المدني :"دخل عميرة إلى مكتب فرحات عباس .. وماهي إلا برهة وج يزة حتى سمعنا الأصوات قد ارتفعت، و أصبحت خصاما و شجارا .. كان عميرة يكرر لعباس مجابهة، كل التهم التي قالها عنه ،وعن الدكتور فرانسيس و يستعمل عبارات وقحة و سوقية، فسمعت عباس يبسه و يشتمه ثم يقوم من فوق كرسيه ويتقدم إليه... وعندئذ سمعت جريا نحو أقصي الغرفة نحو النافذة وساد السكون العميق . ثم فتح الباب فدخلنا ووجدنا عباس ... وقال لنا بصوت خافت متهدج: لقد ألقي اللعين بنفسه من النافذة.....". توفيق المدني: **حياة كفاح**، مصدر سابق. ص ص 408 . 409.

[3]. فتحي الديب : **عبد الناصر** ..... ، مصدر سابق . ص 424.

طلب "الأمين دباغين"، الذي أقدم على تقديم استقالته، من السلطات المصرية إجراء تحقيق حول الحادثة، فكانت رغ بته تتوافق مع رغبة السلطات المصرية التي رفضت إقفال الملف لأنها كانت من جهة تأمل في تفجير أزمة داخل الحكومة المؤقتة التي لم تعجبها تركيبتها منذ البداية ، ومن جهة أخري تصفية حساباتها مع "بوالصوف" في قضية" العموري".[1] كما أقدمت السلطات المصرية على حل جهاز المخابرات الذي أسسه" بوالصوف"متخذة من مقتل "علاوة عميرة" حجة لذلك على اعتبار أنه يقف وراء ذلك.[2]

III . تحسن العلاقة بين الحكومتين(المصرية و المؤقتة الجزائرية):

رغم أن الحكومة المؤقتة شرعت تحضر لنقل مقرها نحو تونس إلا أنها لم تقطع علاقتها نهائيا بالحكومة المصرية؛ لأنها كانت تدرك أهميته القاهرة بالنسبة لها نظرا لوزنها السياسي ومكانتها الدولية آنذاك. لذا سعت إلى تحسين علاقتها بها ، ويظهر ذلك من خلال اللقاءات التي كانت تجمع بين

الطرفين، والتي كانت دائما تؤكد فيها القاهرة على وقوفها المس تمر إلى جانب الثورة الجزائرية والشعب الجزائري.

بعد عودة " فرحات عباس" من رحلته التي قادته إلى مجم وعة من الدول الأسيوية والعربية، قابل الرئيس "جمال عبد الناصر " في4 جوان1959، فطلب منه (الرئيس فرحات عباس) إعلان تأييد الجمهورية العربية المتحدة للحكومة المؤقتة في سياستها التي اتخذتها من أجل تحقيق الاستقلال. [3]ونزولا عند طلب الرئيس "فرحات عباس" كلف الرئيس "جمال عبد الناصر" (عبد القادر حاتم) المكلف بشؤون رئاسة الجمهورية العربية المتحدة . بأن يصدر تصريحا يعلن

---

[1]. محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني**....، المرجع السابق. ص 204 .

[2]. أنظر: فتحي الديب: **عبد الناصر** ..... ، المصدر السابق . ص ص 422 . 427 .

[3]. فتحي الديب : **عبد الناصر** ... ، مصدر سابق.ص 438 . 439.

فيه عن التأييد التام و الكامل من الجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية .وكذا موافقة الجمهورية العربية المتحدة على السياسة المنتهجة من الحكومة المؤقتة، ولجميع المشاريع و الميادين التي يكون بإمكانها تحقيق م طامح الشعب الجزائري في الحرية و الاستقلال.[1] وهو الأمر الذي دأب الرئيس"جمال عبد الناصر " على تأكيده خلال مختلف المناسبات واللقاءات. ففي الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الاحتفال بالذكري السابعة للثورة الجزائرية،حيي فيه بسالة شعبها ونضاله ضد فرنسا المدعومة من قبل دول الحلف الأطلسي :" إننا ونحن ننظر إلى شعب الجزائر وهو يستقبل العام السابع لثورته نحمد الله الذي مكن شعب الجزائر من أن يصمد و يثابر دون وهن ليجابه به أكثر من 800 ألف جندي من قوات فرنسا بقواته وأسلحته القليلة ثم يدوخ فرنسا وجيوشها وأسلحة الحلف الأطلسي التي تعتمد عليها فرنسا ويدوخ الدول التي تدعي أنها تمثل العالم الحر".[2]

وتجدر الإشارة إلى أن أول عمل قام به "بن يوسف بن خده "عقب تعيينه رئيسا للحكومة المؤقتة، هو زيارة الجمهورية العربية رفقة "سعد دحلب "(وزير الخارجية) و"محمد يزيد " (وزير الأخبار)، أين حظي الوفد الجزائري باستقبال رسمي من قبل الرئيس "جمال عبد الناصر". وقد عبر

الرئيس"بن خده " بهذه المناسبة عن استحسانه للمحادثة التي أجر اها مع الرئيس"جمال عبد الناصر"، وعن حسن الاستقبال الذي حظي به :" لقد كان لإقامتنا في عاصمة الجمهورية العربية المتحدة انطباعا عميقا في نفوسنا، فالاستقبال الصادق الذي كان وفدنا محلا له طوال هذه الفترة يعبر عن الاهتمام الذي يوليه هذا البلد الشقيق دوما لوطننا المكافح ....."[3]كما كانت هذه الزيارة مناسبة جددت فيها الجمهورية العربية تأييدها المطلق لسياسة الحكومة المؤقتة ومساندتها التامة لقضيتها.

---

[1]. **المجاهد** : عدد 44 ، 14 جوان 1959. ص 2.

[2]. **المجاهد**، العدد 82، بتاريخ 14 نوفمبر 1960.

[3]. **المجاهد**، عدد 106، بتاريخ 28 . 8 . 1961، ص2.

وفي هذه الفترة انفصلت سوريا عن مصر فاستغلت الحكومة المؤقتة الفرصة لتعبر عن آساها و تضامنها مع القاهرة في هذه المحنة . إذ وجه الرئيس " بن خده" برقية إلى الرئيس "جمال عبد الناصر" أعرب له فيه عن مدى أسف الحكومة المؤقتة الجزائرية والشعب الجزائري لانتهاء الوحدة بين "مصر"و"سوريا":"علمنا بمزيد من الآسي بالأحداث التي جدت بالإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة. والشعب الجزائري تعلقا منه بمبدأ الوحدة العربية يأسف لكون هذه الحوادث أتت لتصدع هذه الوحدة في وقت يتعين فيه على العرب جميعا تدعيم تضامنهم في وجه مطامح الاستعمار..... إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لتأمل كل الأمل أن يتمكن العرب من اجتياز هذه المحنة وأن تنجح الشعوب العربية في وقاية وحدتها وتأكيد تضامنها للانتصار على الاستعمار الذي لا يزال هو العدو المشترك".[1]

إذا ومن خلال ما تقدم نخلص إلى أن علاقة الحكومة المصرية بالحكومة المؤقتة الجزائرية كانت تتراوح بين الإيجاب تارة والسلب تارة أخرى.

لقد سبقت الإشارة إلى أن القاهرة كانت متحفظة على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بسبب عدم ثقتها في الرئيس "فرحات عباس" لأنها كانت تأمل أن تكون رئاسة الحكومة "لأحمد

بن بله" حتى ولو كان في السجن نظرا للعلاقة الوثيقة التي كانت تربطه بها. فماهي الإجراءات التي اتخذتها القاهرة لكي يطلق سراحه ؟ وكيف كان موقفها بعد إطلاق سراحه من الصراع الذي نشب بينه وبين الحكومة المؤقتة ؟

---

(1). **المجاهد**، عدد 112، بتاريخ 9 . 10 . 1961، ص 2.

VI. علاقة الحكومة المصرية بالوزراء الخمسة المختطفين:

دعا "الأمير الحسن"بعد عودته من باريس، أرسل من قبل" الملك محمد الخامس" كمبعوث شخصي له إلى الحكومة الفرنسية في باريس، قادة جبهة التحرير الوطني في الخارج إلى الاجتماع "بالملك محمد الخامس" للبحث في وضع وحدة المغرب العربي، وتحديد جدول أعمال الندوة التي ستقام في تونس. وبناء على ذلك التقى الوفد الجزائري[1] في الرباط "بالملك محمد الخامس"الذي أكد لهم دعمه ومساندته للشعب الجزائري، وجبهة التحرير الوطني [2]. وفي منتصف يوم 22 أكتوبر1956 ، توجه الوفد الجزائري إلى تونس على متن طائرة مغربية بطاقم فرنسي ، وعند وصول الطائرة إلى الأجواء الجزائرية اختطفها الجيش الفر نسي، وأرغمها على النزول بمطار مدينة الجزائر.[3] أثارت عملية اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين غضب الحكومة المصرية [4]،التي قامت بإصدار بيان رسمي أدانت فيه هذه العملية ، ووصفتها بالمنافية للقيم الأخلاقية و مبادئ القانون الدولي:"لقد قامت السلطات الفرنسية بذلك الإجراء مخالفة مبادئ القانون الدولي، منتهكة بذلك ما وقعته من اتفاقيات دولية للطيران، وأنه من الغريب، أن تكون الحكومة الفرنسية أول من يدوس

ميثاق حقوق الإنسان ويتحداه بهذه الصورة الصارخة".[5] وقد اتخذت مجموعة من الإجراءات منها :

---

[1]. كان يضم الوفد كل من :أحمد بن بله ، محمد بوضياف ، محمد خيضر ، رابح بطاط ،حسين آيت أحم د ومصطفي الأشرف.

[2]. غيلاني السبتي : **علاقة جبهة التحرير الوطني....**، مرجع سابق. ص ص 138 . 142.

[3]. أنظر : فتحي الديب : **عبد الناصر وثورة الجزائر** ، مصدر سابق. ص 272. 273.

. محمد حسين هيكل : **لقاء مع مصر و الثورة الجزائرية وأزمات ما قبل العدوان الثلاثي** . 1 . 5 . 2008. حصة بث على قناة الجزيرة.

[4]. أخبر فتحي الديب بن بله بأن عبد الناصر متأكد بأن هناك مؤامرة تحاك ضدهم . فنصحه بعدم السفر. أنظر: توفيق المدني: **حياة كفاح.....**، مصدر سابق. ص 213.

[5]. إسماعيل الدبش : **المواقف العربية.....** ، مرجع سابق، ص 177.

. قيام وزارة الخارجية المصرية بإرسال برقية لسفيرها بتونس لكي يتصل بملك المغرب والرئيس "بورقيبة" ليقوما باستخدام نفوذهما لإطلاق سراح الزعماء الخمسة على اعتبا ر أنهم كانوا في حماية الملك وفي ضيافة "بورقيبة".

. قيام وزارة الخارجية المصرية بإرسال برقيات إلى سفرا ئها بالدول العربية والأسيوية والإفريقية للاتصال بالهيئات الوطنية، و تشجيعها على إرسال برقيات احتجاج إلى فرنسا وكذا للأمين العام للأمم المتحدة .[1] إذ قام مندوب مصر لدى الأمم المتحدة بالتنسيق مع ممثلي 25 دولة أفرو. آسيوية لإصدار بيان يعبر عن استيائهم من اعتقال الزعماء الجزائريين، ومطالبين بعرض القضية الجزائرية على الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الثانية خلال عام 1956.[2]

. تكليف إذاعة صوت العرب بشن حملة دعائية ضد فرنسا، والعمل للحفاظ على الروح المعنوية للمكافحين الجزائريين.

ولما عجزت الحكومة المصرية عن إطلاق سراحهم بطرق سلمية د ولية. حاولت أن تقوم بتهريبهم. فكلفت "عصام خليل" (رئيس مخابرات سلاح الطيران المصري) بوضع خطة مناسبة لذلك. إلا أنها تراجعت عن ذلك لتخوفها من فشل العملية.[3]

وعندما شكلت الحكومة المؤقتة الجزائرية، عين فيها الزعماء الخمسة كوزراء دولة ماعدا "بن بله" الذي عين نائبا للرئيس رغم أنه ومن معه لم تكن لهم أي ة علاقة بما كان يجرى في الجزائر.[4]ويعود تعيين "أحمد بن بله" كنائب للرئيس إلى الضغوطات التي مارستها الحكومة المصرية على المسؤولين الجزائريين انطلاقا من العلاقة التي كانت تجمعها به. إذ إنه وأثناء تواجده

---

[1]. فتحي الديب : **عبد الناصر وثورة الجزائر** ، مصدر سابق. ص 271.

[2]. إسماعيل الدبش: **المواقف العربية**.... ، مرجع السابق. ص 177 .

[3]. فتحي الديب : **عبد الناصر** .... ، المصدر السابق.

[4]. سعد دحلب : **المهمة منجزة** ..... ، مصدر سابق ، ص 156 .

في السجن ظل على اتصال بالرئيس "جمال عبد الناصر" عن طريق رئيس مخابراته "فتحي الديب" الذي كان يشتكي له دائما من خلال رسائله من تصرفات أعضاء الحكومة ، وموقفهم المعادي للقاهرة. وهو الأمر الذي لم يعجب "بن بله" إطلاقا ووعده في إحدى رسائله في 11 مارس 1960، أنه سيبحث الأمر مع أعضاء الحكومة ، ويؤنبهم على معاداتهم للقاهرة :"... تأثرت جدا لأن مسؤولى العائلة (الحكومة المؤقتة) كانت تحتاط لإخفاء ذلك عنى ، وإن كنت أشك في بعض الظواهر المحيطة بهم، وسكوتهم الممل خلال بعض المناسبات النادرة جدا... ولكنى ما كنت أتصور أن ينحرف أبناء عمومتي تجاه والدك (جمال عبد الناصر) وهذا أمر لا يطاق. وإنني لن أدخر وسعا في التدخل لإيقاف هذه التصرفات التي أفضل ألا أصفها".[1]

وعند اقتراب إطلاق سراح السجناء الخمسة أرسل "عبد الناصر" في طلب "فتحي الديب" الذي عينه سفيرا في سويسرا . فطلب منه أن يخبره عن الجهة الأقوى بين السجناء خاصة

وأن الخلاف داخل الحكومة قد أصبح واضحا للجميع . فنصحه "فتحي الديب" بالوقوف إلى جانب" بن بله" :" إن بن بله استحوذ ومنذ بدء الكفاح في أول نوفمبر 1954،على تأييد الشعب الجزائري وجيش التحرير بفضل الجهود التي بذلها في دعم الكفاح المسلح . مبتدءا بالحصول على تأييد ثورة 23 يوليو للثورة الجزائرية، ثم بمواصلة دعم الثورة الجزائرية بكل الإمكانيات رغم محاولة الباءات الثلاث زعزعة هذه الشعبية ".أما بالنسبة "لمحمد بوضياف" و"حسين آيت أحمد" فهناك شك في قدرتهما على القيام بأي عمل ناجح ضد "بن بله" في الظروف الحالية .خاصة وأن "هواري بومدين" و معاونيه يقفون إلى جانبه".[2]

كما أن"بن بله" راسل في 13 فيفري 1962، الرئيس"جمال عبد الناصر" يرجوه دعمه ومساندته. وقد أرفق برقيته بمشروع لتسيير جزائر ما بعد الاستقلال يرتكز على دعم ومساندة الجمهورية العربية، وطلب منه أن يدرسه ويبدي رأيه فيه:" ليست هناك دولة عربية افريقية

---

[1]. فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**. المصدر السابق. ص 469.

[2]. المصدر نفسه . ص 547 . 545.

يمكنها أن تحقق هذه الغاية سوى الجمهورية العربية المتحدة ، لأنها أكثر الدول ارتباطا، وأبرزها في مجال الحياد و الاشتراكية، ومحاربة الاستعمار والإقطاع".[1]

وبموجب التوقيع علي اتفاقيات "ايفيان" تقرر إطلاق سراح الوزراء الخمسة . وبهذه المناسبة أرسل لهم "الرئيس جمال عبد الناصر" برقية عبر لهم فيها عن فرحته وشعبه بإطلاق سراحهم ودعاهم لزيارته في القاهرة :" يسعدني ويسعد الجمهورية العربية المتحدة معي أن نستقبلكم وأنتم تخرجون من وراء أسوار الاعتقال بأذرع مفتوحة ترحيبا وإعجابا ..... لقد كنتم وأنتم السجناء أقرب إلى الحرية من الذين أقاموا عليكم حراسة السلام والإرهاب..... إنني أبعث إليكم بتقدير شعبنا كله لتضحياتكم في مرحلة من النضال سبقت ، وأجدد لكم تأييده في مراحل من النضال قادمة".[2]

وبالفعل فقد حلّ (بن بله، محمد خيضر، رابح بطاط وحسين آيت أحمد)باستثناء"محمد بوضياف" بالقاهرة يوم 31 مارس 1962، أين استقبلوا استقبال الأبطال . وخلال لقا ءهم بالرئيس "جمال عبد الناصر "جدد "بن بله" طلبه المتمثل في الحصول على الدعم المادي والمعنوي للوقوف في وجه الحكومة المؤقتة. فما كان من الرئيس"جمال عبد الناصر" أن سأله عن مدى تأكده من وقوف الجيش إلى جانبه، ووعده بأن يدعمه بكل ما يحتاج إليه :"يا أخ أحمد أعتبر من الآن كل إمكانيات الجمهورية العربية المتحدة في معاونتك بلا قيد أو حدود، ونحن إلى جانبك على طول الخط". وعلى هذا الأساس قدّم "بن بله" في 9 أفريل 1962، وبطلب من"العقيد هواري بومدين" بيانا بمتطلبات جيش التحرير الوطني من الأسلحة والذخائر لإعادة تنظيم ه على النحو الأتي[3]:

قوة القطاع الشرقي(القوات المتمركزة على حدود تونس . الجزائر):

---

[1]. المصدر نفسه . ص ص 534 . 539 .

[2]. جمال الدين الريادي: **أضواء على كفاح الجزائر**، **مجلة العلوم السياسية**. القاهرة. ص 179.

[3]. فتحي الديب : **عبد الناصر** ..... ، مصدر سابق. ص 581.

العدد	الصنف
5	وحدة مدرعة خفيفة
17	كتيبة مشاة خفيفة الحركة

قوة القطاع الغربي (بجوار الحدود المراكشية الجزائرية):

العدد	الصنف
3	وحدة مدرعة خفيفة
8	كتيبة مشاة خفيفة الحركة

ويساعد هذه القوة الضاربة قوة طيران مقاتلة في حدود:

12 طائرة ميج 17 التي تم تدريب الجزائريين عليها

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

8 هليكوبتر لنقل 16 فردا

1 جهاز توجيه راديو Radio Compass

بالإضافة إلى جميع الفنيين اللازمين لإدارة مطار وورشة من المصريين، وبعد أن أطلع عليه"جمال عبد الناصر" قرر أن يرسل:[1]

100	عربة جيب
100	لوري 3 طن
100	لوري بعد الشراء50 جيش + 50 صناعة محلية
20	مطبخ متحرك
5	عربة نجده
50	عربة ¾ طن لمدفع الماكينة
20	عربة مصفحة +20 تشترى من الخارج
6	طائرة ميج 15
6	طائرة جمهورية

---

[1]. فتحي الديب : **عبد الناصر** ..... ، مصدر سابق. ص ص 582 . 583.

وتم تكليف "سامي شرف" للاتصال بالجهات المختصة بالقوات المسلحة وخارجها لإعداد المطلوب، ليتم تسليمه في الموعد المحدد". كما أمر "جمال عبد الناصر" "فتحي الديب" بالعودة إلى سويسرا لمتابعة التطورات الأخيرة في الجزائر من أجل مساعدة "بن بله".[1]

V. نهاية الحكومة المؤقتة الجزائرية:

لقد سبقت الإشارة إلى أن مؤتمر طرابلس المنعقد في ماي 1962، انتهى دون التوصل إلى قرار بشأن تعيين المكتب السياسي ، بعد انسحاب رئيس الحكومة وبعض أعضائها نحو تونس،في حين توجه "بن بله" إلى القاهرة، وهناك أخذ يدعو إلى عدم الاعتراف بقرارات الحكومة ويندد بسلوكات أعضائها .[2] وبفضل وساطات متعددة [3]ومنها وساطة "الرئيس جمال عبد الناصر"

عاد"بن بلة" إلى تونس، حيث عقد اجتماع بين أعضاء الحكومة في 27 جوان، فقررت الحكومة المؤقتة عزل هيئة الأركان قبل دخوله ا إلى الجزائر . الأمر الذي عارضه "بن بله" بشدة وغادر الاجتماع ملتجئا إلى السفارة الليبية في تونس، مدعيا أن الحكومة المؤقتة كانت ترغب في اعتقاله بالتعاون مع السلطات التونسية .[4]فأمر رئيس الحكومة الليبية "محمد عثمان الصيد" سفير ليبيا بتونس أن يقوم بمرافقة" بن بله" إلى الحدود الليبية التونسية، لكي يتم فيما بعد نقله إلى مقر رئيس الحكومة في طرابلس . أين أخبر (محمد عثمان الصيد) بخلافه مع الحكوم.ة المؤقتة . فاقترح عليه رئيس الحكومة الليبية أن يتوسط بينه وبين الحكومة المؤقتة، فوافق شريطة أن لا تسلم ليبيا إلى الحكومة المؤقتة الأسلحة والذخائر التي تخصها و التي كانت موجودة في التراب الليبي . فكلفت الحكومة الليبية "ونيس القذافي" (وزير خارجيتها) للاتصال بالحكومة

---

(1). فتحي الديب : **جمال عبد الناصر** ..... ، مصدر سابق. ص 583. 584 .

(2). العربي الزبيري : **تاريخ الجزائر** ..... ، مرجع سابق . ص 207.

(3). تقدم بالاقتراح ممثلون عن اللجنة التنسيقية للولايات الدكتور سعيد حرموش، الرائد رابح زراري والرائد عبد المجيد كحل الرأس.أنظر : محمد حربي: **جبهة التحرير** .....، مرجع سابق. ص 291 .

(4). بن بله: **مذكرات**..... ، مصدر سابق. ص 139.

المؤقتة. واستجابة لاقتراح الحكومة الليبية حضر إلى بنغازي "كريم بلقاسم" و"محمدي السعيد" للتفاوض مع "بن بله"، وأثناء ذلك اتصل الرئيس "جمال عبد الناصر" "ببن بله" بواسطة "علي صبري" (رئيس حكومته). [1] لكي يقرر" بن بله" بعد هذا اللقاء التوجه إلى مصر، لمقابلة الرئيس "جمال عبد الناصر ".[2] الذي وقف إلى جانبه، ونصحه بضرورة العودة إلى الجزائر حتى يتجنب المصير الذي آل إليه "صالح بن يوسف" ووعده بمساعدته عسكريا.[3]

ويري" محمد حربي" أن" جمال عبد الناصر" قد تبع "بن بله وهو مكره، "فقد كان مترددا بين دعم رجل يضمن له تحالفا استراتجيا تحت راية القومية العربية ، والرغبة لا فقط بعدم الانقطاع عن الحكومة المؤقتة بل كذلك في عدم إفساد علاقات مصر مع فرنسا التي كانت قد تحسنت".[4]أما "بن خده" فيرجع اختبار الرئيس المصري "لأحمد بن بله "لسهولة التعامل معه

عكس الحكومة المؤقتة التي كان له معه ا عدة خصومات ابتداء من سنة 1959، والتي كان يري فيها منافسا على الزعامة في العالم العربي". [5]

وتنفيذا لنصيحة "عبد الناصر" سافر "بن بله" في 9 جويلية، إلى الرباط لكي يتجه رفقة "محمد خيضر"، الذي كان قد وصلها في 27 جوان، إلى تلمسان. أما الحكومة المؤقتة فإنها دخلت إلى العاصمة في 3 جويلية وهو تاريخ الإعلان عن نتائج الاستفتاء . [6]بعد وصوله إلى تلمسان شرع" أحمد بن بلة "في حشد أنصاره. وفي 12 جويلية اجتمع بقادة الولايات في مدينة الشلف، وطلب منهم تزكية المكتب السياسي الذي اقترحه على المجلس الوطني ، فلم يحصل إلا على 31 صوتاً من جملة 66 صوتا. فقد وافقت الولاية الثالثة شريطة أن يستبدل" محمدي

---

[1]. زيبحة زيدان المحامي : **جبهة التحرير الوطني** ، مرجع سابق . ص ص 123 . 125.

[2]. أحمد بن بله: **مذكرات**.....، المصدر السابق.

[3]. محمد حربي: **جبهة التحرير**..... ، المرجع السابق. ص 292.

[4]. المرجع نفسه . ص 291 . 292.

[5]. بن خده : **شهادات و مواقف** ، مصدر سابق . ص 201.

[6]. اختار بن بله تلمسان لكونها المدين التي ولد بها ، ولأن واليها السيد أحمد مدغري من المولين للعقيد هواري بومدين.

السعيد" "بكريم بلقاسم"، أما الولاية الرابعة فقد اقترحت تكوين مكتب سياسي مؤقت من قادة الولايات مهمته تحضير المؤتمر الوطني الذي ينتخب المؤسسات والهيئات الوطنية ، في حين طالبت الولايات الأولى والخامسة والسادسة مهلة للتشاور مع مجالسها . [1]فأعلن"بن بله"في 22 جويلية عن تأسيس مكتب سياسي مشكلا من سبعة أعضاء (السجناء الخمسة بالإضافة إلى محمدي السعيد والحاج بن علا). إلا أن "محمد بوضياف " و"كريم بلقاسم " رفضا الاشتراك في هذا المكتب، وقاما في تيزي وزور، بإنشاء اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة ، ثم تلا ها عقد مؤتمر وطني.[2]وفي 2 أوت توصلا الطرفان،"كريم بلقاسم "و"محمد بوضياف" من جهة و"محمد خيضر" (ممثل لأحمد بن بله) من جهة أخرى، إلى اتفاق يقضي بالإبقاء على المكتب السياسي المقترح في طرابلس، الذي كلف بإعداد قوائم للانتخابات التشريعية ، وبتولي المهام التي كانت مسندة للحكومة المؤقتة، التي قدمت استقالتها في7أوت، واعترفت بالمكتب السياسي .[3]وفي يوم

20سبتمبر جرت الانتخابات، التي انتهت بالإعلان ع ن أول مجلس تأسيسي ترأسه "فرحات عباس"، وانبثقت عنه أول حكومة برئاسة "أحمد بن بلة". [4]

---

[1]. محمد العربي الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر**،ص ص 210 . 209 .

[2]. تحالفت مع بن بله هيئة الأركان ومعها جيش الحدود وانظم إليهم قادة الولايات الأولى والخامسة و السادسة وجزء من الولاية الثانية بالإضافة محمدي السعيد ، عمر أوعمران، ياسف سعدي ، وفرحات عباس.

. انضم إلى كريم و بوضياف كل من : محند والحاج عن الولاية الثالثة ، وجزء من الولاية الثانية بقيادة صالح بوبنيدر، وفيدرالية فرنسا ، وبن خده .

. أما الولاية الرابعة فقد وقفت على الحياد واقترحت أن يتولى قادة الولايات مسؤولية قيادة البلاد.

أنظر : الطاهر الزبيري : **مذكرا ت** ، مصدر سابق ، ص 276 . 277 .

[3]. بن بله يشرف على السلطة التنفيذية، بن علا مسؤول عن الجيش ، رابح بطاط مكلف بجيش التحرير الوطني ، محمدي السعيد مسؤول عن التعليم، بوضياف مكلف بالعلاقات الخارجية ومحمد خيضر التنسيق بين الجميع والمخابرات.أما حسين آيت أحمد فقد رفض المشاركة بأعمال المكتب لأنه كان يري نفسه أولى بالزعامة من بن بله و بوضياف.

[4]. حول تشكيلة الحكومة راجع علي هارون : **خيبة الانطلاق**..... ، مرجع سابق ص 214.

لم ينس "أحمد بن بله" فضل "الرئيس جمال عبد الناصر" عليه، فما إن استقرت الأوضاع في الجزائر لصالحه حتى وجه دعوة إلى الرئيس "جمال عبد الناصر" يدعوه فيها لزيارة الجزائر، وكان ذلك في 4 ماي 1963، أين حضي باستقبال جماهيري كبير.

أعقب هذه الزيارة صدام مسلح بين الجزائر و المغرب بسبب مشكلة الحدود في 19 أكتوبر 1963، فوجه "الرئيس جمال عبد الناصر" رسالة إلى ملك المغرب "الحسن الثاني" يحثه فيها على إيقاف القتال، ويعرض عليه وساطته، [1] مبادرا في الوقت نفسه بإرسال قوات مصرية من مختلف الأسلحة بالإضافة إلى المساعدات العسكرية من عتاد حربي وأسلحة ثقيلة إلى الجزائر.[2]

رغم أن الحكومة المصرية قد وقفت إلى جانب "بن بله "ضد الحكومة المؤقتة إلا أن ذلك لا يعني أن نتنكر الدور الذي لعبته الحكومة المصرية في تقديم وجلب التأييد والدعم للحكومة المؤقتة. فماهي طبيعة الدعم الذي قدمته الحكومة المصرية للحكومة المؤقتة الجزائرية؟

[1]. فتحي الديب : **عبد الناصر** ..... ، مصدر سابق. ص ص 610 . 613.

[2]. أنظر: المصدر نفسه.

. الطاهر الزبيري : **نصف قرن من الكفاح " مذكرات قائد أركان جزائري"** ، ط . 1. الشروق للإعلام و النشر . الجزائر . 2011. ص 47.

الفصل الرابع: دعم الحكومة المصرية للحكومة المؤقتة الجزائرية مادي ومعنوي

I . الحكومة المصرية ومفاوضات ايفيان ووقف إطلاق النار

أولا: الوساطة المصرية لحل القضية الجزائرية

ثانيا: موقف الحكومة المصرية من الوساطة المغربية والتونسية

ثالثا: موقف الحكومة المصرية من مفاوضات ايفيان ووقف إطلاق النار

II . دعم الحكومة المصرية للحكومة المؤقتة الجزائرية دبلوماسيا

III . الدعم المادي و الإعلامي

أولا: الدعم المالي و العسكري

ثانيا: الجانب التعليمي

ثالثا: الدعم الإعلامي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الرابع:دعم الحكومة المصرية للحكومة المؤقتة الجزائرية ماديا ومعنويا:

يعتبر الدعم المادي والمعنوي من بين أهم العوامل المساعدة على نجاح الثورة الجزائرية. ففيما يتمثل الدعم المادي والمعنوي الذي قدمته الحكومة المصرية للحكومة المؤقتة الجزائرية؟

I . الحكومة المصرية ومفاوضات ايفيان ووقف إطلاق النار:

أولا: الوساطة المصرية لحل القضية الجزائرية:

لقد كانت مصر من بين أول الدول التي حاولت إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية من خلال فتح مفاوضات بين جبهة التحرير الوطني و فرنسا ، فقد أبدي الرئيس"جمال عبد الناصر" خلال اللقاء الذي جمعه بوزير خارجية فرنسا "كريستيان بينو "بالقاهرة في 12 مارس 1956، استعداده لإقناع قادة الثورة الجزائرية بإرسال وفد إلى القاهرة ليلتقي مندوبين فرنسيين ليبدؤوا معا اتصالات غير رسمية ، ومؤكدا في الوقت نفسه على أهمية التوصل إلى حل س لمي يحقق للشعب الجزائري أمانيه ، وهو ما سيضمن لفرنسا الحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية

كلها.[1]فطلب"الرئيس جمال عبد الناصر" من"فتحي الديب"أن يعمل على إيجاد مكان مناسب لهذا اللقاء والاتصال بالمسؤولين الجزائريين ليعينوا ممثليهم. وبالفعل فقد عقدت أول جلسة يوم 10 أفريل من السنة نفسها، بين"محمد خيضر" عن جبهة التحرير و "جوزيف بيقار" عن حكومة فرنسا. وبعد هذه الجلسة انسحب الوفد الفرنسي إلى باريس، بحجة الخوف من تتسرب أخبار هذه الاجتماعات إلى المعارضة والصحافة الفرنسية. [2]

وبعد انسحاب الوفد الفرنسي تلقى الرئيس"جمال عبد الناصر " رسالة مفادها أن هناك إمكانية لإعادة النظر في هذا القرار إذا توقف عن مساعدة الثورة الجزائرية، فكان رده:" صحيح أن مصر تساعد الثورة الجزائرية من منطلق قومي، ولكننا الآن إلى جانب المنطلق القومي نساعد الثورة الجزائرية دفاعا عن مصر."[3]

---

[1]. **المجاهد** : عدد 74 ، 8 أوت 1960 ، ص 3 . 4 .

[2]. أنظر :**تقرير حول بداية الاتصالات السرية بين الجبهة و فرنسا**. الملحق رقم (5)

[3]. محمد حسين هيكل: **قصة السويس....**، مرجع سابق، ص 46.

ثانيا: موقف الحكومة المصرية من الوساطة المغربية والتونسية:

عندما لمست السلطات المغربية ارتياح السلطات الفرنسية للوساطة المغربية والتونسية للتفاوض مع جبهة التحرير . عرضت السلطات المغربية على قيادة الجبهة في الخارج الاجتماع بالملك" محمد الخامس" لبحث وضع وحدة المغرب العربي، والتشاور في أسلوب ومتطلبات حل القضية الجزائرية.

وعلى هذا الأساس التقي"أحمد بن بله " بالرئيس"جمال عبد الناصر " في 15 أكتوبر 1956، بقصر الطاهرة في القاهرة، للتشاور معه حول هذا العرض ، وطلب منه النصح بشأن أفضل الحلول التي يمكن القبول بها، فاقترح عليه "جمال عبد الناصر" بأن لا يقبلوا أي حل لا يحقق الاستقلال، وأن لا يقبل بالحل الذي حصل عليه كل من تونس ومراكش، وضرورة الإصرار على تحقيق كافة الضمانات التي تؤمن عدم تراجع السلطة الاستعمارية في موقفها. [1]

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس"جمال عبد الناصر" لم يكن مرتاحا لهذا اللقاء، فقد حذر"بن بله"من احتمال حدوث مؤامرة تدبر ضدهم بالاتفاق بين ("بورقيبة"والحكومة الفرنسية وعملاءها بمراكش)، وأخبره أنه يفضل أن يتم الاجتماع خارج المغرب و تونس. [2] وبالفعل فقد صدقت توقعات السلطات المصرية ، إذ تعرضت الطائرة التي تقل الوفد الجزائري إلى قر صنة جوية في 22 أكتوبر1956، عندما كانت متجهة من الرباط إلى تونس.

وبعد هذه القرصنة لم تتوقف المساعي التونسية والمغربية لحل القضية الجزائرية. حيث عرضتا وساطتهما على الجبهة وفرنسا للجلوس إلى طاولة المفاوضات من جديد من أجل إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية وفقا لمبادئ الأمم المتحدة، وهو ما أعلن عنه ممثل الجبهة في الأمم

---

[1]. فتحي الديب: **عبد الناصر** .....، مصدر سابق. ص 265 . 266.

[2]. المرجع نفسه.

المتحدة في 02 نوفمبر1957:"إن محادثات سوف تبدأ بين الأقطار الشقيقة الثلاث، ومن المنتظر أن تبرز لنا هذه المحادثات موقفا مشتركا حول الوسائل الكفيلة بحل المشكل الجزائري عن طريق التفاوض."[1] لم تكن الحكومة المصرية راضية عن هذه الوساطة إذ رأت أن الغرض منها هو الحد من نفوذ مصر على الثورة الجزائرية.[2]

ثالثا: موقف الحكومة المصرية من مفاوضات ايفيان ووقف إطلاق النار:

بعد تشكيل الحكومة المؤقتة أخذت المفاوضات مجرى آخر ، فقد أعلن"الجنرال ديغول" بعد وصوله إلى السلطة، عن رغبته للدخول في مفاوضات رسمية مع الجبهة من أجل تسوية القضية الجزائرية، وقبل أن ترد الحكومة المؤقتة على عرض"الجنرال ديغول" حرصت على استشارة حكومات تونس، المغرب و مصر. ولهذا الغرض اتصل"كريم بلقاسم" برئيس الجمهورية العربية المتحدة "جمال عبد الناصر"، الذي أكد له على ضرورة التمسك بهدف الثورة "الاستقلال" ورفض الحلول الوسطي، وجدد له دعم حكومته للثورة في حال رفضها لمبادرة "الجنرال ديغول"[3] ": لا تقول لا

إنما يجب أن تلعبوا كما تلعب فرنسا وأمريكا ونحن نعينكم على فضح أعمال الدولتين . لابد من دراسة حق تقرير المصير تحت مراقبة أممية عامة لا تتركوا أبدا المطالبة بالاستقلال التام المطلق واعملوا على أن يبقي الرأي العام العالمي معنا ".[4]إلا أنه (الرئيس جمال عبد الناصر) قد لامهم على عدم استشارته في الوقت المناسب، حيث قدم له البيان قبل ساعة فقط من إذاعته، في حين قدمت نسخة منه "لبورقيبة" و"محمد الخامس" قبل 24 ساعة من إذاعته.[5]

---

[1]. **المجاهد**: عدد 12 ، 15 نوفمبر 1957 . ص10.

[2]. فتحي الديب : **عبد الناصر** .....، مصدر سابق . ص 363 . 362.

[3]. توفيق المدني : **حياة كفاح**..... ، مصدر سابق. ص ص 446 . 449.

[4]. المصدر نفسه.

[5]. أحمد بن فليس: **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة**.....، مرجع سابق. ص

لقد أثارت معاملة السلطات الاستعمارية للوفد الجزائري في "مولان"استياء السلطات المصرية التي حمّلت الطرف الفرنسي مسؤولية فشل هذه المحادثات سبب شروطه التعجيزية التي حاول فرضها على الحكومة المؤقتة :" وإنه لمن المؤلم أن وفد الحكومة المؤقتة لم يجد حين ذهب إلى مولان في فرنسا وراء الأمل الشاحب في إيجاد حل غير تلك المعاملة المتجبرة الراغبة في إملاء شروطها ولكن وفد الحكومة المؤقتة لم يذهب إلى مولان من أجل الاستسلام وإنما ذهب للسلام".[1]

ونظرا لاهتمام القاهرة بالمفاوضات الفرنسية الجزائرية فقد أوفدت"فتحي الديب"إلى ايفيان لكي يكون على اتصا ل دائم مع أعضاء الحكومة المؤقتة الموجودين هناك للتفاوض، فيذكر"فتحي الديب" بأن"كريم بلقاسم" ومن معه (أحمد فرانسيس، محمد الصديق بن يحي وأحمد بومنجل) من الوفد المفاوض قد فلجؤا بوجوده في استقبالهم.[2]وبأنهم قد رحبوا به بطريقة جيدة جعلت الوفود الحاضرة تصاب بالدهشة حسب تعبيره.

ومن جهة أخرى فالحكومة المصرية ظلت دائما على تأييدها ودعمها المطلق للحكومة المؤقتة في المفاوضات: "إننا نتجه بكل تأييدنا المادي والمعنوي دون حدود ودون تحفظات لنضمها في نصرة الجزائر في هذه المفاوضات ، واثقين أن نتيجتها لابد أن تكون على مستوى التضحيات

والأعمال البطولية للشعب الجزائري الذي خاض معركة لا ضد فرنسا وحدها بل ضد الحلف الأطلسي كله." [3] ويظهر ذلك جليا حول موقفها من قضية الصحراء إذ أصدرت بيانا في 18 ماي 1961، أكدت فيه أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، وأنه ينبغي أن تبقي تحت السيادة الجزائرية :"تعلن الجمهورية العربية المتحدة من جديد عن مساندتها التامة للحكومة الجزائرية المؤقتة في المفاوضات التي ستجريها مع الحكومة الفرنسية، والتي ترمي إلى الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير حتى يحصل على الاستقلال التام وسيادته التامة

---

[1]. **المجاهد**: عدد 78، بتاريخ 3 . 10 . 1960. ص 2.

[2]. فتحي الديب : **عبد الناصر وثورة الجزائر** ، مصدر سابق . ص497 .

[3]. **المجاهد**: عدد 93 ، 10 أفريل 1961 . ص 5.

ووحدة ترابه. وتؤكد الجمهورية العربية المتحدة أنها تعتبر الصحراء الجزائرية كجزء لا يتجزأ من الوطن الجزائري يخضع إلى سيادة الشعب الجزائري كبقية تراب الوطن".[1]

وقد حرصت الحكومة المؤقتة من جهتها على اطلاع القاهرة على ما كان يدور في هذه المفاوضات، وذلك من أجل معرفة وجهة نظرها والتأكيد على أهمية مساندة القاهرة للجزائر . ولهذا الغرض استقبل الرئيس"جمال عبد الناصر""كريم بلقاسم" (وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة) وأجرى معه محادثات حول التطورات الأخيرة للقضية الجزائرية . فأعرب له "عبد الناصر " عن مساند ة الجمهورية العربية المطلقة للتدابير العسكرية و السياسية التي اتخذتها الحكومة ا لمؤقتة لتحقيق الاستقلال، مؤكدا له على مواصلته تقد يم المساعدة السياسية، المادية والدبلوماسية إلى أن تحقق جميع أهداف الشعب الجزائري.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن أول عمل قام به "بن خده" عقب تعيينه على رأس الحكومة المؤقتة هو التوجه نحو القاهرة، لمعرفة وجهة نظر الحكومة المصرية فيما تحقق من سير للمفاوضات. [3]

وعلى إثر التوقيع على اتفاقيات ايفيان عبر الرئيس"جمال عبد الناصر" عن سعادته و شعبه بهذا النصر الذي حققه الشعب الجزائري ، مؤكدا له وقوف الجمهورية العربية إلى جانب الشعب

والحكومة المؤقتة في المرحلة الانتقالية :" إنني انتهز فرصة إيقاف وقف إطلاق النار لأؤكد لكم ولرفقائكم في الحكومة الجزائرية .... وللشعب العظيم.... تأييد الجمهورية العربية المتحدة لنضالكم من أجل حرية الجزائر.... وإنني لِأكد لرفقائك وللشعب الجزائري كله أن الجمهورية العربية المتحدة تقف معكم في المرحلة الخطيرة التالية لوقف إطلاق النار، كما وقفت معكم خلال القتال المرير الذي خاضه شعب الجزائر أكثر من سبع سنوات...."[4]

---

[1]. **المجاهد**: عدد 96، 22 . 5 . 1961. ص 2.

[2]. **المجاهد**: عدد 100، 17 . 7 . 1961. ص 2.

[3]. أحمد بشيري : **الثورة الجزائرية و الجامعة العربية** ، منشورات ثالة ، الجزائر. 2005 . ص 157.

[4]. **المجاهد**: عدد 118، بتاريخ 2 . 4 . 1962، ص 9.

كما أدلى وزير الدولة "عبد القادر حاتم" في حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، بتصريح رسمي حول إيقاف القتال، أعلن فيه أن الرئيس "جمال عبد الناصر" يري أن إيقاف القتال يرتبط بالروح التي ينفذ بها ، وهو لا يشكل النهاية وإ نما يمثل البداية؛ لأن إقرار السلام هو أجسم المسؤوليات لدي الأمم الثورية :"تابع الرئيس عبد الناصر بكل عناية واهتمام تطورات الساعة الأخيرة من النضال الجزائري من أجل الحرية . ويري ...أن الاتفاق الذي توصل إل يه الجانبان الجزائري والفرنسي في مفاوضات ايفيان يفتح احتمالا جديدا للأمل في سلم قائمة على العدل في الشمال العربي الإفريقي.....ويفتح إمكانية التقارب بين الثورة العربية وبين فرنسا .... ويثق الرئيس جمال عبد الناصر ثقة مطلقة بأن الشعب الجزائري سوف يعمد ببسالة لامتحان الظروف الجديدة التي تواجه نضاله بعد الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. ....."[1]

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن مصر كانت من بين أولى الدول التي دعت إلى حل المشكلة الجزائرية عن طريق المفاوضات، على أن تكون وسيطا بين الطريفين .كما أنها كانت تنظر بريب للوساطة المغربية التونسية التي رأت فيها احتواء للجبهة، وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق حلمها في ضم المغرب العربي لمشرقه انطلاقا من الجزائر نظرا للخلافات والتباين في وجهات النظر بينها و بين

"بورقيبة" على وجه الخصوص. لذا فإن القاهرة حرصت على أن تكون علم بما يج رى على طاولة المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية.

---

(1). **المجاهد**: عدد 118، بتاريخ 2. 4. 1962، ص 8.

II . دعم الحكومة المصرية للحكومة المؤقتة الجزائرية دبلوماسيا:

اعتبر بيان أول نوفمبر العمل في الخارج الوسيلة الأنجع لتدويل القضية الجزائرية وجعلها حقيقة واقعة في العالم كله. وعلى هذا الأساس بدأ قادة جبهة التحرير الوطني في البحث عن الدول التي يمكنها مساعدتهم في تحقيق هدفهم المنشود ، فكانت القاهرة واحدة من بين الدول التي تبنت القضية الجزائرية منذ بداياتها، وعملت كل ما بوسعها من أجل إيصالها إلى المحافل الدولية والمؤتمرات العالمية، فكانت البداية من مؤتمر" باندونغ".فمتى عقد هذا المؤتمر؟ وماهي أهم القرارات التي انبثقت عنه حول القضية الجزائرية؟

يعتبر مؤتمر باندونغ أول مؤتمر دولي تشارك فيه جبهة التحرير الوطني كملاحظ ، ويعود الفضل في ذلك إلى الرئيس "جمال عبد الناصر" الذي عمل على تقديم ممثلي الجبهة "محمد يزيد" و"حسين آيت أحمد" إلى رؤساء الدول المشاركة في المؤتمر ، وعلى رأسهم رئيس وزراء الصين الشعبية "شون لاي"، الهند "جواهر لال نهرو" ورئيس فيتنام" هوشي منه".[1] كما لعب الرئيس "جمال عبد الناصر" إلى جانب الوفود المغاربية الثلاث [2]المشاركة في المؤتمر دورا كبير في التعريف

بالقضية الجزائرية وجلب التأييد و الدعم لها ، وبالفعل فقد استجاب المؤتمر لذلك حيث سجل ملاحظة تتعلق بشعوب شمال إفريقيا:" نظرا للحالة غير المستقرة في بلاد شمال إفريقيا، والتي هي نتيجة عدم الاعتراف لسكان هذا الشمال الإفريقي بحقهم في شأن تقرير مصيرهم. فالمؤتمر الإفريقي الآسيوي يعلن تأييد شعوب الجزائر والمغرب وتونس للإحراز على حقهم في تقرير مصيرهم، والتمتع بالاستقلال. والمؤتمر يلح على الحكومة الفرنسية لكي تجد بسرعة حلا سليما لهذا المشكل..." [3] كما تبنى المؤتمر توصية خاصة بالقضية الجزائرية باعتبارها

---

[1]. أحمد بشيري : **الثورة الجزائرية و الجامعة العربية**، مرجع سابق .ص 46.

[2]. حضر صالح بن يوسف ممثلا عن الحزب الدستوري الجديد التونسي و علال الفاسي عن حزب الاستقلال المغربي.

[3]. عيسي دباج : **موسوعة القانون الدولي أهم الاتفاقيات و القرارات و البيانات و الوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام** ، مج .1 ، ط .1. دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان .2003 ،ص 63 .

قضية تحرر وطني. أقر فيها بمساندة الشعب الجزائري ماديا ومعنويا حتى يستعيد سيادته الوطنية في الحرية والاستقلال.[1]

وبناء على ذلك تقدمت القاهرة إلى جانب 13 دولة أفرو . آسيوية[2] في نفس السنة بخطاب للسكرتير العام للأمم المتحدة يطلبون فيه إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعد مناقشات ومداولات، تم التصويت على قرار اللجنة العامة بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة في 30 سبتمبر 1955، فأيدته 28 دولة وعارضه نفس العدد من الدول ، وامتنعت 5 دول عن التصويت ،[3]ما أدي بالوفد الفرنسي إلى الانسحاب من الجلسات معتبرا ذلك تدخلا في شؤون بلاده الداخلية كون الجزائر تابعة لفرنسا وذلك باعتراف جميع الدول[4]:"إن جميع الدول التي كان لها كيان دولي قد اعترفت بحق فرنسا في ضم الجزائر منذ القرن التاسع عشر.... " [5] فرد عليه"عمر لطفي" (مندوب القاهرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة)، بأن فرنسا هي وحدها التي اتخذت هذا الحق دون الرجوع إلى

إرادة الشعب الجزائري. وطالب بحقه في تقرير مصيره." إن الشعب الجزائري لم يمنح فرصة التعبير عن رأيه في قرار فرنسا الذي اتخذ من جانب واحد والذي

---

(1). أحمد بشيري : **الثورة الجزائرية و الجامعة العربية**، مرجع سابق . ص 46.

(2). سوريا، العراق، المملكة العربية السعودية، اليمن، إيران، أفغانستان، لبنان، باكستان، الهند، بورما، تايلاند واندونيسيا.

(3). يحي بوعزيز : **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين** ،ط .2.منشورات المتحف الوطني للمجاهد . الجزائر.1996 . ص315.

(4). بعد انسحاب الوفد الفرنسي تقدمت في 23 نوفمبر 1955 ،كل من كوبا ، الشيلي ، الإكوادور و كولومبيا باقتراح يقضي بشطب القضية الجزائرية من جدول أعمال الدورة العاشرة . أما ممثل الهند السيد كريشنا فقد قدم عريضة بتاريخ 25 نوفمبر1955 ، طالب بإلغاء القضية من جدول الأعمال و إرجائها إلى دورة أخرى. فعاد الوفد الفرنسي إلى الجلسات.

(5). أنظر : مريم صغير : **المواقف الدولية من القضية الجزائر** ...، مرجع سابق. ص 307.

يقضي بضم الجزائر إلى الجمهورية الفرنسية، وأن الشعب الجزائري لم يقبل الرأي القائل بأن الجزائر جزء من فرنسا، وأن المسألة مسألة حق تقرير مصير للشعوب." [1]وخلال هذه الدورة أيضا قام سفير الحكومة المصرية "محمود فوزي" بدور حاسم في جلب التأييد والمساندة للقضية الجزائرية ، ما دفع بمندوب فرنسا والدول المناصرة لها للقيام بحملة على "مصر"، وكل الدول التي تؤيد القضية الجزائرية. حيث ادعى الوفد الفرنسي أن الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية يت دخلون في الشؤون الداخلية لفرنسا، وأن هذه المساعدات تأخذ أشكالا عديدة في الدعم المادي الأساسي بما في ذلك الأسلحة، وتدريب المقاتلين في البلدان العربية الذي بدأ في 1953، تحت إشراف "مصر".[2]

رغم أن القضية الجزائرية لم تنل التأييد التام ولم تحض بدراسة وافية. إلا أنها حققت نصرا معنويا كبيرا، إذ كانت هذه الانطلاقة الأولى نحو الاعتراف الدولي بوج .ود الدولة الجزائرية وبالتالي فهي الخطوة الأولى نحو تحقيق الاستقلال . وهذا ما عبرت عنه صحف مصرية كثيرة ، على رأسها جريدة الجمهورية المصرية محذرة في الوقت نفسه من المناورات الفرنسية :" إن مصادقة الجمعية العمومية على اللائحة الجزائرية يشكل تقدما سريعا نحو تدويل هذه القضية . كما أن المصادقة تضمنت تخلى فرنسا عن مبدئها الخاطئ الذي يريد أن يجعل من الجزائر أرضا فرنسية .....

ننصح إخواننا الجزائريين بالمحافظة على قضيتهم إلى أن يتحقق النصر النهائي أي إلى اليوم الذي يغادر فيه آخر جندي فرنسي أرض وطنهم".[3]

---

[1]. مريم صغير : **المواقف الدولية من القضية الجزائر ...**، مرجع سابق. ص 307.

[2]. المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957 . 1958**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر.2007 . ص65.

[3]. **المجاهد** : بتاريخ 17. 12 . 1955. ص 10.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية كلفت "محمود فوزي" للقيام بمساعي دبلوماسية لدى الساسة الأمريكيين لنصرة القضية الجزائرية. ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعثها في 14 ديسمبر 1956، إلى الرئيس "عبد الناصر": " قابلت هوفر مساء اليوم..... تكلمنا عن الجزائر فذكرت له وجهة نظرنا، وضرورة التعجيل في استقلال الجزائر ولو بحل يشبه ما كان بالنسبة لمراكش وتونس".[1]

لقد ظلت القضية الجزائرية محل اهتمام الرئيس "جمال عبد الناصر" الذي حرص على إثارتها خلال مؤتمر "بريوني" المنعقد في18 جويلية 1956 بيوغسلافيا، والذي جمعه مع "نهرو" و"تيتو".[2] فكان فرصة لجبهة التحرير لكي تقدم مذكرة للرؤساء المجتمعين، الذين تكلموا عن المشكلة الجزائرية باعتبارها تتطلب اهتماما عاجلا بمطالب الشعب الجزائري، والتي يأتي على رأسها الاستقلال "ونظرا لإيمان الرؤساء الثلاثة بأن السيطرة والاستعمار يتسببان في الأضرار بالحاكمين والمحكومين معا؛ فإنهم يعبرون عن إيمانهم برغبة الشعب الجزائري في نيل استقلاله."[3] وأيد المؤتمر كذلك المفاوضات التي تهدف إلى حل سلمي للمشكلة الجزائرية. على أنه يجب ألا يقف هذا في طريق الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحصول على حريته، وإيجاد حل عادل وسلمي، وخاصة وقف أعمال العنف.[4]

إلا أنه ونتيجة للمناورات الفرنسية داخل هيئة الأمم المتحدة وعجز هذه الأخيرة عن إصدار قرار يدين سياسة فرنسا في الجزائر أعلن "جمال عبد الناصر" في12مارس1957، إلى

---

(1). محمد حسين هيكل: **قصة ثورة السويس**، مرجع سابق. ص 285.

(2). حضر محمد خيضر إلى يوغسلافيا في محاولة عرض وجهة نظر (جبهة ت و) . فلم يسمح له بالانتقال إلى بريوني . إذ بقي في باولا لأنه كان من رأي تيتو ونهرو أن حضوره إلى المؤتمر سيحدث مشكلة مع فرنسا . لكن عبد الناصر أصر على حضوره ليقوم بالمهمة الموكلة إليه.أنظر: عبد العظيم رمضان : **ندوة ثورة يوليو** .....، مرجع سابق. ص 62.

(3). **خطب الرئيس جمال عبد الناصر من 1959 . 1956**، ج . 7 . مطابع شركة الإعلانات الشرقية. القاهرة. ص 1333.

(4). المرجع نفسه.

جانب (ملك السعودية)"سعود بن عبد العزيز" و"شكري القوتلي" (رئيس سوريا) في بيان مشترك مساندتهم للقضية الجزائرية على اعتبار أنها قضية عربية :"إننا نعقد عزمنا على تجنيب الأمة العربية نار الحرب الباردة، والبعد عن منازعاتها، والتزام سياسة عدم الانحياز تجاهها والمحافظة بذلك على مصالحها الأصيلة، وكذلك نعلن أن الدفاع عن العالم العربي يجب أن ينبثق من داخل الأمة العربية."[1]وبناء على ذلك تقدمت هذه الدول الثلاث إلى جانب مجموعة أخرى من الدول الافروآسيوية [2]بمشروع قرار حول القضية الجزائرية في الدورة الحادية عشرة لهيئة للأمم المتحدة من 4 إلى 13 فيفري 1957، نص على أنه[3]:"

. نظرا لحالة القلق والاضطراب والنزاع السائد في الجزائر والتي تسبب كثيرا من الآلام وتهدد العلاقات بين الأمم، واعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقا لنص ميثاق الأمم المتحدة.

. تطلب من فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير.

. تدعو فرنسا والشعب الجزائري للدخول في مفاوضات لإيقاف القتال وتسوية الموقف سلميا طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

. تطلب من سكرتير العام للأمم المتحدة أن يساعد الأطراف على إجراء التفاوض، وأن يقدم تقريرا للجمعية العامة في دورتها الثانية عشر."

[1]. مريم صغير : **المواقف الدولية من القضية الجزائر** .....، مرجع سابق . ص 307.

[2]. أفغانستان ،مر اكش، نيبال ، باكستان، بورما، سيلان اندونيسيا و إيران ،العراق و الأردن، لبنان، المملكة الليبية ،السودان ، تونس و اليمن.

[3]. **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957 . 1958**، مرجع سابق. ص146.

وعند التصويت لم تتم الموافقة على الفقرتين الأولى و الثانية بأغلبية 34 صوتا ضد 33 صوت وامتناع 10 دول عن التصويت ، وبالتالي تم سحب القرار .[1]فتقدمت من جديد في 5 ديسمبر 1957، الدول أفرو. أسيوية بمشروع قرار رقم 194،تم إدخال تعديلين عليه من قبل كندا، الرويج وأيرلندا في 6 ديسمبر 1957، ونص على أنه":

. تحذف الفقرة الرابعة ويحل محلها "تعترف بأن شعب الجزائر له حق العمل من أجل مستقبلهم بطريق ديمقراطي".

. تحذف التوصية الأخيرة في المشروع ويحل محلها الأتي : تقترح مناقشات فعالة من أجل حل الموقف المضطرب الحالي ، ومن أجل الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة".[2]

وعرض التعديل للتصويت فكانت النتيجة الموافقة على المشروع بأغلبية 37 صوتا ضد 36 صوتا وامتناع 7 دول عن التصويت،[3] وأمام نتائج التصويت لم تتمكن هذه اللجنة من التوصية بأي مشروع أمام الجمعية العامة، فجرت مشاورات ومحادثات بين الوفود وأخيرا تقدم مشروع مشترك من عدة دول، وافقت عليه الجمعية العامة بالإجماع. ونص على أنه"[4]:

بعد أن ناقشت المسالة الجزائرية و بالإشارة إلى قرارها السابق في شأن القضية والصادر في 15 فيفري 1957.

[1]. كان هناك مشروعان آخران.أحدهما تقدمت به اليابان، الفلبين ، وتايلاند. والثاني تقدمت به كل من ايطاليا ،الأرجنتين، البرازيل، كوبا، بيرو وجمهورية الدومينيك. عند عرض المشرعين على التصويت لم يحصلا على الأغلبية المطلوبة . فكان هناك مشرع مشترك بين المجموعتين تمت الموافقة عليه بالإجماع. أنظر: يحي بوعزيز : **ثورات الجزائر** ... ، مرجع سابق. ص 312.

[2]. **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957.1958**، مرجع سابق. ص 149.

[3]. حول نتيجة التصويت أنظر : المرجع نفسه . ص134 . 136.

[4]. **المجاهد**:عدد 13، بتاريخ 1 . 12 . 1957. ص 11.

. تعبر عن قلقها لتطورات الوضع في الجزائر.

. تسجيل عرض الوساطة التي تقدم بها كل من فخامة رئيس الجمهورية التونسية وجلالة مللك المغرب.

. تعبر عن أملها في أن تبدأ محادثة في الحال و أن تستخدم الوسائل الأخرى الودية الكفيلة بإيجاد حل يطابق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها."

وأثناء مناقشة القضية الجزائرية عقد وفد الجبهة اجتماعا لتنسيق نشاطه ، فعينت لجنة خاصة تقوم بالاتصالات مع مختلف الوفود ، وبتهيئة العمليات السياسية المقبلة وتضم هذه اللجنة بالإضافة إلى مصر كل من تونس ،المغرب،سوريا، العراق، اندونيسيا، الهند، باكستان، ليبيريا ،المغرب وأفغانستان.[1]

وقد عبر "محمود فوزي" (وزير خارجية مصر) في هذه الدورة في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة عن حق الشعب الجزائري في حريته و نيل استقلاله : " .... إن الشعب الجزائري العظيم قد أكد بدمائه التي قدمها عزمه على نيل الاسرتقلال بصفة لا تترك المجال للشك، وإن هذه الحقيقة لا يمكن أن تعدل بل يجب الاعتراف بها وقبولها في الوقت اللازم وبكل تعقل، ولا أدل على هذه الحقيقة من وجود أكثر من نصف مليون جندي فرنسي فوق تراب الجزائري. ..... إن هذه المحاولة الجديدة (القانون الإطاري) للتأثير على مستقبل الجزائر . قد فشلت فعلا لأن الشعب الجزائري قد صمم العزم على أن يعيش في ظل الكرامة والحرية".[2]وسوف تظل القاهرة على دعمها للقضية الجزائرية حتى بعد تأسيس الحكومة المؤقتة رغم ما كان معها من خلافات.

[1]. **المجاهد**:عدد 13، بتاريخ 1 . 12 . 1957. ص 11.

[2]. **المجاهد**: عدد 14، بتاريخ 15 . 12 . 1957. ص7.

ففي مؤتمر أكرا المنعقد من 8 إلى 13 ديسمبر 1958، وبحضور الحكومة المؤقتة، أين حظيت القضية الجزائرية بتأييد جميع الوفود المشاركة بما فيها الوفد المصري، حيث خلص المؤتمر إلى إصدار بيان سجل فيه استنكاره لسياسة فرنسا التعسفية في الجزائر، ويطالبها بالاعتراف باستقلال الجزائر والتفاوض مع الحكومة المؤقتة، ومما جاء فيه":

. يناشد ملحا هيئة الأمم المتحدة بالقيام بتوصية صريحة لحل المشكلة الجزائرية عن طريق المفاوضات المباشرة بين فرنسا وحكومة الجزائر، وتحديد موعد معقول لبدء تلك المفاوضات، ووضع إجراءات عملية فعالة بحيث تقبل الحكومة الفرنسية حل المشكلة الجزائرية عن طريق المفاوضات المباشرة الغير مشروطة في بلد محايد يكفل كرامة وحرية الطرفين.

. يطلب من دول وحكومات البلاد الإفريقية المستقلة كغانا، غينيا، ليبيريا وإثيوبيا الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ".[1]

وانطلاقا من توصية المؤتمر تقدمت في 12 ديسمبر 1958، مجموعة من الدول أفرو. آسيوية بمشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة عشرة، نص على أنه ":

. بعد أن ناقشت مسألة الجزائر وبالإشارة إلى قرارها في 15 فيفري 1957، والذي أعربت الجمعية العامة فيه عن أملها في الوصول إلى حل سلمى ديمقراطي عادل بواسطة الوسائل المناسبة طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

. وبالإشارة إلى قرارها في 10 ديسمبر1957، والذي أعربت الجمعية العامة عن ضرورة بدء المحادثات، وباستخدام الوسائل المناسبة الأخرى في الوصول إلى حل طبقا لميثاق الأمم المتحدة، واعترافا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال تبدي عميق اهتمامها باستمرار الحرب في الجزائر.

[1]. أحمد بشيري: **الثورة الجزائرية و الجامعة العربية**، مرجع سابق. ص 128 . 129.

. وتعتبر أن الحالة الراهنة في الجزائر تشكل تهديدا للسلم أو للأمن الدولي.

. وعلمت برغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الدخول في مفاوضات مع حكومة فرنسا." [1]

وعند التصويت وافقت عليه 32 دولة وعارضته 18 دولة وامتنعت 30 دولة عن التصويت. وكانت الجمهورية العربية من بين الدول التي صوتت لصالح الحكومة المؤقتة في فتح مفاوضات مع الطرف الفرنسي.[2]

فكانت هذه أول دورة شاركت فيها الحكومة المؤقتة التي أعربت عن رغبتها في الدخول في مفاوضات مع الجانب الفرنسي،كما كانت فرصة للحكومة المؤقتة لكي تعمل على كسب الاعتراف والتأييد الدولي، كما نلاحظ أيضا أن المؤتمرين في هذه الدورة قد ركزوا على ضرورة فتح مفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية، وهو الأمر الذي ظل محل اهتمام أيضا من قبل الدول المشاركة في مؤتمر منروفيا المنعقد من 3 إلى 8 أوت 1959، وبمشاركة الجمهورية العربية، غانا، الحبشة، السودان، ليبيا، تونس، المغرب ، غينيا والحكومة المؤقتة، إذ توصل المؤتمر إلى قرار مشترك بشأن القضية الجزائرية، ودعا إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة،ونص على[3]":

. الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

[1].كانت هايتي قد تقدمت في 13 ديسمبر 1958، بتعديلين للمشروع .فكان التعديل الأول يشير إلى حذف الإشارة إلى الاستقلال و استبدلها بعبارة حقهم في تقرير مصيرهم . أما التعديل الثاني فينص على حذف الفقرة الخاصة بحكومة المؤقتة واستبدلها بعبارة أن قادة جبهة التحرير الوطني يرغبون في التفاوض. وعند عرضه على التصويت تم رفض التعديل الأول وبناء على نتيجة التصويت لم يعرض التعديل الثاني على التصويت.

.كما تقدم مندوب الملايو بتعديل نص هو الأخر على حذفت الفقرة الخاصة بالحكومة .غير أنه رفض لأنه لم يحصل على أغلبية الثلثين. أنظر: يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر** .... ، مرجع سابق. ص 120.121.

[2]. **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958**، مرجع سابق. ص 150 . 152 .

[3]. **المجاهد** :عدد 48، بتاريخ 10 . 8 . 1959، ص 3.

. المساعدة المادية لجيش التحرير الوطني الجزائري.

. مضاعفة النشاط في الأمم المتحدة من أجل نصرة قضية الجزائر."

وهو ما أكده مندوب القاهرة في الكلمة التي ألقاها في الدورة الرابعة عشر للأمم المتحدة 1959، حيث ركز فيها على ضرورة تشجيع الأمم المتحدة لطرفان على دخول في مفاوضات وأن بلاده تساند في ذلك مسعى الحكومة المؤقتة الجزائرية، وأنه ينبغي عليها ألا تقدم تنازلات لصالح فرنسا:"إن الاستسلام دون قيد ولا شرط هو المصير المخزي للمفاوضين عل ى الأمم المتحدة أن تشجع فرنسا و الجزائريين على التفاوض حول تسوية نهائية لخلافهم وضمان حرية مطلقة بالنسبة للممارسة حق تقرير المصير".[1]

مؤتمر القاهرة :

وخلال ا لمؤتمر الإفريقي المنعقد بالقاهرة من 25 إلى 30 مارس 1961، ألقت التجارب النووية في الصحراء الجزائرية بضلالها على أشغال المؤتمر . فقد عبر الرئيس" جمال عبد الناصر" عن قلقه إزاء التجارب النووية في الصحر اء الجزائرية على سكان المنطقة و العا لم العربي ككل :"هل استسلم الاستعمار في إفريقيا ودوى ا لانفجار الذرى الفرنسي الثالث في صحرائنا الجزائرية الكبرى مازال يتردد في أسماعنا؟ ! ولقد كانت لنا جميعاً مواقف ضد التجارب الذرية عموماً، وأكثر منها كانت لنا غضبات عنيفة على أن تكون أرض قارتنا مسرحاً لمثل هذه التجارب ..... فهل أقامت سلطات الاستعمار الفرنسي اعتباراً لحرصنا على السلام؟ ! أو اعتباراً لحرصنا على سلامة شعوبنا؟! ....." [2]كما أكد خلال كلمته التي ألقاها تأييده التام للحكومة المؤقتة في مفاوضاتها مع فرنسا.

---

[1]. **المجاهد** : عدد 57، بتاريخ 15 ديسمبر 1959.

[2]- http://nasser.bibalex.org

وخلال المؤتمر توجه ممثل الحكومة المؤقتة "أحمد بومنجل" بالشكر له(جمال عبد الناصر) على مساندته الدائمة للقضية الجزائرية :" أشكر الرئيس جمال عبد الناصر لإشارته إلى هذا الموضوع حينما عبر عن بعض الأمل في نتائج المفاوضات التي يجب أن تكون في مستوى التضحيات النبيلة والأعمال العملاقة للشعب الجزائري الحر". وأضاف".... إنني مفوض أن أعلن من هذا المنبر باسم الحكومة الجزائرية أن الصحراء هي الجزائر وقد تفضل السيد عبد الناصر أمس بتأييد وجهة نظرنا في هذا الشأن فإن إنهاء الاستعمار الذي تهدف إليه حرب الجزائر التحريرية يجب أن يشمل وحدة الأراضي الوطنية في حدودها الحالية ، وأن أي عمل تقوم به فرنسا لتغيير معالم الح دود الحالية سيكون باطلا.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه في 19 جانفي 1962، أعلنت الجمهورية العربية بالإضافة إلى كل من تونس، المغرب، ليبيا وغانا عن مقاطعتهم لندوة وزراء الخارجية الأفارقة التي تقرر انعقادها في لاغوس عاصمة نيجيريا يوم 22 جانفي1962، سبب عدم دعو ة الح كومة المؤقتة للمشاركة فيها.[2]

مؤتمر بلغراد:

في الفاتح من سبتمبر 1961، عقد مؤتمر دول عدم الانحياز في بلغراد بيوغسلافيا بمشاركة 25 دولة من أفريقية، أسيا وأمريكا، وكانت الحكومة المؤقتة أيضا ضمن الوفود المشاركة. وقد عالج المؤتمر مجموعة من القضايا الهامة،كان أبرزها القضية الجزائرية لكونها من القضايا الكبرى التي يعاني منها العالم على اعتبار أنها مرتبطة بالاستعمار، ويرجع الفضل في ذلك إلى الجهود و الضغوطات التي بذلتها الوفود العربية المشاركة في المؤتمر وعلى رأسها الوفد المصري برئاسة الرئيس "جمال عبد الناصر"، الذي ألقي خطابا تطرق فيه إلى ا لمذابح التي

---

[1]. **المجاهد** : عدد 93 بتاريخ 10 أفريل 1961 .ص ص 5 . 10 .

[2]. **المجاهد**: عدد 113، بتاريخ 22 / 1 / 1962. ص 2.

يمارسها الاستعمار في حق الشعب الجزائري، وإلى المفاوضات التي جرت بين الحكومة المؤقتة وفرنسا، موضحا في الوقت نفسه أن السياسية المنتهجة من قبل حركة عدم الانحياز تشكل أملا للعالم:"وفي شهر إبريل الأخير في القاهرة كان هناك أمل في احتمال قيام مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية وبين حكومة الثورة الجزائرية ممثلة الشعب الجزائري وصورة إرادته الشرعية . وكان الرجاء يراود قلوبنا في أن تستطيع هذه المفاوضات المباشرة أن تضع حداً للاستعمار الفرنسي في الجزائر. ..... ومع ذلك فها نحن اليوم في شهر سبتمبر في بلجراد ، ومعنا حكومة الجزائر الحرة التي لم تستطع – برغم كل نواياها الطيبة واستعدادها النبيل من أجل السلام – أن تصل إلى نتيجة مع سلطات الاستعمار الفرنسي ...." [1]

لقد مثّل هذا المؤتمر انتصارا كبيرا للدبلوماسية الجزائرية؛ إذ حضت القضية الجزائرية بتأييد مجموعة من دول أمريكا اللاتينية التي كانت معادية لها من قبل(المكسيك، الأورغواي ،الأرجنتين و البرازيل) .[2]

كما أن القضية الجزائرية كانت محل اهتمام من قبل الرئيس "جمال عبد الناصر " خلال اجتماعاته المتكرر برؤساء الدول الآسيوية الأعضاء في حركة عدم الانحياز ، فقد أيد الرئيس "جمال عبد الناصر" مع رئيس مجلس الوزراء الهندي "نهرو" في البيان مشترك بينهما حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال."إن رئيس الجمهورية العربية ورئيس مجلس الوزراء الهندي يعبران ع ن قلقهما بسبب الحالة في الجزائر، ويؤكدان اتفاقهما على ضرورة الاعتراف بحق الاستقلال للشعب الجزائري، وضرورة تطبيق هذا الحق تطبيقا كاملا".[3]

ونستنتج في الأخير أن الرئيس "جمال عبد الناصر" لم يدخر جهدا في جلب التأييد والدعم للقضية الجزائرية من خلال كل اللقاءات و المؤتمرات التي حضرها.

---

[1]- **http://nasser.bibalex.org**

[2]. مريم الصغير : **المواقف الدولية من القضية الجزائر** .....، مرجع سابق. ص .

[3]. إسماعيل الابش : **المواقف العربية**.....، مرجع سابق. ص 49.

III . الدعم المادي و الإعلامي :

أولا: الدعم المالي و العسكري:

لقد سبق وأشارنا إلى أن جبهة التحرير الوطني، قد أرسلت إلى مصر وفدا للالتقاء بالرئيس"جمال عبد الناصر " بغية الحصول على الدعم المادي والمعنوي للقيام بالثورة المسلحة ،وأنه خلال لقاءه بهم وعدهم بأنه سيمدهم حالا بما يكفي من سلاح خفيف ، وبأنه سيسعي شخصيا لدى الدول العربية، وخاصة العربية السعودية، لكي تمد الحركة بالمال. [1]

وعلى هذا الأساس تم تزويد "بن بله" بمبلغ 5000 جنيه لشراء كميات من الأسلحة والذخيرة المتوفرة في السوق السوداء الليبية، وتهريبها إلى داخل الجزائر، إلى حين تزويدهم بالكميات اللازمة من السلاح من مخازن الجيش المصري.[2]فكانت أول شحنة سلاح من مصر وقدرت بحوالي 8000 جنيه، وتم تمريرها عن طريق برقة ليبيا، كما أن أول صفقة سلاح من أوربا الشرقية كانت بتمويل مصري وقدرت بحوالي مليون دولار، [3]و ما كادت أخبار هذه الشحنة تصل إلى السلطات الفرنسية حتى باشرت اتصالاتها مع كل من بريطانيا و أمريكا طالبة منهما الوقوف إلى جانبها، وتشديد الضغط على الحكومات العربية، وخاصة الليبية لقطع الطريق على إمكانية تهريب السلاح من مصر إلى الجزائر، وقد تبلور ذلك في حملات التفتيش المستمرة التي قام بها البوليس الليبي بقيادة ضباط بريطانيين، ما جعل من المستحيل الاستمرار في الاعتماد على الوجود العسكري الغربي في ليبيا كمصدر للإمداد بالسلاح. [4]

---

[1]. تبرعت السعودية وقتها بما يعادل 100 مليون دولار.أخذ منه صالح بن يوسف قسطا لفائدة المقاومة التونسية، وسلم الباقي لقادة الثورة الجزائرية فاشتروا به سلاحا وذخيرة من أوربا .وتم نقله إلى الجزائر عن طريق مصر .أنظر : محمد عباس : **اغتيال حلم** ، دار هومة ، الجزائر. 2004 . ص286.

[2]. فتحي الديب : **عبد الناصر** ..... ، مصدر سابق ، ص 45 .

[3]. عبد العظيم رمضان : **ندوة ثورة يوليو** .....، مرجع سابق. ص ص 51 . 50.

[4]. إسماعيل الدبش : **المواقف العربية....** ، مرجع سابق. ص 152 .

كما اعتمدت السلطات المصرية في البداية على بعض السفن لنقل السلاح إلى الجزائر ، فكانت البداية من "اليخت انتصار "، احدي قطع الأسطول المصري، والتي غادرت ميناء الإسكندرية ليلة 5 إلى 6 ديسمبر 1954، بحجة القيام برحلة تدريبية، أين تم تفريغها بواسطة قوارب صغيرة في إحدى الموانئ المهجورة شرقي طرابلس، حيث قام "أحمد بن بله" ورفاقه بنقلها إلى الجزائر. وقد تضمنت الشحنة الكميات الآتية من السلاح و الذخيرة[1]:

100	بندقية لي انفيلد 0.303
10	رشاش برن 0.303
25	بندقية رشاشة تومي 0.45
5	كأس إطلاق
80.000	طلقة ذخيرة 0.303
1.000	طلقة 0.303 خارق للدروع
120	قنبلة يدوية طراز " ميلز"
1.000	طلقة 0.303 جارته
24.650	طلقة 0.45 للرشاش التومي
18.000	طلقة 0.303 للرشاش برن

ونظرا لما سيكون لهذه العمل يات من تأثير سلبي على مكانة مصر إقليميا ودوليا جراء شحن السفن المصرية بالأسلحة لصالح الثورة الجزائرية ، خاصة وأنها في بداياتها ، قررت الحكومة المصرية الاستغناء عن استخدام سفنها على أن تستعين بسفن أخري .[2] ففي مارس 1955 انطلق اليخت"دينا"، الذي كان ملكا للملكة "دينا عبد الحميد" (الأردن)، إذ قام قائد الأسراب المصرية (حسين خيري) باستئجاره. وتم شحنه بكميات معتبرة من الأسلحة و الذخائر موزعة

---

[1]. عبد العظيم رمضان: **ندوة ثورة يوليو** .....، مرجع سابق. ص 52.

[2]. فتحي الديب : **عبد النصر وثورة الجزائر** ، مصدر سابق . ص 80.

بين الجزائر ومراكش، وقد كان على متنه الكمية الآتية من الأسلحة والذخائر[1] :

204	بندقية 0.303
20	رشاش برن 0.303
38	بندقية رشاشة تومي 0.45
166.500	طلقة 0.303 للرشاش برن
50	علبة كبريت هواء
4.000	كبسول طرقي
33.000	طلقة 0.303
136.000	طلقة 0.45 للتومي
356	قنبلة يدوية " ميلز36"
240	خزينة الرشاش برن
34	كأس أطلاق

كما تم شحن اليخ ت" نمر"وهو ملك للأمير "عباس حليم" تحت اسم Good Hope مرتين. ففي المرة الأولى تعطل فقامت السلطات المصرية باستعادة الشحنة وتخزينها في أحد مخازن السلاح المصري بالإسكندرية، لكي يتم نقلها فيما بعد على متن اليخت "انتصار"، إلا أنه هو الآخر عرف بعض الصعوبات، فكادت السلطات الاسبانية أن تكتشف أمره، أما في المرة الثانية فقد تمكن من الوصول بنجاح في بداية سنة 1956.[2]كما قامت الحكومة المصرية بشراء المركب "دفاكس"، من أحد اليونانيين، بغرض نقل الأسلحة إلى الجزائر ، وبالفعل فقد قامت هذا المركب بداية من شهر مارس 1956، بنقل الشحنة السادسة لإمداد منطقة الأوراس وقسنطينة، والشحنة السابعة لإمداد منطقة وهران وبلاد القبائل. [3]وعلى إثر إتمام هذه

---

[1]. عبد العظيم رمضان: **ندوة ثورة يوليو** .....، مرجع سابق. ص 52.

[2]. فتحي الديب : **عبد الناصر** ..... ، مصدر سابق .ص 84.

[3]. أنظر : توفيق المدني : **حياة كفاح** ،مصدر السابق . ص 222 .

حول كمية الشحنة.أنظر: **عبد الناصر** ...، المصدر سابق.ص ص 111. 120.و ص ص166. 167.

العملية بنجاح، عبر الرئيس "جمال عبد الناصر" عن سعادته لذلك :"الحمد لله إن ما وصل ليد الإخوة اليوم سوف يعطي لجيش التحرير القدرة على التصدي لأي هجوم فرنسي منتظر وسيدعم موقف الكفاح الجزائري في مواجهة ما يحيط به من مؤامرات ".[1] لكي يقوم نفس المركب بنقل الشحنة الثامنة و التاسعة لجهتي وهران، بلاد القبائل، الجهة الشرقية الأوراس وقسنطينة في جويلية 1956.

وبعد إعلانه عن تأميم قناة السويس استقبل الرئيس "جمال عبد الناصر" في بداية شهر أوت من السنة نفسها، وفدا عن جبهة التحرير، فأكد لهم مجددا دعمه للثورة الجزائرية [2] وأخبرهم بأنه اعتمد مبلغ "مليون جنيه وربع مليون" لتلبية احتياجات الكفاح المسلح في الجزائر ، بالإضافة إلى الإمداد بالأسلحة و العتاد الحربي من مخازن الجيش المصري دون مقابل [3]. وتطبيقا لوعود الرئيس "جمال عبد الناصر"، اجتمع "فتحي الديب" مع "بن بله"، حيث تم الاتفاق على تجهيز أكبر كمية من دانات الهاون 81 ملم، التي تم إحضارها من العربية السعودية بواسطة طائرات حربية مصرية بأمر من الرئيس "جمال عبد الناصر"، بالإضافة إلى 2000 قنبلة يدوية ومعها 15جهازا لاسلكيا ونحوها من الأسلحة التي تم شراؤها من قبل مندوبي جبهة التحرير الوطني، لكي يتم شحنها فيما بعد على المركب "أتوس". [4]

انطلقت السفينة "أتوس" يوم 4 أكتوبر 1956، في طريقها إلى خليج كاب داجوا ، وهي المنطقة التي كان مقررا لها أن تفرغ فيها الشحنة، لكن هذه السفينة لم تنجح في تنفيذ المهمة التي أوكلت لها إذ تمكنت السلطات الفرنسية من اكتشافها والاستيلاء عليها في 17 أكتوبر من السنة نفسها، ما أثر على المناضلون الجزائريين وخاصة المشرفين على هذه العملية. إذ استغرق

---

[1]. فتحي الديب : **عبد الناصر** ..... ، مصدر سابق. ص 206.

[2]. الأرشيف الوطني.

[3]. عبد العظيم رمضان: **ندوة ثورة يوليو** ..... ، مرجع سابق. ص 55 . 56.

[4]. فتحي الديب : **عبد الناصر** ....، المصدر السابق. ص ص 241 . 242.

شحن السفينة مدة طويلة، وتم وضع كميات كبيرة من الأسلحة سواء تلك التي تقدمت بها مصر أو مما تم شراؤه من الخارج ، [1]كما تسبب الاستيلاء على هذه السفينة في متاعب كبيرة "لبوالصوف" الذي كان بأمس الحاجة إلى الأسلحة لمواجهة القوات الفرنسية التي رمت بكل ثقلها في المعركة بغية القضاء على الثورة في المنطقة الغربية من البلاد ، [2]أما فرنسا فقد وجدت في ذلك فرصة لكي تقدم شكوى إلى مجلس الأمن ضد الحكومة المصرية تتهمها فيها بالتدخل في شؤونها الداخلية من خلال دعمها للتمرد في الجزائر ، كما قامت الحكومة الفرنسة أيضا بوقف الأسلحة إلى مصر بسبب ما أسمته الحملة المعادية التي تشنها مصر بموقفها في المغرب العربي .[3] وقد ضمت السفينة الشحنة الآتية من الأسلحة و الذخائر[4]:

الصنف	الصناديق	العدد	المجموع
بنادق (أمفليد) بالحراب	400	5	2000
بنادق مختلفة الأنواع	38	5	190
مترايات 9 مليمتر	50	5	250
بنادق مترايات (ابران 303)	/	1	50
حاملات المترايات (ابران)	50	1	50
شاحنات المترايات (ابران)	100	12	1200
بنادق هاون 2	48	31+ 17 2.	65

[1]. يحمل توفيق المدني الخطأ في وقوع السفينة في الأسر إلى فتحي الديب :" غلطة الديب وحده فهو الذي اختار الرجل وقدمه لابن بله وهذا قبله نظرا لتأكد الديب منه ."وهو ما يؤكده فرحات عباس إذ يقول: أن فتحي الديب تعمد توظيف عميل فرنسي(إبراهيم النيال) للإشراف على الجهاز اللاسلكي ، وأنه فعل ذلك ترضية للمخابرات الفرنسية التي ظلت تتابع تنقل الباخرة بانتظام منذ أن غادرت ميناء الإسكندرية. أنظر : محمد العربي الزبيري : **قراءة في كتاب عبد الناصر** ... ، مرجع سابق. ص

[2]. محمد عباس : **اغتيال حلم** ، مرجع سابق ، ص 284.

[3]. **صالح لميش : الدعم العربي** ..... ، محاضرات.....، مرجع سابق. ص ص 161 – 163.

[4]. توفيق المدني: **حياة كفاح**.....، ص ص 223 . 224 .

الصنف	الصناديق	العدد	المجموع
بنادق هاون 3	24	1	24
رافعات مترايات هاون 3	24	1	24
مسدسات مختلفة الأنواع	29	1	29
فيكلكر303	6	1	6
رافعات لها	6	1	6
بنادق 92 . 7	4	5	20
حبال (ايكوبيون)	2	750	1500
بيرات أبلاستيك	2	750	1500
بنادق (لافيت) 92 . 7	17	2	34
شرائط قماش للتنظيف	1	300 متر	
قطع غيار و أدوات تنظيف	1	2	2
شاحنات لويس	4	32	128
مترايات (فام) 92 . 7	12	2	24
ذخائر 303 اعتيادي	437	1000	437000
303 محرقة	50	1248	62400
ميلمتر (بيريتا)	63	2000	126000
تومي 45	111	1800	199800
قنابل يدوية	42	12	504
مدافع مورتي	334	12	4008
مدافع مورتي	333	3	999
ذخائر مليمتر فرنسية	45	1000	72000
ذخائر مختلفة	55	1000	55000

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ومن السفن التي عرفت نفس مصير السفينة "أتوس"، السفينة "Juanillucas"، التي أبحرت في جوان 1957، والتي كان على متنها حمولة قدرت بحوالي 330 طن، من الأسلحة والذخائر، كانت موجهة للجهة الغربية من البلاد، حيث قامت السلطات الاسبانية بمصادرتها.[1]

والجدير بالذكر أن الرئيس"جمال عبد الناصر " كان يضغط على ملك ليبيا "السنوسي" ورئيس حكومته"مصطفى بن حليم"، من أجل تأمين مرور شحنات الأ سلحة المصرية عبر التراب الليبي لغاية الحدود الجزائرية، ولذلك تسهيل إفراغ شحنات الأسلحة و الذخيرة التي تحملها البواخر المصرية على شواطئ الزاوية القريبة من الحدود التونسية ، وتخزينها مؤقتا بالأراضي الليبية حتى يتسنى لقوافل الجمال المملوكة لجيش التحرير الوطني نقلها إلى الجزائر عندما يقرر ذلك. فقد كان صارما في موقفه هذا إذ هددهما بتأميم ممتلكاتهما الموجودة في مدينة الإسكندرية إذا لم يستجيبا لطلبه ، وفعلا فقد كلف "مصطفي بن حليم" العقيد"عبد الحميد درنة" (الضابط بالشرطة الليبية) بمرافقة الشاحنات المقلة للعتاد الحربي من برغازي إلى غاية الشريط الحدودي الليبي التونسي و الليبي الجزائري.[2]

ونلاحظ أن السلطات المصرية لم تعتمد فقط على السفن في نقل الأسلحة إلى الجزائر بل اعتمدت أيضا على الطرق البرية بواسطة السكك الحديدية و بعض سيارات النقل المملوكة للتجار الليبيين بعدما تم التفاهم معهم ، أين يتم تخزينها قرب الحدود مع تونس ، لتنقل فيما بعد إلى الجزائر.فقد تم في الرصف الأول والثاني من 1957 نقل وتسليم دفعات معتبرة من الأسلحة لكي يتم نقلها إلى الولايات الشرقية من البلاد. [3]

كما كان لقيام الوحدة بين مصر وسوريا في فيفري 1958،أثرا ايجابيا في الدعم المتواصل للثورة الجزائرية. إذ أعلن الرئيس"جمال عبد الناصر" بعد قيام الوحدة العربية دعمه لكل القضايا

---

[1]. فتحي الديب : **عبد الناصر** .....، مصدر سابق. ص 336 . 334 .

[2]. أحمد بشيري : **الثورة الجزائرية** ..... ، مرجع سابق . ص 52. 53.

[3]. فتحي الديب : **عبد الناصر** ....، المصدر السابق. ص ص 330 . 331 .و ص ص 352. 355.

العربية:"نحن مسؤولون عن حرية الأمة العربية في كل وطن عربي ، وعن تحقيق العدالة الاجتماعية في جميع أنحاء الأمة العربية "[1]،وبطبيعة الحال فقد كانت الجزائر واحدة من بين هذه الدول ، وهو ما أكده رئيس سوريا "القوتلي" "لبن طوبال" كما سبق الإشارة إلى ذلك . فقد واصلت الحكومة المصرية دعم الثورة الجزائرية بإمدادها بمختلف الأسلحة خلال النصف الأول من سنة 1958، ولم يقتصر دور الحكومة المصرية في تقديم الأسلحة والأموال فقط بل تعداه أيضا إلى تدريب المجندين الجزائريين في الكليات الحربية المصرية، و الإشراف على تكوين المجندات الجزائريات في التمريض، فكانت أول دفعة أرسلت إلى مصر في جانفي 1958.[2]

هذا بالإضافة إلى الأسابيع التي كانت تقام في مصر من أجل جمع التبرعات للثورة الجزائرية. ففي بداية شهر جويلية 1957، افتتح رسميا تحت إشراف الرئيس "جمال عبد الناصر" أسبوع الجزائر في مصر، وبهذه المناسبة ألقى "كمال الدين حسين" (وزير الشؤون الاجتماعية) كلمة أكد فيها أن قيام المصرين بجمع التبرعات والأموال يعتبر واجبا وطنيا بحتا وليس تصدقا وإحسانا، كما أن الحكومة المصرية فرضت زيادة عشرة في المائة في أثمان تذاكر الدخول للحفلات وتذاكر السفر وطوابع البريد.[3]

هذا عن الدعم المالي والعسكري الذي كانت تقدمه القاهرة للثورة الجزائرية قبل تأسيس الحكومة المؤقتة، والذي كان مقبولا وايجابيا في كثير من المرات . وعليه نطرح السؤال الأتي :هل ستحرص القاهرة على مواصلة نفس الوتيرة في دعم الثورة الجزائرية ماليا وعسكريا بعد تشكيل الحكومة المؤقتة ؟

---

[1]. حافظ إبراهيم : **أمن مصر القومي في عصر التحديات** .ط . 1 . مركز الأهرام للترجمة و النشر ،القاهرة. 1987 . ص 87 .

[2]. **المجاهد** : عدد 8 ،بتاريخ 5 أوت 1957 . ص 8 .

[3]. عبد العظيم رمضان : **ندوة يوليو....** ، مرجع سابق. ص 59 .

لقد ظلت مسألة المال والسلاح مصدر خلاف بين الحكومة المصرية وجبهة التحرير وثم الحكومة المؤقتة نتيجة اتهام الأولي للحكومة الجزائرية بالتقاعس في إدخاله إلى الجزائر وتكد يس كميات كبيرة مختلفة الأحجام والأنواع منه في ليبيا وتونس، وكذا إهمالها فتح ثغرات بخط موريس، وذلك لإبعادها للضباط الثلاثين الذين كانوا قد تخرجوا من الكلية الحربية المصرية بعدما تدربوا على كيفية اختراق خط موريس، وتركهم دون عمل بتونس .[1]فيذكر"فتحي الديب" في كتابه (عبد الناصر وثورة الجزائر) أنه تم تسليم مندوب الحكومة المؤقتة "خميسي عرعار" في 13 نوفمبر 1958، شحنة من الأسلحة تنوعت بين متفجرات وألغام بهدف تدمير خط موريس ، وذلك لتفنيد ادعاءات الحكومة المؤقتة بأنها لا تمتلك الوسائل والإمكانيات اللازمة لذلك . حسب تعبير فتحي الديب .[2] وقد ضمت هذه الشحنة الأتي:

1650	لغم مضاد للدبابات 5
1350	لغم مضاد للدبابات 7
500	لغم للأشخاص 5
1204	قالب O.M .O ت ن ت
625	كيلوا غرام جلجنانيت
350	مشعل طرفي شد وضغط
350	علبة كبريت هواء مأمون
1500	طوربيد بنجالور
1000	متر فتيل أمان

---

[1]. كانت الحكومة المصرية في أكتوبر 1958، قد كلفت سلاح المهندسين المصري بوضع خطة لتدمير الخط. و بناء على ذلك قام بإنشاء جزء مماثل له خلف أهرامات الجيزة بطول واحد كيلومتر تقريبا للتدريب عليه بمساعدة الضباط الجزائريين الذين كانوا قد تخرجوا من الكلية الحربية المصرية . وقد استدعت المخابرات المصرية أعضاء الحكومة لحضور العملية . فلم يحضر إلا فرحات عباس و محمدي السعيد في حين تخلف محمود الشريف وكريم بلقاسم دون مبرر . فتحي الديب : **جمال عبد الناصر** .... ، مصدر سابق. ص 402.

[2]. أنظر فتحي الديب : **جمال عبد الناصر** ..... ، مصدر سابق . ص 403.

30000 متر فتيل متفجر

80 حمالة للقاذف

20 سلاح قاذف ص/د

30 طبنجة إشارة عيار 1

500 صاروخ 83 بلندسيد ش.ف

60 طلقة إشارة حمراء 1

60 طلقة إشارة خضراء 1

200 مجس ألغام قصير

131 قصافة سلك شائك معزولة

350 قصافة سلك شائك دون سير عازلة

150 مجس ألغام طويل

3500 شوكة تثبيت

600 شيكارة رمل

350 بطانية صوف لعبور الأسلاك الشائكة

والسؤال الذي يمكن طرحه هنا هو لماذا رفضت الحكومة المؤقتة تطبيق هذه الخطة ؟ ولماذا أبعدت هؤلاء الضباط الذي تدربوا على كيفية اختراق هذا الخط ؟

كما قامت الحكومة المصرية في بداية 1959، بتسليم مندوب الحكومة المؤقتة "خميسي عرعار" شحنة من الأسلحة و المتفجرات على دفعتين وقد ضمتا[1]:

الشحنة الأولى في 2 جانفي 1959:

2000 بندقية ايطالي عيار 6,5

300 رشاش برن 303

---

[1]. فتحي الديب : **عبد الناصر** ..... ، مصدر سابق . ص 410.

400 رشاش بريدا عيار 6,5

300 رشاش بريدا 8 مم

1000000 مليون طلقة 6,5 مم

1000000 مليون طلقة 8مم

741000 طلقة 303

الشحنة الثانية في 7 فيفري 1959:

4000 طوربيد بنجالور صاج

4000 مفجر طرفي 8

4000 متر فتيل أمان

924 مجموعة مفجر قنبلة يدوية

ونزولا عند طلب "كريم بلقاسم" تم تسليم دائما مندوب الحكومة "عرعار"،كمية من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات في 4 ماي 1959، على دفعتين .[1]

الدفعة الأولى:

4000 بندقية ايطالي عيار 6,5مم

500 رشاش بريدا خفيف 6,5 مم

100 رشاش بريدا عيار 8 مم

مليون طلقة ذخيرة 3,3

مليون طلقة ذخيرة 6,5 مم

مليون طلقة ذخيرة 8 مم

---

[1]. أنظر الملحق رقم (8) فتحي الديب : **عبد الناصر** ..... ، مصدر سابق . ص 437.

الدفعة الثانية :

4000 رشاش متوسط 7,92 مم

400 بندقية ايطالي عيار 6,5مم

2 مليون طلقة ذخيرة 3,3

كما قامت الحكومة المصرية في الفترة الممتدة من جوان إلى أوت 1959، بتسليم مندوب الحكومة المؤقتة المعونة التي كانت قد أرسلتها الصين الشعبية، والتي كانت مخزنة في مخازن الجيش المصري بمرسي مطروح[1]. بالإضافة إلى المساعدات المصرية من الأسلحة والمتفجرات على النحو الأتي على دفعتين: [2]

الشحنة الأولى 26 جويلية 1959،(المساعدات المصرية):

368 رشاش بريدا عيار 8 مم

660 رشاش بريدا خفيف 6,5 مم

7000000 طلقة 8 مم

أما **الشحنة الثانية** فكانت تحتوى على متفجرات:

2700 طوربيد تنجالور صاج

2000 متر فتيل آمان

2700 مفجر طرفي 8

2500 مفجر بالكبسول لقنبلة اليدوية

وقد وعد الرئيس"جمال عبد الناصر" الرئيس"فرحات عباس"بأنه سيعتمد مبلغ 2 مليون جنيه في أول سبتمبر1959، وسيحاول تدبير مبلغ خمس وعشرون ألف جنيه مصري بالعملة

---

[1]. أنظر الملحق رقم (13) ،فتحي الديب : **عبد الناصر** .....، مصدر نفسه . ص 708.

[2]. المصدر نفسه.أنظر الملحق رقم (9).

[3]. المصدر نفسه. ص ص 438 . 439.

الصعبة، وذلك نزولا عند طلب الرئيس "فرحات عباس" في 4 جوان 1959، والذي طلب منه تقديم مبلغ 2 مليون جنيه استرليني. [1]

ولكن هذا لا يعني أن الحكومة المؤقتة كانت تحصل على السلاح والمال من الحكومة المصرية بسهولة تامة. إذ يذكر "توفيق المدني" أنه ما إن عاد إلى القاهرة في نوفمبر 1959، إلى القاهرة حتى فوجئ بالحكومة المؤقتة تطالبه بالاتصال بالحكومة المصرية لكي تدفع قسطها من ميزانية الجزائر التي كانت قد أقرتها الجامعة العربية، وتزودهم بما يلزم من السلاح وذخيرة. ويضيف "المدني" أنه عندما اتصل بالحكومة المصرية لكي تلبي طلب نظيرتها الجزائرية وجد نوع من التثاقل من جهتها، وأن هناك أمر غير طبيعي يحاك ضدهم . حسب تعبيره، ولهذا الغرض قام بتحرير مذكرة باسم الرئيس "جمال عبد الناصر" يذكر له فيها وضعية الحكومة المؤقتة وموقف الثورة التحريرية، مركزا على أهمية دعم الجمهورية العربية للحكومة المؤقتة ، وبالفعل فقد وجدت هذه المذكرة [2]أذانا صاغية من قبل "جمال عبد الناصر "، حيث تم تسليم مندوب الحكومة "عرعار" شحنة من الأسلحة والذخيرة في نوفمبر1959،على دفعتين[3].

الدفعة الأولى:

6	مدفع 20مم
80	مشط ذخيرة
2000	طلقة ذخيرة 20 مم معبأة

الدفعة الثانية:

500	لغم مضاد للأشخاص
300	لغم مضاد للدبابات

---

[1]. توفيق المدني : **مذكرات...** ، مصدر سابق. ص 459.

[2]. فتحي الديب : **عبد الناصر** ..... ، المصدر السابق. ص ص 452 . 453.

[3]. أنظر الملحق رقم (10) .

500 قنبلة يدوية

4600 طلقة 20 مم س . ف

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية لم تكتف بتقديم الدعم العسكري والمالي فقط للثورة؛ بل عملت أيضا على مساعدة اللاجئين الجزائريين على الحدود المغربية والتونسية على حد السواء، فقد أرسلت في بداية جانفي 1958،كمية معتبرة من الغذاء واللباس، وكانت هذه المساعدات على النحو الأتي[1]:

15000 جلباب

15000 حذاء

15000 زعبوط جزائري

15000 بدلة كاكي لجيش التحرير

30000 بطانية صوف

5000 طن قمح

1000 طن سكر

وكذلك فعلت وزارة الشؤون الاجتماعية؛ حيث قامت بشراء كميات معتبرة من الغذاء واللباس للمسؤولين الجزائريين من أجل توزيعها على اللاجئين الجزائريين، وكان ذلك في20 نوفمبر 1958، وكانت هذه المساعدات على النحو الأتي[2]:

2000 طن قمح

250 طن سكر

20000 بطانية صوف

7500 جلابية حريمي ورجالي

7500 زعبوط جزائري

---

[1]. فتحي الديب : **عبد الناصر...** ، مصدر سابق .ص 367.

[2]. المصدر نفسه .ص 404.

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن الحكومة المصرية لعبت دورا كبيرا في تزويد الثورة الجزائرية بما يلزم من أموال وعتاد حربي (أسلحة، متفجرات، ذخائر....) منذ اللحظة الأولى لاندلاعها، وكذلك فعلت مع الحكومة المؤقتة رغم الخلافات التي كانت بينهما ، فبفضل الأسلحة التي كانت تأتي من مصر استطاع قادة الكفلح المسلح مواجهة قوات العدو في كثير من المرات.

ثانيا: الجانب التعليمي:

لم تكتف الحكومة المصرية بمساعدة الثورة الجزائرية عسكريا وماليا فقط، بل إنها ساهمت في مساعدة الجزائر على تعليم أبنائها ، إذ تعبر مصر واحدة من بين العديد من الدول التي فتحت أبوابها للطلبة الجزائريين، وقدمت لهم مختلف التسهيلات، لكي يدرسوا في ظروف حيدة.

فعندما تأسست وزارة الثقافة في أول حكومة جزائرية أحصت الطلبة الجزائريين الموجودين في الجمهورية العربية المتحدة فوجدتهم حوالي 64 طالبا بين جامعي وثانوي، وبين هذا الإحصاء أيضا أن حالتهم المادية كانت حسنة، بفضل الجهود التي بذلها الوفد الخارجي، الذي عمل على أن تدفع السلطات المصرية مبالغ مالية معتبرة للطلبة الجزائريين، فكانت هذه المبالغ على النحو الأتي[1]:

طلبة الجامعة 8 جنيهات

طلبة الثانوية 5 جنيهات

الأزهريون 4,5 جنيه

لذا سعت وزارة الثقافة لدى السلطات المصرية لقبول 20 طالبا جديدا جيء بهم من تونس، كما أن الحكومة المصرية قد منحت لوزارة الثقافة 40 مقعدا جديدا، أما من الناحية المادية فإن الوزارة قد عملت لدى الحكومة المصرية لكي تقوم بدفع كامل منحة الطلبة الجزائريين على نسبة 15 جنيه للطلبة الجامعيين و 12,50 جنيه للطلبة الثانويين ، غير أن الحكومة المصرية لم تتمكن من دفع إلا 9,50 جنيه الطلبة الجامعيين و7,50جنيه الطلبة الثانويين ، وقد تعذرت بنقص إمكانياتها نتيجة كثرة الطلبة من البلدان الأخرى، إلا أنها وعدت الوزارة بتلبية طلبها خلال السنة القادمة أي 1960 . 1961.

---

[1]. **تقرير وزارة الثقافة أكتوبر 1958 . نوفمبر 1959**، مقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

ومن جهة أخرى فإن الحكومة المصرية قد أعفت الطلبة الجزائريين نهائيا من الرسوم الدراسية، ومنحت 10 جنيهات لكل طالب غير راسب في الامتحان لشراء الكتب الدراسية اللازمة ، كما

أنها قد تعهدت رسميا بالمساهمة في إنشاء دار للطلبة الجزائريين إذا ما قررت الحكومة الجزائرية القيام بذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنه أثناء مظاهرات 11ديسمبر 1960، خصصت وزارة التربية والتعليم المصرية في 17 ديسمبر 1960، أول درس في جميع الكليات والمدارس الثانوية والابتدائية للكفاح الشعب الجزائري.[1]

---

[1]. **المجاهد** : عدد 76 ، بتاريخ 2 جانفي 1961.

ثالثا: الدعم الإعلامي:

كان للإعلام المصري دورا فعالا في التعريف بالثورة الجزائرية عبر أجهزته المختلفة [1] والتي يأتي على رأسها إذاعة صوت العرب، التي تم من خلالها إذاعة بيان أول نوفمبر.[2]

كما أن الإذاعة أعدت برنامجا يوميا يذاع الساعة 12 مساء كل يوم موجه بالدرجة الأولى إلى الجزائر تحت عنوان :"شمال إفريقيا بلادنا "، ينقل نشاط جبهة التحرير، وفي نهايته فقرة باللغة الفرنسية تحت عنوان (Ici la voie de la République Algérien). كما أن الإذاعة عملت على إرسال بعض مذيعها إلى داخل الجزائر لنقل صورة أوضح عن الأحداث الواقعة في الجزائر، إذ تمكن بعض مذيعها (محمد أبو الفتوح، رشاد أدهم وجمال المنهوري) من الدخول إلى الجزائر. [3]

لقد رأت الحكومة الفرنسية في الدعاية التي كانت تقوم بها إذاعة صوت العرب تتدخلا في شؤونها الداخلية بتحريض الجزائريين على القيام بأعمال التخريب والعنف. ففي خطاب (رئيس الحكومة الفرنسية) "منديس فرانس" في واشنطن، ذكر بأن ما يحدث في الجزائر سببه

---

[1]. كلفت السلطات المصرية توفيق المدني بإعداد نشرة إخبارية عن يوميات الثورة التحريرية السياسية و العسكرية . وذلك من أجل توزيعها على الصحف و وكالات الأنباء المصرية لإسماع صدى الجزائر على المستويين الإقليمي و العربي معا . أنظر: المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية " الجبهة الشرقية 1954 . 1962**"، منشورات المركز الوطني للبحث في حركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر. ص 170.

[2]. تأسست إذاعة صوت العرب في جويلية 1952،عقب الإطاحة بالنظام الملكي في مصر . يذكر أحمد سعيد أن عبد الناصر رأي بعد شهور قليلة من قيام ثورة 23 يوليو 1952، أن أمن مصر في العرب وأمن العرب في مصر . وانطلاقا من هذه الرؤية كلف في 1953 فتحي الديب بوضع خطة لتحرير الوطن العربي من الاستعمار. فوضع الديب خطته التي قامت علي عدة عناصر كان من أبرزها تأسيس برنامج إذاعي يحمل اسم صوت العرب، صار إذاعة مستقلة فيما بعد، ووقع اختيار الديب علي ه ليكون مذيعه ، ثم مسئولا عنه بعد أسابيع قليلة من انطلاقه في 4 يوليو عام 1953 .أنظر:

http://elw3yalarabi.org

[3]. عبد العظيم رمضان: **ندوة ثورة يوليو**، مرجع سابق، ص ص 197 . 198.

إذاعة القاهرة (صوت العرب):" قد كان الجو هادئا وكل الشر جاء فجأة من إذاعتي بودابست والقاهرة . وهذا مثار قلق دائم لنا... لن تتسامح فرنسا أبدا في هذا المبدأ ولا البرلمان و لا أية

حكومة ... إنه مبدأ أساسي فالجزائر هي فرنسا، وليست بلدا أجنبيا نحميه ." [1]ولذلك كانت الإذاعة من بين المواقع التي استهدفت خلال العدوان الثلاثي على مصر أملا في تحطيمها وإيقاف برامجها، إلا أن الإذاعة كانت تبث برامجها من خلال عربة متنقلة ، كما قامت الحكومة الفرنسية بتكليف سفيرها بالقاهرة للاحتجاج لدي القاهرة لمنع إذاعة صوت العرب من مواصلة حملتها العدائية ضد فرنسا، مهددة باتخاذ تدابير اقتصادية ضد مصر ومنها توقف فرنسا عن شراء القطن المصري ، ومنع استثمار رؤوس الأموال الفرنسية في المشاريع المصرية الضخمة . [2]وبالفعل فقد أوقفت الحكومة المصرية في كثير من الأحيان، ولمدة أشهر البرامج التي كانت تبثها إذاعة صوت العرب المتعلقة بالثورة الجزائرية خاصة عندما يحين وقت تسويق القطن.[3]

ولكن هذا لا يعنى أن ننكر الدور الكبير الذي لعبته هذه الإذاعة في جلب التأييد والدعم للثورة الجزائرية .

وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة اتخذت حكومة القاهرة من إذاعة صوت العرب وسيلة للدعاية للحكومة المؤقتة، والدفاع عن حقوق الشعب الجزائري، وخاصة حقه في تقرير مصيره.

---

[1]. مولود قاسم نايت بلقاسم :**ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر** ، ط . 1 . دار البعث، قسنطينة. 1984. ص 108.109.

[2]. صالح لميش : **الدعم العربي**..... ، محاضرات....، مرجع سابق. ص ص 14 . 15.

[3]. مولود قاسم نايت بلقاسم : **ردود الفعل الأولية** ..... ، المرجع السابق. ص 162.

الخاتمة:

إذا كان تأسيس الحكومة المؤقتة تطورا طبيعيا لمسيرة الثورة التحريري ة فرضته عليها الظروف الداخلية والخارجية التي عاشتها، فإن هذه الأخيرة لم تدخر جهدا منذ تأسيسها في العمل على

تنفيذ منهاجها السياسي الذي وضعته. وذلك من أجل تحقيق هدفها الأسمى ألا وهو استقلال الجزائر.

لذا سعت ومنذ تأسيسها على زيادة نشاطها الدبلوماسي في مختلف المحافل والمؤتمرات الدولية ولدي مجموعة من الدول، فكانت البداية من القاهرة التي أعلنت فيها عن ميلادها ، متخذة منها مقرا لها.

وإذا نظرنا إلى علاقة القاهرة بالثورة الجزائري ة فإننا نجدها تعود إلى بداياتها ، وذلك بفضل الجهود التي بذلها مفجروها، الذين أدركوا أهميتها في جلب التأييد والدعم لهم خاصة بعد نجاح ثورة الضباط الأحرار في 1953، و التي على إثرها تولى "جمال عبد الناصر" الحكم.

هذا الأخير الذي كان ينادي بتحرير كامل البلاد العربية لتحقيق الوحدة العربية ، وبما أن الجزائر واحدة من هذه البلدان، فإنه عندما التقى بوفد الجبهة، وعلم بعزمه القيام بالثورة، أعلن عن دعمه المطلق لهم، بل وأخبرهم أنه سيعمل على الحصول على الدعم المادي والمعنوي لهم من باقي البلدان العربية.

وبالفعل فقد أمر مساعديه بالعمل على تقديم كل الإمكانيات اللازمة من سلاح ومال ومختلف التسهيلات، بل وأمر بأن تخصص برامج للثورة الجزائرية عن طريق إذاعة صوت العرب ، فكانت نتيجة هذا الدعم تعرض القاهرة إلى ضغوطات و تهديدات من قبل الحكومة الفرنسية التي وصل بها الأمر إلى حد المشاركة في العدوان الثلاثي ضد مصر.

بيد أن ذلك لم يثن من عزيمة القاهرة التي واصلت في انتهاج نفس سياستها القائمة على دعم الثورة الجزائرية، هذه الثورة التي عرفت مجموعة من الأحداث نتيجة السياسة الاستعمارية من جهة والخلاف بين قادتها من جهة أخري، خاصة بعد انعقاد مؤتمر الصومام، وفشل معركة الجزائر التي أدت بلجنة التنسيق و التنفيذ إلى مغادرة البلاد نحو تونس ، أين عقدت أول اجتماع لها بالقاهرة 1957، لكي تدخل مجموعة من التعديلات، التي كان من أبرزها زيادة أعضائها والدعوة إلى تحويلها إلى حكومة مؤقتة في أقرب وقت ممكن.

هذه الفكرة التي قام بطرحها ممثلوا جبهة التحرير الوطني خلال مؤتمر طنجة المغاربي في أفريل 1958، فانطلاقا من قرارات المؤتمر شرعت لجنة التنسيق و التنفيذ في الإعداد لتشكيل

حكومة مؤقتة، لكي تعلن في 19 سبتمبر 1958، عن ميلادها برئاسة "فرحات عباس"، محدثة بذلك مفاجأة للعالم.

لم تكن رئاسة "فرحات عباس" للحكومة المؤقتة مرضية للسلطات المصرية التي تحفظت في البداية عنها، إذ كانت تأمل أن تكون رئاستها "لأحمد بن بله" رغم وجوده في السجن، فهو في نضرها الرجل الأنسب لتحقيق مبتغاها في تحقيق الوحدة العربية بضم الجزائر إليها، فمنذ وجوده في القاهرة مع الوفد الخارجي لجبهة التحرير عملت السلطات المصرية على تقريبه إليها أكثر ومعاملته معاملة خاصة وتقديمه على أنه قائد الوحيد للثورة الجزائرية، فنجدها مثلا عقب اختطاف الطائرة التي كانت تقله رفقة وفد الجبهة في أكتوبر 1956، تقوم ببذل مساع حثيثة من أجل إطلاق سراحه، ومع تشكيل الحكومة المؤقتة نجدها تضغط علي جبهة التحرير الوطني من أجل تعيينه فيها، حيث عين نائبا للرئيس، هذه العلاقة التي ستستمر حتى أثناء تواجده في السجن وإلى غاية إطلاق سراحه، لتقف إلى جانبه في أزمة صائفة 1962، ضد الحكومة المؤقتة التي كانت ضعيفة نتيجة الأزمات التي عرفتها.

إذ كانت مؤامرة العقيد "محمد العموري" أول أزمة واجهت الحكومة ، ووجهت فيها أصابع الاتهام للحكومة المصرية، وبالضبط لجهاز مخابراتها، وقد خلقت مشكلة كبيرة بين الحكومتين، أدت بالحكومة المؤقتة إلى نقل مقرها إلى تونس.

كما أدي عجز الحكومة المؤقتة في إيجاد حل لإدخال السلاح إلى أرض الوطن إلى زيادة الانتقادات، والضغط عليها، هذه الانتقادات استغلها الباءات الثلاث للقول بعدم فعاليتها وبالتالي دعوة العقداء العشرة للاجتماع لإيجاد حلول ناجعة لهذه المشاكل، وتعيين حكومة جديدة، احتفظ فيها "فرحات عباس" بالرئاسة، ولعل أهم ما خرج به المجتمعون هو تشكيل هيئة أركان تعمل على تنظيم الجيش وتزويده بما يلزم من سلاح وعتاد ، هذه الهيئة التي استطاعت في وقت قصير فرض نفسها على جيش الحدود ، وتحدي سلطة "الباءات الثلاث" بل وصل بها الأمر إلى الوقوف في وجه الحكومة المؤقتة نفسها ، مستغلة في ذلك عدم تطبيقها ل قرارات مؤتمر طرابلس 1959 . 1960، وكذلك التنازلات التي قدمتها للحكومة الفرنسية في اتفاقيات ايفيان.

تعتبر اتفاقيات ايفيان واحدة من أهم انجازات الحكومة المؤقتة، إذ على إثره ا حصلت الجزائر على استقلالها، و بالتالي وضع حدا لاستعمار دام أكثر من 132 سنة، تكبدت خلاله الجزائر

خسائر مادية وبشرية كبيرة جدا، ولكن قبل التوقيع على اتفاقيات ايفيان كانت جبهة التحرير قد عقدت مجموعة من الاتصالات السرية مع الحكومة الفرنسية بفضل وسا طات متعددة. فمن بين هذه الوساطات نسجل الوساطة المصرية، إذ عمل الرئيس "جمال عبد الناصر" على التوسط بين الجبهة وحكومة فرنسا، فكانت القاهرة من بين أول الدول التي دعت إلى حل القضية الجزائرية عن طريق المفاوضات، وهو الأمر الذي بقيت عليه ، فنجدها تقف إلى جانب الحكومة المؤقتة في مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية سواء من خلا ل البيانات التي كانت تصدرها أو من خلال تصريحاتها في المحافل والمؤتمرات المحلية والدولية.

وبالحديث عن المؤتمرات و المحافل المحلية والدولية، كانت القاهرة السبّاقة إلى إسماع القض ية الجزائرية فيها بداية من مؤتمر باندونغ، الذي يعود الفضل له في تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، ومن منبرها طالب الرئيس "جمال عبد الناصر" بفتح مفاوضات بين الحكومة المؤقتة وفرنسا لوضع حد للمجازر التي ترتكب ضد الشعب الجزائري ، وهو الأمر الذي أصر عليه دائما سواء في مؤتمرات الدول الافروآسيوية أو مؤتمرات الدول الإفريقية، وكذلك من خلال اللقاءات التي جمعته بأعضاء الحكومة المؤقتة.

لكن هذا لا يعني أن الرئيس "جمال عبد الناصر" قد دعم الحكومة المؤقتة دبلوماسيا وسياسيا فقط، بل عمل أيضا على تقديم الدعم الم الي والعسكري، نهيك عن الدعم الإعلامي و التعليمي، فكانت مختلف الأسلحة في أيدي المجاهدين الجزائريين، بفضل الجهود و المساعي التي بذلها الرئيس "جمال عبد الناصر" سواء بتوفيرها أو بالمساعدة على نقلها إلى الحدود ، إلا أن الحواجز المكهربة التي أسستها فرنسا في الجزائر لعبت دورا كبيرا في إحداث خلاف بين الحكومة المصرية والحكومة المؤقتة الجزائرية نتيجة عجزها عن إدخال السلاح إلى الجزائر.

وعليه فإن الحكومة المصرية لعبت دورا كبيرا في مساندة الحكومة المؤقتة وجلب التأييد و الدعم المادي والمعنوي في كثير من المرات، رغم ما كان بينهما من خلافات نتيجة تباين وجهات النظر.

الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم (1)

تقرير حول مسألة الحكومة المؤقتة

Bureau de New York

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

Juin 1958

Rapport sur question du gouvernement provisoire.

Mon information sur la décision du CCE de creer un G.P. se limite aux comptes rendus de presse et aux textes des résolutions de Tanger. Néanmoins durant ces deux derniers mois nous avons fait des sondages auprés d'un certain nombre de délégations, sondages concernant surtout des avis juridiques et diplomatiques. De nos discussions avec des délégués , notamment ceux do Burma et d'Indonésie qui sont passés par le meme processus, il ressort ce qui suit : Iº il est important que l'annonce de la création d'un G.P. soit accompagnée de la publication d'une sorte de "constitution provisoire" sur le fonctionnement du gouvernement, son caractére représentatif et surtout son intention de remettre les destinées du pays entre les mains du peuple aprés l'indépendance. Tout ceci dans le but de faciliter sa reconnaissance par les pays amis. 2º La creation du G.P. devrait venir avant la session de l'Assemblée Générale des Nations Unies ou bien aprés. Ceci parce que l'annonce d'un G.P. durant la session serait un evenement tel qu'il pourrait etre un pretexte a une dérobade de certains de nos amis.

En ce qui concerne les USA nous nous contentons de préparer le terrain à Washington . Dans nos contact avec le State Department nous insistons sur le caractére irrévocable de la décision de la Conférenc de Tanger. Nous pensons naturellement que les USA ne sont pas prets a reconnaitre un tel gouvernement mais qu'ils ne s'opposeraient pas à une activite de facto àNew York et Washington de ses representants. J'insiste auprés de toi pour que tu fournisses toutes informations a ce sujet a Abdelkader et surtout pour que nous soyons ici a New York provenus a l'avance (plusieurs semaines) de toute décision a ce sujet

Dans nos contacts nous n'avons pu avoir aucune réponse concern une éventuelle reconnaissance du G.P. par les Afro-Asiens. Tous nos renvoient a leurs capitales et a leurs gouvernements. Il en est de me pour les Russes .

Fraternellement,

المرجع : **الأرشيف الوطني**

الملحق رقم (2)

خلاصة ضبط جلسة لحنة التنسيق و التنفيذ في اجتماع 9 سبتمبر 1958

خلاصة ضبط الجلسة التي عقدتها لجنة التنسيق و التنفيذ عنوان اجتماع 9 سبتمبر 1958.

الحضور: فرحات عباس،الأخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوالصوف، محمود الشريف ،كريم بلقاسم، محمد الأمين دباغين، عبد الحميد مهري، عمر أوعمران.

المسالة المطروحة على البحث: تأسيس حكومة جزائرية.

بعد مناقشة تقرير اللجنة المكلفة بدراسة مسالة إنشاء حكومة مؤقتة.

وبعد فحص الموقف السياسي و العسكري في ضوء التقارير الواردة من المسؤولين عن الثورة في الداخل.

وأخيرا بعد تحليل تطور السياسة الفرنسية و الظرف الدولي المرافق .. قررت لجنة التنسيق و التنفيذ بالإجماع مايلي:

1. تكوين في اقصر مهلة حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

2. أن يتم تكوين هذه الحكومة على النحو الأتي : رئاسة المجلس، نيابتان عن الرئاسة،وزارة للقوى المسلحة،وزارة للشؤون الخارجية،وزارة للداخلية، وزارة للتسليح والتموين، وزارة للعلاقات العامة والاتصالات،وزارة للمالية والشؤون الاقتصادية، وزارة للشؤون الاجتماعية ،وزارة للشؤون الثقافية، وزارة لشؤون شمال إفريقيا، وزارة للاستعلامات ، أربع وزارات للدولة وثلاث سكرتيريات للدولة تعطى لمسؤولين قائمين بالعمل.

3. بالشروع فورا باستمزاج الحكومات الصد يقة بغية الحصول على اعترافها بالحكومة الجزائرية.

سكرتير الجلسة رئيس الجلسة

عبد الحميد مهري فرحات عباس

المرجع : محمد بجاوي : **الثورة الجزائرية و القانون** ، مرجع سابق . ص 105. 106.

الملحق رقم (3)

بيان الإعلان عن الحكومة المؤقتة

P R O C L A M A T I O N

AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN

LE COMITE DE COORDINATION ET D'EXECUTION, par délégation des pouvoirs du CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (Résolution du 28 Août 1957) a décidé la formation d'un GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE.

Il en a arrêté la composition comme suit :

- Président du Conseil	: Ferhat ABBAS
- Vice-Président et Ministre des Forces Armées	: Belkacem KRIM
- Vice-Président	: Ahmed BEN BELLA
- Ministres d'Etat	: Hocine AIT AHMED
	: Rabah BITAT
	: Mohammed BOUDIAF
	: Mohammed KHIDER
- Ministre des Affaires Extérieures	: Dr Mohammed Amine DEBBAGHINE
- Ministre de l'Armement et du Ravitaillement	: Mahmoud CHERIF
- Ministre de l'Intérieur	: Lakhdar BENTOBAL
- Ministre des Liaisons Générales & Communications	:Abdelhafid BOUSSOUF
- Ministre des Affaires Nord-Africaines	:Abdelhamid MEHRI
- Ministre des Finances et des Aff. Economiques	:Dr Ahmed FRANCIS
- Ministre de l'Information	:M'Hamed YAZID
- Ministre des Affaires Sociales	:BENKHEDDA Benyoussef
- Ministre des Affaires Culturelles	:Ahmed Tewfik EL MADANI
- Secretaires d'Etat	: Lamine KHANE
	: Omar OUSEDDIK
	: Mustapha STAMBOULI

LE GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE est responsable devant le Conseil National de la Révolution Algérienne.

Il entre en fonctions ce jour vendredi 19 septembre mil neuf cent cinquante-huit à treize heures, heure algérienne.

المرجع : **الأرشيف الوطني**

الملحق رقم (4)

قائمة الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة

اسم البلد	تاريخ الاعتراف	طبيعة الاعتراف
العربية السعودية	20 سبتمبر 1958	قانونية
بلغاريا	29 مارس 1961	واقعية
الصين الشعبية	22 سبتمبر 1958	قانونية
الكونغو	19 فيفري 1961	قانونية
كوريا الشمالية	25 سبتمبر 1958	واقعية
غانا	10 جويلية 1959	قانونية
غينيا	30 سبتمبر 1958 وتأيد في 6 أوت 1959	قانونية
أندونسيا	27 سبتمبر 1958	قانونية
العراق	19 سبتمبر 1958	قانونية
الأردن	20 سبتمبر 1958	قانونية
لبنان	15 جانفي 1959	قانونية
لبيريت	7 جوان 1960	قانونية
ليبيا	19 سبتمبر 1958	قانونية
مالي	18 فيفري 1961	قانونية
مراكش	19 سبتمبر 1958	قانونية
منغوليا الشعبية	15 ديسمبر 1958	قانونية
الجمهورية العربية المتحدة	21 سبتمبر 1958	قانونية
السودان	22 سبتمبر 1958	قانونية
تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961 وتأيدت في 11أفريل	واقعية
توغو	17جوان 1960	واقعية
تونس	19 سبتمبر 1958	قانونية
الاتحاد السوفياتي	3 أكتوبر 1960	واقعية
فيتنام	26 سبتمبر 1959	قانونية
اليمن	21 سبتمبر 1959	قانونية
يوغوسلافيا	12 جوان 1959 وتأيدت في 12 أفريل1961	واقعية

المرجع :محمد بجاوي : **الثورة الجزائرية و القانون** .ص 189.

الملحق رقم (5)

تقرير حول بداية الاتصالات بين جبهة التحرير الوطني و الحكومة الفرنسية

National Archives of Algeria

Rapport concernant les contacts qui ont eu lieu entre représentants Français et F.L.N. DEPUIS LE DÉBUT DE LA Révolution á nos jours á l'intention de la réunion du C.N.R.A. qui doit avoir lieu Le 20 Aout I957 au Caire

---

Depuis le Ier Novembre I954, des tentatives de Paix en Algérie ont été amorcées. Des contacts ont eu lieu entre représentants français et F.L.N. Deux étapes ont caractérisé ces contacts.

La Iere étape a durée du début MarsI956, jusqu'en Octobre de la même année. Il y eu 5 importantes entrevues. Au cours de la 2e étape, il y a eu la prise de contact de Tunis de Juillet á l'occasion du congrés de la C.I.S.L.

Nous allons assayer de résumer les principales phases.

PREMIERS CONTACTS

Les premiers contacts ont commencé le IO Avril I956. ILs ont duré un mois environ. Ils ont eu lieu á la suite de la rencontre Pineau-Abdel-nasser en Mars de la même année.

Le Gouvernement français été représenté par Begarra, Gorse étant présent au Caire, mais ne participant pas directement aux pourparlers. Du coté du F.L.N. : Khider

Au cours de cette entrevue, Bégarra déclare que, les principes d'une solution au probleme algérien doivent s'inspirer de la formule suivante : " large autonomie de gestion " . Le gouvernement français poursuit Mr. Gorse, donne sur le contenu politique de la notion de personalité algérienne, les précisions suivantes :

I)Election pour une assemblée législative, qui aurait compétence dans toutes les affaires algériennes sauf celles relatives aux statut personnel des Français d'algérie qui continueraient á relever du Parlement français.

2) Remplacement du Gouverneur par un Résident, chef de l'exécutif algérien faisant fonction de chef de ~~l'éxécutif algérien~~ Gouvernement. Ce Résident serait désigné soit par le Gouvernement français soit sur proposition de celui-ci, á l'assemblée législative soit conjointement avec le législatif algérien. Il serait le chef d'un conseil de gouvernement dont les membres n'aurait pas rang de ministres. Ils seraient désignés soit par le chef de l'éxécutif, soit conjointement avec le législatif algérien, soit proposée á celui-ci par lechef de l'éxécutif pour approbation.

3) L'Assemblée législative serait élu au suffrage universelle et au collége unique, la loi électorale étant préparée par le Gouvernement français.

4) Les élections auront lieu aprés que l'A.L.N. eu cessé les opérations militaires.

A ces propositions, Khider les contres propositions suivantes :

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

I) Les interlocuteurs algériens ne seront pas issus d'élections, mais désignés par le F.L.N. et l'A.L.N. En admettant que ces "interlocuteurs" soit élus, seuls participeraient á ces élections, les Algériens. La minorité française étant représentée par le gouvernement français.

2)Reconnaissance par la France d'un état algérien libre et souverain avec tous les attributs de la souveraineté.

3) Elections pour un Parlement algérien au suffrage universel et direct et par un collége unique.

4) Le Parlement algérien élirá un Gouvernement algérien

5°) Le Gouvernement algérien élaborera une constitution algérienne

6°) La loi électorale sera préparée par les Algériens.

7°) Les conventions Franco-Algériennes issues des négociations, ne devront pas être incompatibles avec une éventuelle intégration de l'Algérie dans un ensemble politique nord-africain.

Khider précise que ces propositions sont faites á titre provisoires sous réserve de l'accord des dirigeants de la résistance se trouvant en Algérie. Il propose au Gouvernement français de donner toute garantie de sécurité á une délégation quittant le Caire pour rencontrer en Algérie des responsables algériens du maquis. Gorse, aprés consultation, estime que le Gouvernement français ne serait pas en mesure de donner ces garanties. Begarra se propose pour se rendre lui-meme en Algérie et servir d'intermédiaire entre les délégations extérieure et intérieure et au cas d'accord, envisager une réunion dans une ville européenne. Khider ne peut admettre que Begarra puisse servir d'intermédiaire entre responsables algériens de l'extérieur et de l'interieur.

Les contacts ont été intérompu á la suite de révélation dans la presse par le correspondant d'une agence d'information .

La délégation extérieure a estimé nécessaire de démentir l'éxistance de ces contacts.

Tois mois plus tard, eurent lieu á Belgrade, le 26 Juillet, les 2e contacts.; entre Yazid et Francis d'une part et Pierre Commin d'autre part. Ils eurent lieu sur l'initiative des Yougoslaves dont l'Ambassadeur á Paris avait discuté de la question avec Guy Mollet. Dans l'ordre de mission, signé Benbella et Khider, mandatant Yazid et Francis il est écrit :

1°) Il est bien entendu qu'il ne s'agira que d'un contact préliminaire entre Français et Algériens.

2°) Par conséquent les délégués du F.L.N. qui prendront part á ce contact n'ont aucune qualité pour aborder la discution au fond. Leur role se limitera á écouter l'exposé du représentant français et les propositions dont il sera porteur. Ils fixeront avec le représentant français une date et éventuellement, un lieu pour une nouvelle rencontre avec les plénipotentiaires du F.L.N. qui seront seuls habilités á aborder la discussion au fond.

National Archives of Algeria

Aprés discution de 48 heures entre les deux délégations, la nôtre a donné son accord définitif au nom du F.L.N. sur la décision suivante : " Des discussions préliminaires secrétes, officieuses cielles, et directes entre les représentant du Gouvernement français et les représentants du F.L.N. . Ces discussions porteront sur l'ensemble des questions concernant le réglement pacifique du probléme algérien, sans ordre du jour préalable."

Notre délégation fait observer qu'il s'agit de discussions préliminaires et non de négociations. Les négociations étant du ressort d'un gouvernement algérien provisoire.

Cet accord sur ces points étant définitif et engageant le F.L.N., notre délégation a demandé si l'accord de P. Commin engageait le gouvernement français, leur interlocuteur leur a déclaré qu'il fallait qu'il en référe au Président Guy Mollet qui lui, en discuterait avec les membres de son gouvernement. Il a été convenu entre les deux délégations qu'un messager français apporterai la réponse officielle du gouvernement francais á Yazid qui se trouvera á Rome. Une autre réunion étant envisagée entre le I5 et le 20 AOUT, á la suite de la réponse du gouvernement francais concernant l'accord verbal conclu entre les deux délégations.

Le 3I Juillet, Yazid recevait á Rome la réponse de Guy Mollet; ainsi rédigé :

Les discussions sur le "cessez-lefeu" ne peuvent être que :

a) Officieuses et secrètes

b) Officielles et non secrètes

En conséquence du principe ci-dessus :

I) Sur les bases actuelles, impossible donner caractère officiel aux discussions prévues lors de notre entretien.

II) Par contre sommes d'accord pour que réunion I8 - 20 AOUT - ITALIE soit maintenue, la discussion étant considérée comme préliminaire, secréte et officieuse.

III) Pour hâter l'heure de la discussion directe et officielle et non secréte sur le"cessez-le-feu", sommes disposés á multiplier les réunions de discussions secrétes et officieuses.

Malgré cette réponse, le Caire confirme la réunion du I5-20 Aout.

Ce 3e contact eu lieu le I7 Août á Rome entre Francis et Yazid d'une part et P. Commin d'autre part. Notre délégation fit savoir á Commin qu'elle était venue pour marquer la bonne volonté du F.L.N. , mais qu'il leur était impossible de le suivre dans ces " contacts officieux " qui finissaient par prendre le caractère de discussion entre F.L.N. et S.F.I.O. Commin a répondu qu'a Belgrade comme á Rome, il n'était pas mandaté par la S.F.I.O.

mais pa le Président du Conseil; mais insista plus sur l
tère secret des discussions préliminaires que sur le caractère
officieux. Il finit par proposer la formule nouvelle suivante :
Discussions préliminaires secrétes entre Représentants officiels
du Président du Conseil et Représentant du F.L.N. ".

Francis et Yazid firent remarquer á Commin que l'on se trouvait devant une situation nouvelle et qu'il fallait consulter les amis. Un autre rendez-vous fut pris pour le 3I Aout au 5 Septembre.

4e CONTACT

Ce 4e contact fait donc suite á celui de Belgrade du 26 Juillet et celui de Rome du I7 Aout. Il a eu lieu á Rome les 2-3 Septembre I956.
Il y avait du coté Français, Commin , Cazelles, et Herbault. Du coté F.L.N. : Khider, Yazid et Kiouane. Notre délégation a accepté que la discussion ait lieu entre représentant du Président du Conseil, et représentant du F.L.N. , de même qu'il a été convenu que les contacts soient officiels et secrets.

Aprés une discussion qui dura deux jours, la délégation française résuma les discussions qui eurent lieu entre les deux délégations dans le texte suivant : Conformément aux principes inclus dans le préambule de la constitution, l'Algérie sera dotée d'une large autonomie de gestion limitée á des compétences définies et comportant un éxécutif et un législatif. L'exécutif et le législatif algérien auront á connaitre de toutes les matiéres qui n'auront pas été déclarées comme relevant de la compétance commune. Les domaines de la compétence commune feront l'objet d'études, de discussions et de décisions en commun par un ou des organismes entre les Représentants du Gouvernement français et les Représentants de l'éxécutif algérien, selon les modalités á définir.

Seront déclarés relevant de la compétence commune :

I°) Les libertés publiques et les droits individuels
2°) Les questions militaires.
3°) Les affaires extérieures.
4°) La planification économique et les problémes financiers.

Notre délégation demanda si au cas ou ces principes de base étaient acceptés par nous, quelles seraient les phases pratiques par lesquelles nous passerions pour arriver aux négociations proprement dite. Ils aboutissent aprés discussion au schéma suivant :

I°) déclaration du Gouvernement français
2°) Réponse des Algériens.
3°) Le Gouvernement français autorise la négociation et désignent ses représentants officiels.
4°) Les Algériens répondent et désignent leurs représentants officiels

Quant á la période transitoire, qui séparent les négoci... des élections, la question de l'autorité chargée d'expédier ... affaires courantes sera discutée et éxaminée.

Les deux délégations conviennent qu'un pas vient d'être fait et que de sérieuses perspectives de paix s'ouvraient entre nos deux pays, conviennent de l'urgence de parvenir á unrésultat et se donne rendez-vous á partir du I5 Septembre.

£5e CONTACT._

Il eu lieu á Belgrade le 22 Septembre entre KHIDER ET LAMINE d'une part et Herbault d'autre part.

Herbault reprend la thése française á savoir :

I°) Large autonomie de gestion pour le peuple algériên avec éxécutif et législatif pour les questions de compétences algériennes

2°) Liens institutionels et constitutionels pour les questions de compétences communes. Notre délégation explique que préalablement á toute discussion sur le fond, la condition siné-quahon éxigée par Le peuple algérien en guerre pour sa libération est la " Proclamation de l'indépendance "

Herbault propose alors le " Droit du peuple algérien á disposer de lui-même " , déclare qu'á l'extrême rigueur, cette proposition pourrait constituer le cadre d'une négaciation sur le fond; mais - ajoute t-il - il devait en référer á ses amis.

Notre délégation maintient le préalable de la proclamation de l'indépendance.

Herbault propose de contacter ses amis et de rendre la réponse le plus rapidement possible.

Les contacts furent rompus par l'arrestation de Benbella et les 4 fréres. Ainsi prend fin la premiére étape des contacts entre les représentant du Gouvernement Guy Mollet et le F.L.N.

==========

LA 2e PHASE DES CONTACTS.

Lorsque le gouvernement Bourgés-Maunoury fut constitué; il essaya d'entrer en contact avec les représentants du F.L.N. á Paris en vue d'une rencontre éventuelle perméttant au Gouvernement de connaitre les intentions du Front concernant le réglement du conflit algérien. Boumendjel fut á plusieur reprises contactés á cet effet. Celui-ci d'accord avec la F.P. répondit á l'envoyé du Gouvernement "Les dirigeants du F.L.N. n'accepteraient de prendre contact avec le Gouvernement Français, que dans le cas ou celui-ci désignerait á cet effet un, ou plusieurs émissaires officiels munis de pouvoirs écrits et signés du Président du Conseil." Ceci se passait le 30 Juin I957.

Le 2 Juillet dans la soirée, sans ~~quelconque~~ rendez-vous

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

Boumendjel recevait la visite de Geau-Brissonière, accompagné du député mendésiste Rolland. Il lui faisait part :

I - Le gouvernement venait de désigner Mr. G.B. comme délégué á la C.I.S.L.

2 - Bourgés-Maunoury demandait personnellement á ce qu'un contact fut pris á l'accasion de ce congrés entre les dirigeants du F.L.N. et Mr. G.B.

3 - G.B. serait muni d'un pouvoir signé Bourgés l'accréditant auprés des dirigeants du F.L.N.

4 - G.B. prendrait l'avion demain pour Tunis via Alger

5 - G.B. demandait á Boumendjel de faciliter la mission de G.B. en contactant les responsables du Front á Tunis.

Le 8 Juillet Boumendjel reméttait á Foudil émissaire du gouvernement un mot pour Rachid lui demandant de se faire présenter la procuration écrite qui doit offrir toute garantie.

La Iere rencontre eu lieu le 8 Juillet entre G.B. d'une part et Rachid et Ait Ahcéne d'autre part.

G.B. selon Ait Ahcéne conçoit le processus des contacts comme suit :

I - Phase actuelle de prise de contact en vue de préparer une rencontre á un degré assez élévé dans un pays neutre á choisir.

2 - Cette rencontre contituerait une 2e phase Elle pourrait se faire dans un Pays neutre

3 - Si ces conversations aboutissent á un accord, il y aura alors la 3e phase qui, elle, pourra être publique et officielle

Mr. G.B. était porteur de 2 lettres l'une de Gorse (trés floue) la 2e signée de Ballouche.

Au cours des conversations Ait Ahcéne faisait remarquer que le préalable de l'indépendance était pour nous quelque chose de capital sans lequel rien ne pouvait être fait. G.B. répondit " Que penseriez-vous d'une déclaration officielle disant que l'Algérie serait indépendante au bout d'un certain temps."

Cette Iere phase des contacts a été interrompue par l'arrestation de Chaker et l'indiscrétion de certaine presse française.

De retour á Pabis, G.B. a prévenu Boumendjel qu'il ne pouvait pas être au rendez-vous de Tunis du Vendredi I9 Juillet au Majestic; laissant entrevoir que les demandes de contacts seraient reprises par Bourgés aprés le decret de cloture du Parlement

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المرجع: الأرشيف الوطني

الملحق رقم 6)

التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة الجزائرية

فرحات عباس	رئيسل
كريم بلقاسم	نائبا للرئيس ووزيرا للشؤون الخارجية
أحمد بن بله	نائبا للرئيس
محمد خيضر	وزير دولة
حسين آيت أحمد	وزير دولة
محمد بوضياف	وزير دولة
رابح بطاط	وزير دولة
محمدي السعيد	وزير دولة
عبد الله بن طوبال	وزيرا للداخلية
أمحمد يزيد	وزيرا للإعلام
عبد الحفيظ بوالصوف	وزيرا التسليح و الاتصالات العامة
عبد الحميد مهري	وزيرا الشؤون الاجتماعية و الثقافية
أحمد فرانسيس	وزيرا الشؤون الاقتصادية و المالية

الملحق رقم (7)

التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

بن خده بن يوسف	رئيسل
كريم بلقاسم	نائبا للرئيس ووزير الداخلية
أحمد بن بله	نائب الرئيس
محمد بوضياف	نائب الرئيس
محمد خيضر	وزير دولة
حسين آيت أحمد	وزير دولة
رابح بطاط	وزير دولة
محمدي السعيد	وزير دولة
عبد الله بن طوبال	وزيرا للداخلية
سعد دحلب	وزير الشؤون الخارجية
أمحمد يزيد	وزيرا للإعلام
عبد الحفيظ بوالصوف	وزيرا التسليح و الاتصالات العامة

الملحق رقم (8)

بيان الأسلحة و الذخيرة لشهر ماي 1959

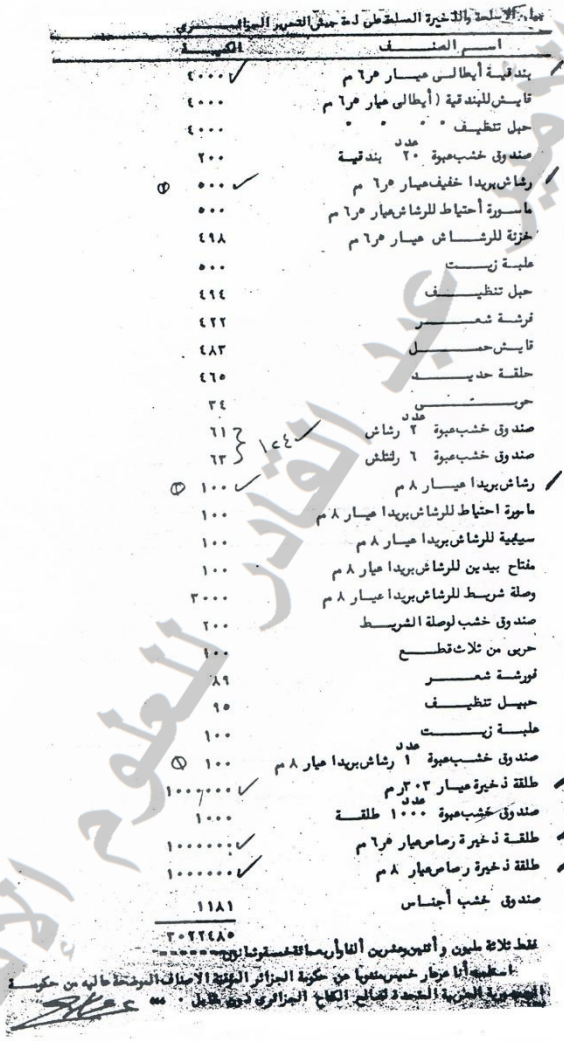

جرد الأسلحة والذخيرة المسلمة على إثر جدول التفتيش الميداني

اسم الصنف	الكمية
بندقية أبطالي عيار ٦ر٥ م	٤٠٠٠
قابض للبندقية (أبطالي عيار ٦ر٥ م	٤٠٠٠
حبل تنظيف	٤٠٠٠
صندوق خشب عبوة ٢٠ بندقية	٢٠٠
رشاش بريدا خفيف عيار ٦ر٥ م	٥٠٠
ماسورة أحتياط للرشاش عيار ٦ر٥ م	٥٠٠
خزنة للرشاش عيار ٦ر٥ م	٤٩٨
علبة زيت	٥٠٠
حبل تنظيف	٤٩٤
فرشة شعر	٤٢٢
قابض حمل	٤٨٣
حلقة حديد	٤٦٥
حربة	٣٤
صندوق خشب عبوة ٢ رشاش	٦١
صندوق خشب عبوة ٦ رشاش	٦٣
رشاش بريدا عيار ٨ م	١٠٠
ماسورة احتياط للرشاش بريدا عيار ٨ م	١٠٠
سيكية للرشاش بريدا عيار ٨ م	١٠٠
مفتاح بيدين للرشاش بريدا عيار ٨ م	١٠٠
وصلة شريط للرشاش بريدا عيار ٨ م	٣٠٠٠
صندوق خشب لوصلة الشريط	٢٠٠
حربة من ثلاث قطع	١٠٠
فرشة شعر	٨٩
حبيل تنظيف	٩٥
علبة زيت	١٠٠
صندوق خشب عبوة ١ رشاش بريدا عيار ٨ م	١٠٠
طلقة ذخيرة عيار ٣٠ ٣ر٧ م	١٠٠٠٠٠٠
صندوق خشب عبوة ١٠٠٠ طلقة	١٠٠٠
طلقة ذخيرة رصاص عيار ٦ر٥ م	١٠٠٠٠٠٠
طلقة ذخيرة رصاص عيار ٨ م	١٠٠٠٠٠٠
صندوق خشب أجناس	١١٨١
	٣٠٢٢٤٨٥

فقط ثلاثة ملايين و أثنين وعشرين ألفا و مائتين وخمسة وثمانون

استلمت أنا عريف خبير معين من حكومة الجزائر الوثيقة الامضاء الموضحة عاليه من حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجزائر في ... 00 أفريل

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

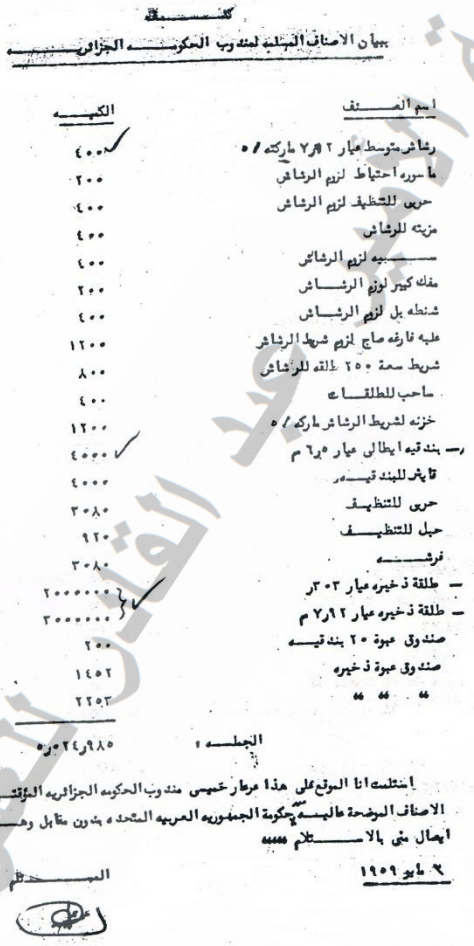

كشـــــف

بيان الاصناف المطلوبة لمندوب الحكومـــــة الجزائرية

اسم الصنف	الكمية
رشاش متوسط عيار ٧٫٩٢ ماركة ٥/٥	٤٠٠
ماسورة احتياط لزوم الرشاش	٢٠٠
حربي للتنظيف لزوم الرشاش	٤٠٠
مزيته للرشاش	٤٠٠
ـــــــبه لزوم الرشاش	٤٠٠
مفك كبير لوزم الرشـــاش	٢٠٠
شنطه بل لزوم الرشـــاش	٤٠٠
علبه فارغه صاج لزوم شريط الرشاش	١٢٠٠
شريط سعة ٢٥٠ طلقه للرشاش	٨٠٠
صاحب للطلقـــات	٤٠٠
خزنه لشريط الرشاش ماركه ٥/٥	١٢٠٠
بندقيه ايطالي عيار ٦٫٥ م	٤٠٠٠
قابض للبندقيـــه	٤٠٠٠
حربي للتنظيـــف	٣٠٨٠
حبل للتنظيـــف	٩٢٠
فرشـــــه	٣٠٨٠
طلقة ذخيره عيار ٣٠٣ر	٢٠٠٠٠٠٠
طلقة ذخيره عيار ٧٫٩٢ م	٣٠٠٠٠٠٠
صندوق عبوة ٢٠ بندقيـــه	٢٠٠
صندوق عبوة ذخيره	١٤٥٢
" " "	٢٢٥٣
الجملـــه :	٩٨٥ر٢٤٠٣ر٥

استلمت انا الموقع على هذا مرطار خمسي مندوب الحكومه الجزائريه المؤقتـــه الاصناف الموضحة عاليه من حكومة الجمهوريه العربيه المتحده بدون مقابل وهـــذا ايصال مني بالاســـــتلام ....

٦ مايو ١٩٥٩

المســـتلم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المرجع : فتحي الديب:عبد الناصر و ثورة الجزائر، ص ص **708 – 709** .

الملحق رقم(9)

بيان الأسلحة و الذخيرة من جويلية إلى أوت 1959

GOUVERNMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE

MINISTER DE L'ARMEMENT
ET DU
RAVITAILLEMENT GENERAL.

OPERATION "JUIN"

Matériel déchargé à Alexandrie le 17 Juin 59

Origine: U.S.A.

ARMES:

- P.M. Thompson II/43	2.000
- Carabine U.S. 7/62	4.000
- Fusils U.S. Riffle 7/62	20.000
- Fusils S-A Garant 7/62	2.000
Mitrailleuses légères 7/62 (refroid. air)	I.000
- Mitrailleuses lourdes (7/62 (" eau)	300
- Mitrailleuses lourdes I2/7	50
- Mortiers de 60 KMT	I.000
- Mortiers de 8I KMT	200
- Canons 57 SR	300
- Canons 75 SR	I00

MUNITIONS:

- 7/62 U.S. Riffle	9.600.000
- 7/62 U.S. X T II	I.600.000
- II/43	I.200.000
- I2/7	400.000
- Obus de 60 Shell US	I50.000
- Obus de 8I	30.000
- " de 57 SR	30.000
- " de 75 SR	I0.000

MATERIEL:

- Emetteur-Radio "Wireless Set"	40

استلمت الاسلحة والذخيرة والعتاد المذكور بعاليه من حكومة الجمهورية العربية المتحدة لصالح حرب التحرير في الجزائر وهذا أيصال على بذلك . ""

١٩٥٩/٧/٢٦

رعاه الخيس

G.P. R.A. M.A.R.G.

POSTE DE MARSA MATROUH

ENTREES MATERIELS ITALIENS DU I7/6 au 20/7/59.

MITRAILLE USES ITALIENNES BREDDA 8/mm	=	368
FM BREDDA 6/5	=	660
CARTOUCHES 8/mm	=	7.000.000 Balles

CANONS RECHANGE MITRAILLEUSES BREDDA	=	368
TREPIEDS " "	=	368
BOITES PORTES BANDES "	=	736
CANONS RECHANGE FM BREDDA	=	660
CHARGEURS FM BREDDA	=	660

Fait à M. Matrouh, le 2I/7/59
Le Responsable du Centre Egypte:

.....

استلمت الاسلحة والذخيرة والعتاد المذكور بحاليه من حكومة الجمهورية العربية المتحدة لصالح حرب التحرير في الجزائر وهذا أيصال على بذلك . ""

١٩٥٩/٧/٢٦

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كشف

بيان الاسلحة والذخيرة المسلمة لطن ذمة جيش التحرير الجزائري

أسم الصنف	الوحدة	الكمية
طوربيد منجالور صاج طول ١½ متر معبأ	عدد	٢٧٠٠
فتيل أمان	متر	٢٠٠٠
مفجر طرقي ٨/	عدد	٢٧٠٠
صندوق خشب	عدد	٣
فقط سبعة آلاف وأربعمائة وثلاثة لاغير		٧٤٠٣

أستلمت أنا عرعار خميس مندوبا عن حكومة الجزائر المؤقتة الاصناف الموضحة عاليه من حكومة الجمهورية العربية المتحدة لصالح الكفاح الجزائري دون مقابل .

٥٩/٦/١٠

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

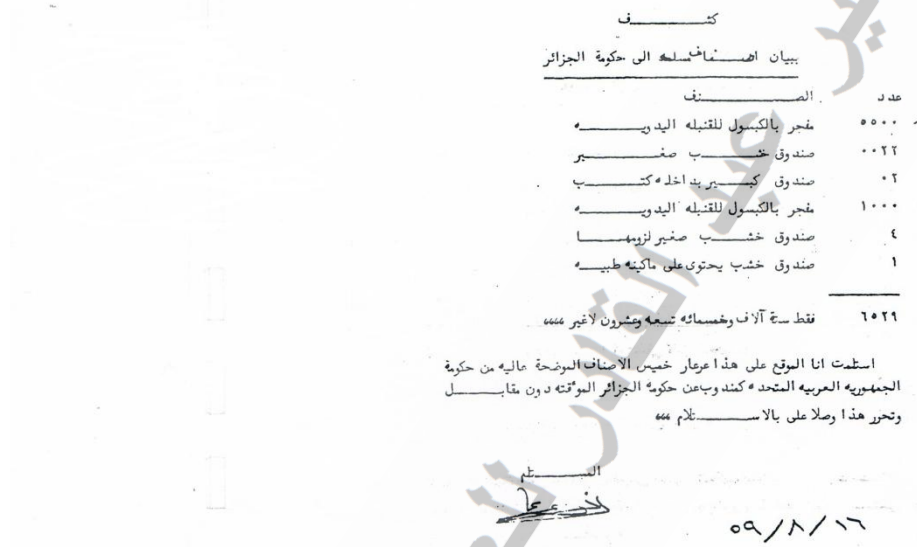

كشـــــــف

بيان الاسلحة المرسلة الى حكومة الجزائر

عدد	الصنف
٥٥٠٠	مفجر بالكبسول للقنبلة اليدوية
٠٠٢٢	صندوق خشب صغير
٠٢	صندوق كبير يدخل كتب
١٠٠٠	مفجر بالكبسول للقنبلة اليدوية
٤	صندوق خشب صغير لزومها
١	صندوق خشب يحتوي على ماكينة طبية
٦٥٢٩	فقط ستة آلاف وخمسمائة تسعة وعشرون لاغير

استلمت انا الموقع على هذا عرعار خمس الاصناف الموضحة عاليه من حكومة الجمهورية العربية المتحدة كمندوب عن حكومة الجزائر المؤقتة دون مقابل

وتحرر هذا وصلا على بالاستلام

المستلم

٥٩/٨/١٦

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المرجع : فتحي الديب:عبد الناصر و ثورة الجزائر، ص ص 710 – 713 .

الملحق رقم(10)

بيان الأسلحة و الذخيرة من أكتوبر 1959

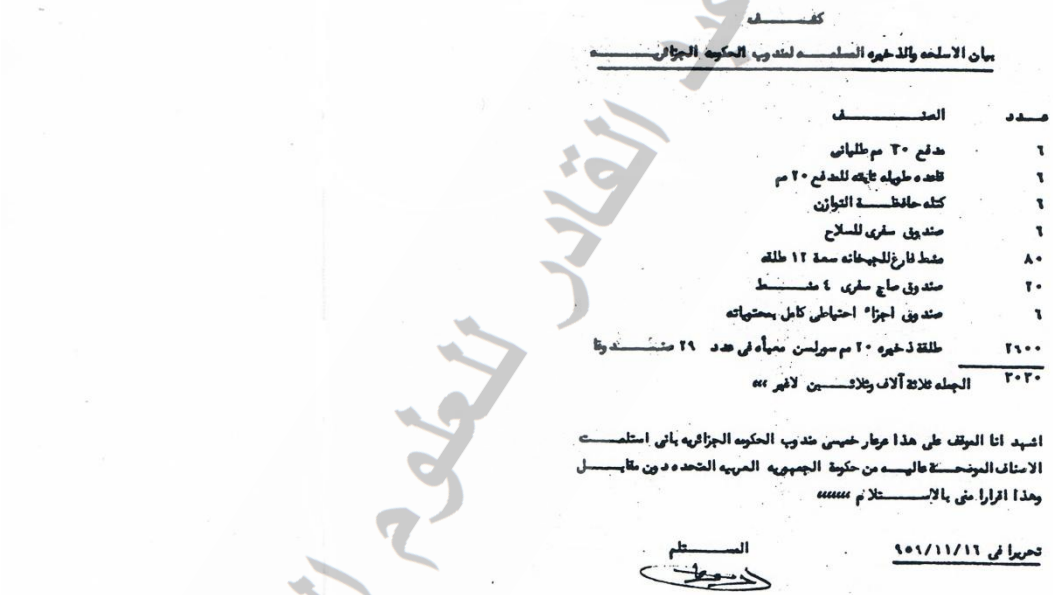

كشـــــف

بيان الاسلحه والذخيره المسلمـــه لمندوب الحكومه الجزائريـــــه

عـــدد	الصنـــــف
٦	مدفع ٢٠ مم طلياني
٦	قاعده طوبجه ثابته للمدفع ٢٠ مم
٦	كتله حافظـــة التوازن
٦	صندوق سفري للسلاح
٨٠	مشط فارغ للجهخانه سعة ١٢ طلقه
٢٠	صندوق صاج سفري ٤ مشـــط
٦	صندوق اجزاء احتياطي كامل بمحتوياته
٢٦٠٠	طلقة ذخيره ٢٠ مم سوريلسن معبأه في عدد ٢٩ صنـــدوقا
٣٠٣٠	الجمله ثلاثة آلاف وثلاثـــين لاغير »«

اشهد انا الموقع على هذا عطار خميسي مندوب الحكومه الجزائريه باني استلمـــت الاصناف الموضحـــة عاليـــه من حكومة الجمهوريه العربيه المتحده دون مقابـــل وهذا اقرارا مني بالاســـتلام »«

تحريرا في ١٩٥٩/١١/١٦ المســـتلم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

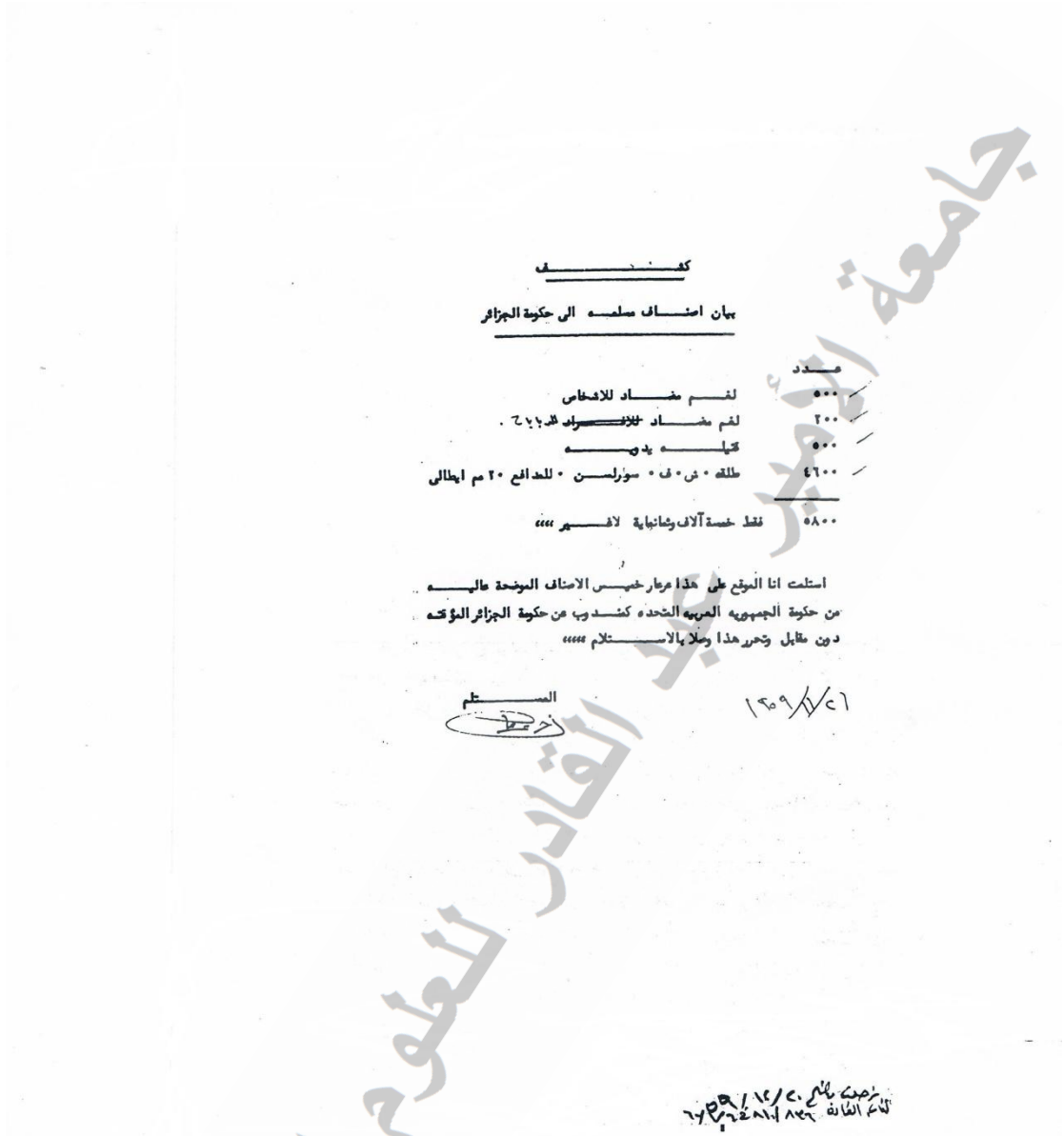

كشـــــــــف

بيان اصنـــاف مسلمـــه الى حكومة الجزائر

عـــدد	
٥٠٠	لغـــم مضـــاد للاشخاص
٢٠٠	لغم مضـــاد للدبابات .
٥٠٠	قنبلـــــه يدويـــــه
٤٦٠٠	طلقه ٠ ش ٠ ف ٠ سوارلســـن ٠ للمدافع ٢٠ مم ايطالى
٥٨٠٠	فقط خمسة آلاف وثمانمائة لاف ـــير """

استلمت انا الموقع على هذا مرفق خمـــس الاصناف الموضحة عاليـــه من حكومة الجمهوريه العربيه المتحده كشـــدوب من حكومة الجزائر المؤقته دون مقابل وتحرر هذا وصلا بالاســـــتلام """

المســـــتلم

١٩٥٩/١/٢١

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المرجع : فتحي الديب:عبد الناصر و ثورة الجزائر، ص ص **714 – 715** .

قائمة البيبلوغرافيا

(المصادر و

المراجع)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر و المراجع

. الوثائق:

الوثائق الغير منشورة

1. **بيان الإعلان عن الحكومة المؤقتة**: الأرشيف الوطني الجزائري، العلبة رقم 005، الملف رقم 03، الوثيقة رقم 004.

2 . **تقرير حول مسألة الحكومة المؤقتة** : الأرشيف الوطني الجزائري، العلبة رقم 004، الملف رقم 02، الوثيقة رقم 053.

3 . **تقرير حول بداية الاتصالات بين جبهة التحرير الوطني و الحكومة الفرنسية** : الأرشيف الوطني الجزائري. العلبة رقم 004، الملف رقم 02، الوثيقة رقم 053.

4. **بحث حول أهمية الاعتراف بالحكومة المؤقتة** : الأرشيف الوطني الجزائري، العلبة رقم 006، الملف رقم 06، الوثيقة رقم 001.

الوثائق المنشورة:

1. **لائحة 28 أوت 1957** : منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

2. **التشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

3. **قائمة الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة** ، محمد بجاوي : الثورة الجزائرية و القانون .

4. **نص أول تصريح أدلى به الرئيس فرحات عباس**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

5. **مذكرة من الحكومة المؤقتة إلى جمال عبد الناصر تبين فيها أهمية اعترافه بالحكومة المؤقتة**: توفيق المدني: مذكرات.

6. **مذكرة من الحكومة المؤقتة إلى جمال عبد الناصر ترجو فيها تقديم الدعم المادي و المعنوي**: توفيق المدني: مذكرات.

7. **خلاصة ضبط جلسة لجنة التنسيق و التنفيذ في اجتماع 9 سبتمبر 1958**: محمد بجاوي : الثورة الجزائرية و القانون .

8 . **كشوفات حول كمية الأسلحة و الذخائر المقدمة من الحكومة المصرية للحكومة المؤقتة**. فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر.

. الشه.ادات:

1 . أحمد (منصور): **أحمد بن بله يكشف عن أسرار ثورة الجزائر** ، ط 1؛ دار ابن الحزم ، بيروت. 2007.

2 . بن جديد (الشاذلي): **مؤامرة العقداء لم تكن تنازعا على السلطة أو صراع عُصب** . الخبر الأسبوعي.

3 . عمار بن عودة: **شهادة حول مؤامرة العموري**، الشروق أون لاين. 2008 .

4 . خان (الأمين): **رسالة نوفمبر ... النصر أو الاستشهاد، مجلة أول نوفمبر**، العددان 157 / 158.بتاريخ 1997.

5 . حمروش (أحمد) : **ذكري عبد الناصر و أحرار العالم** ، مجلة الفكر العربي . 29 / 9 / 2008.

6. مهري (عبد الحميد مهري) : **مقابلة شخصية** ، الجزائر .2011 .

7. منجلي (علي) : **قصة الخلاف بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة** ، جريدة الشعب ، العدد 6767 ، بتاريخ 28 جويلية 1985 ،دار البعث . قسنطينة.

8. محمد حسين هيكل: **لقاء مع مصر و الثورة الجزائرية وأزمات ما قبل العدوان الثلاثي**، 1 / 5 / 2008.

. المذكرات:

1. الديب (فتحي): **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دط، دار المستقبل العربي، القاهرة. 1984.

2. الزبيري (الطاهر) : **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929 . 1962** ، دط ، منشورات ANEP ، وحدة الرويبة .2008 .

3 .(.....): **نصف قرن من الكفاح " مذكرات قائد أركان جزائري"**، ط . 1. الشروق للإعلام و النشر. الجزائر . 2011. ص 47.

4. المدني (أحمد توفيق): **حياة كفاح" مع ركب الثورة التحريرية"**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر .ج3 .1982 .

5 . بن بله (أحمد) : **مذكرات أحمد بن بلة** ، ترجمة العفيف الأخضر ، ط . 2 ، دار الآداب ،بيروت . 1979 .

6 . بن طوبال (عبد الله) : **مذكرات " الثغرات و الانحرافات "**، لتريين أون لاين.

7. بوداود (عمر) : **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني " مذكرات مناضل"** ، ت أحمد بن محمد بكلي ، دار القصبة للنشر . الجزائر . 2008 .

8 . ديغول (شارل) : **مذكرات "الأمل التجديد 1957.1962"**،ت سموحي فوق العادة . منشورات عويدات .بيروت .

9 . سعيداني (الطاهر) : **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض"مذكرات مجاهد** "، ط .1. دار الأمة . الجزائر . 2001 .

10 .كافي (علي): **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 . 1962** ، دط ، دار القصبة . قسنطينة .

. المصادر و المراجع باللغة العربية :

1. إبراهيم (حافظ): **أمن مصر القومي في عصر التحديات** ،ط . 1، مركز الأهرام للترجمة والنشر . القاهرة . 1987.

2 . (أحمد مسعود) سيد علي : **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960 . 1962**، دار الحكمة . الجزائر .2010.

3 . أوعيسى (رشيد): **حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين** ،دار القصبة للنشر . الجزائر.2010 .

4 . بجاوي (محمد) : **الثورة الجزائرية و القانون 1960 . 1961** ، ط .2 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر. 2005 .

5 . بشيري (أحمد) : **الثورة الجزائرية و الجامعة العربية** ، منشورات ثالة . الجزائر.2005 .

6 . مصطفي بن عمر : **الطريق الشاق للحرية** ، دار هومة ، الجزائر.2007 .

7 . بن خده (بن يوسف) : **اتفاقيات إيفيان**، ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . 2002.

8 . (.....): **شهادات ومواقف**، ط .1، شركة دار الأمة، الجزائر. 2007 .

9 . بوحارة (عبد الرزاق): **منابع التحرير" أجيال في مواجهة القدر"** ، ترجمة صالح عبد النوري. دار القصبة للنشر . الجزائر . 2006 .

10. بوعزيز (يحي): **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين** ،ط .2 ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد .1996 .

11 . جلسي(جوان) : **الجزائر الثائرة**، ت صدقي أبو طالب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة. 1966.

12. حربي (محمد) : **جبهة التحرير الوطني" الأسطورة و الواقع** "، ت كميل قيصر داغر. ط .1 ، مؤسسة الأبحاث العربية ، لبنان . 1983.

13 . عيسي دباج : **موسوعة القانون الدولي أهم الاتفاقيات والقرارات والبيانات و الوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام** ، مج .1 ، ط .1. دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان .2003 .

14. الدبش (إسماعيل) : **السياسية العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954 . 1962** ، دط ، دار هومة . الجزائر . 2003 .

15. دحلب (سعد): **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية .الجزائر .2007 .

16. رمضان (عبد العظيم): **ندوة ثورة يوليو و العالم العربي** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر . 1993 .

17. الزبيري (محمد العربي): **تاريخ الجزائر المعاصر 1954 . 1962** ،ج . 2 ، منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق . 1999.

18. شرفي (عاشور): **قاموس الثورة الجزائرية (1954 . 1962)**، ت عالم مختار، دار القصبة للنشر. الجزائر. 2007.

19. العايب (معمر): **مؤتمر طنجة المغاربي** ، دار الحكمة ، الجزائر. 2010.

20. عباس(محمد): **الثورة الجزائرية "نصر بلا ثمن " 1954 . 1962** ،دار القصبة للنشر. الجزائر.

21 . (.....): **نداء الحق** ، دار هومة ، الجزائر . 2001 .

22 . (.....): **رواد الوطنية** ، مطبعة دحلب . الجزائر .

23 .(.....): **اغتيال حلم** ، دار هومة ، الجزائر. 2004 . ص286.

24 . عباس (فرحات) : **ليل الاستعمار** ، دط ، منشورات الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار ، الجزائر. 2005 .

25 . فاضلي (إدريس) : **حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954 . 1962** ، دط ؛ ديوان المطبوعات الجماعية : الجزائر ، 2004 .

26 . المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957.1958**،دط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر .2007 .

27 . المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: **الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962**، دراسات وبحوث الملتقي الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية،دط ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر. 1998.

28 . المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 : **الدعم العربي للثورة الجزائرية** ، دط ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر .2007 .

29 . الميلي (محمد) : **مواقف جزائرية** ، ط1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر. 1984.

30 . مالك (رضا) : **الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956.1962** ،ط2 ، دار الفارابي ، بيروت .2003 .

31 . هيكل (محمد حسين): **قصة السويس آخر المعارك في عصر العمالقة**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر . ط 2 . 1982 .

32 . هشماوي (مصطفي) : **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**،دط ؛ دار هومة ، الجزائر. 2002.

. المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

1_ABBAS(Ferhat) : **Autopsie d'une guerre**, Presse Cameron : France, 1981.

2_ Alistair(Horne) : **Histoire de la guerre d'Algérie**, ED Alban Michel : Paris ,1980.

3_BENKHEDA (Ben youcef) : **l'Algérie à l'indépendance (la crise de 1962)** , Ed dahlab : Alger , 1997 .

4_ Benjamin Stora Et Zakia Daoud **: Ferhat Abbas une autre Algérie,** Ed Casbah , Alger .1995.

5_ BJAOUI (Mohamed) : **Vérités sur la révolution Algérienne**, édition Gallimard, Paris, 1970.

6_ Duchemin(Jacques) : **Histoire du FLN**, éditions Mimouni : Alger.

8_ Harbi(Mohamed) : **Les Archives de la révolution algérienne**, les éditions jeune Afrique.

9_ Harbi (Mohamed) Et Gilbert Meynier **: Le FLN Document et Histoire** , éditions casbah : Alger, 2004 .

10_ Meynier(Gilber) : **Histoire Intérieure du FLN**, éditions casbah , Alger .

11_Teguia(Mohamed) : **L'Algérie EN Guerre** , OPU : Alger.

. المقالات:

1. الريادي (جمال الدين): **أضواء على كفاح الجزائر** ، المجلة المصرية للعلوم السياسية، دون عدد، تصدر عن الجمعية المصرية للعلوم السياسية: القاهرة.

2. الدبش (إسماعيل):**المواقف العربية اتجاه الثورة الجزائرية** ، مجلة العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،عدد1، تصدر عن معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر. 1994.

3 . العايب (معمر): **مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار الغربي في المغرب العربي؟** مجلة الراصد ، عدد 2 ، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.الجزائر. 2002.

4 . العربي (إسماعيل): **مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة من لجنة التنسيق و التنفيذ إلى الحكومة المؤقتة**، الباحث، عدد 4، ، تصدر عن مجلة التاريخ التابعة للمديرية المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي الجزائري . نوفمبر 1986 .

5. قنان (جمال): **نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني**، مجلة الذاكرة، العدد 4، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة، تصدر دوريا عن المتحف الوطني للمجاهد، 1996 . 1417.

6. لميش (صالح) ، **الدعم العربي للثورة الجزائرية** ، محاضرات ألقيت لطلبة الماجستير ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة . 2008 . 2009.

7 . المتحف الوطني للمجاهد : **انبعاث معالم الدولة الجزائرية من جديد، مجلة أول نوفمبر**، العددان 157و158، سنة 1997.

. الوسائل الجامعية:

1. بن فليس (أحمد)، **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958 . 1962**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية.جامعة الجزائر،1985 .

2 . بوضربة (عمر) : **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958 . 1962**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر .جامعة الجزائر ، 2002.

3 . السائح (سليم): **العقيد محمد العموري (1929 . 1959) "مسار ومصير"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة.2010 . 2011.

4 . (شتواح) حكيمة: **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية .قسم التاريخ. جامعة الجزائر.

5 . صغير (مريم) : **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954.1962** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر.2003 . 2004.

6. غيلاني (السبتي) : **علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر . جامعة الحاج لخضر . باتنة . 2010 . 2011.

. الجرائد و المجلات :

1. **تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و مسألة السلطة أثناء حرب التحرير الوطني**: مجلة الجيش، عدد 508 . تصدر عن المركز التقني للاتصال و الإعلام و التوجيه . نوفمبر 2005 .

2 . **في ذكرى إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** : مجلة الجيش عدد 398، تصدر عن مديرية الاتصال و الإعلام و التوجيه. سبتمبر 1996.

3. **جريدة الشعب**: العدد 6767، بتاريخ 28 /7 / 1985.

4 . **الشروق أون لاين**: 13 / 12 / 2008.

5 . **جريدة المجاهد**، الأعداد:

المجاهد: بتاريخ 17/ 12 / 1955.

المجاهد: العدد 8، بتاريخ 5/ 8 / 1957.

المجاهد: العدد 9، بتاريخ 27 / 03 /1961.

المجاهد: عدد 11 ،بتاريخ 1 / 11 / 1957 .

المجاهد: عدد 13، بتاريخ 1 / 12 / 1957.

المجاهد: عدد 14، بتاريخ 15 / 12 / 1957.

المجاهد: عدد17، بتاريخ 1 / 2 /1958.

المجاهد: عدد خاص، 19 /9 / 1958.

المجاهد: عدد 30، تاريخ 10/10 / 1958.

المجاهد: عدد 33، بتاريخ 8 /12/ 1958.

المجاهد: عدد 36 بتاريخ 6 / 2 / 1959.

المجاهد: العدد 42 ، بتاريخ 18 / 5 / 1959 .

المجاهد: عدد 44، بتاريخ 14 / 6 / 1959.

المجاهد: عدد 46 ، تاريخ 13 / 7 / 1959.

المجاهد: عدد 48، بتاريخ 10 / 8 / 1959.

المجاهد: عدد 53، بتاريخ 19 / 10 / 1959.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المجاهد: عدد 57، بتاريخ 15 / 12 / 1959.

المجاهد: عدد 66 ، بتاريخ 18 / 4 / 1960.

المجاهد: عدد 74، بتاريخ 8 / 8 / 1960.

المجاهد: عدد 76 ، بتاريخ 2/ 1 / 1961.

المجاهد: عدد 78 ،3 بتاريخ 3 / 10 / 1960.

المجاهد: عدد 80، بتاريخ 17 / 10 / 1960.

المجاهد: العدد 82، بتاريخ 14 / 11 / 1960.

المجاهد: عدد 87، بتاريخ 10/ 11/ 1961.

المجاهد :عدد 90 ، بتاريخ 27 / 2 / 1961.

المجاهد :عدد 93، بتاريخ 10 / 4/ 1961 .

المجاهد: عدد 96، بتاريخ 22 / 5 / 1961.

المجاهد: عدد 100، بتاريخ 17 / 7 / 1961.

المجاهد: عدد 101، بتاريخ 31 / 7 / 1961.

المجاهد: عدد 106، بتاريخ 9 / 10 / 1961.

المجاهد : عدد 107، بتاريخ 1/ 11/ 1961 .

المجاهد:العدد 113، بتاريخ 22 / 1 / 1962.

المجاهد: عدد 112، بتاريخ 28 / 8 / 1961.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المجاهد: عدد 116، بتاريخ 9 / 3 /1962.

المجاهد: عدد 117، بتاريخ 20 / 4 / 1962.

المجاهد: عدد 118، بتاريخ 21 / 4 / 1962.

مواقع الانترنيت:

1_http://sh22y.com

2_ http://elw3yalarabi.org

3_ http://nasser.bibalex.org

4_ http://nasser.bibalex.org

5_ http://alrgal.com

6_ http://www.latribuneonline.com

7_ www.echoroukonline.com

8_ http://www.elkhabar.com

9_ http://www.alfikralarabi.org

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهارس

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس أسماء الأعلام

الاسم	الصفحة
(أ)	
الشيخ البشير الإبراهيمي	14
باهي الأدغم	52
رشاد أدهم	108
قائد أحمد	42 . 40 . 32 . 29
حسين الأحول	47
مصطفي الأشرف	73 . 70 . 63 . 59 . 50 . 66
مصطفي اسطنبولي	17
محمد أبو الفتوح	108
بوعالم أوصديق	36
عمر أوصديق	36 . 28 . 17
عمر أوعمران	73 . 16 . 15 . 9
حسين آيت أحمد	80 . 74 . 69 . 66 . 48 . 17 . 9
(ب)	
محمد البجاوي	28
محمد بجاوي	20
فقيه البصري	51
رابح بطاط	74 . 69 . 66 . 48 . 17 . 9
أحمد بلا فريج	51
مبروك بلحسين	28
كريم بلقاسم	42 . 41 . 40 . 35 . 34 . 27 . 26 . 22 . 17 . 16 . 15 . 11 . 9 . 73 . 72 . 61 . 60 . 59 . 58 . 57 . 56 . 54 . 52 . 48 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

	102 . 101 . 78 . 77
علي بلهوان	51
عبد الله بلهوشات	58 . 56
بليزان(جنرال)	42
موسى بن أحمد	46 . 35
مهدي بن بركة	51
بن يوسف بن خده	64 . 46 . 45 . 43 . 40 . 35 . 34 . 28 . 17 . 9 . 5 . 4 . 73 . 72 . 65
عبد الله بن طوبال	56 . 45 . 42 . 41 . 29 . 27 . 26 . 17 . 16 . 15 . 9 . 4 . 100 . 61 . 60 . 60 . 59
أحمد بن بله	51 . 50 . 48 . 47 . 46 . 45 . 44 . 17 . 11 . 9 . 7 . 4 . 3 . 73 . 72 . 71 . 71 . 70 . 69 . 69 . 68 . 67 . 53 . 53 . 111 . 97 . 96 . 94 . 93 . 76 . 74 . 74
مصطفى بن بوالعيد	48
محمد بن تفتيفة	44
مصطفى بن حليم	99
أحمد بن الشريف	59 . 30
محجوب بن الصديق	51
سعود بن عبد العزيز	84
بن علا	74 . 73 . 45
محجوب بن علي	58
عمار بن عودة	59 . 56 . 55 . 53 . 42
العربي بن مهيدي	110 . 48
محمد الصديق بن يحي	78 . 45 . 42 . 41 . 40 . 38 . 34 . 28
صالح بن يوسف	93 . 81 . 72 . 58
عبد الحفيظ بوالصوف	60 . 60 . 59 . 55 . 51 . 29 . 27 . 26 . 17 . 16 . 9 . 7 . 97 . 63 . 63 . 62

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

صالح بوبنيدر	73
بورقيبة(لحبيب)	77 . 76 . 67 . 58
عمر بوداود	45 . 34 . 32
عبد الرحيم بوعبيد	51
لخضر بوشامة	38
جيانريكو بوشي	39
محمد بوضياف	74 . 73 . 70 . 66 . 48 . 45 . 44 . 17 . 9
الطيب بولحروف	42 . 40 . 39
سي محمد بوقره	25
عمارة بوقلاز	59 . 56 . 55 . 10
جورج بومبيدو	39
هواري بومدين	44 . 58 . 55 . 42 . 32 . 31 . 29 . 28 . 27 . 25 . 11
أحمد بومنجل	90 . 78 . 51 . 40 . 39 . 38
علي بومنجل	9
محمد بونعامة	37
مختار بويزم	42
روبير بيون	42 . 41
جوزيف بيقار	75
رولان بيلي‌كار	42 . 41
الشيخ أحمد بيوض	44
كريستيان بينو	75
(ت)	
عبد السلام تازي	63
برنار تريكو	42
أحمد تليلي	51
عبد المالك تمام	28
عبد الرحمان بن سالم	30
ماوتسي تونغ	24

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فليب تيبو	42
(ج)	
لويس جوكس	42 . 41 . 40
جوهو(جنرال)	39
(ح)	
عبد القادر حاتم	80 . 64
مصالي الحاج	14 . 26
معمد حربي	72 . 5
الأمير الحسن	74 . 66
كمال الدين حسين	100
عبد القادر الحصار	44
سي الحواس	25
عباس حليم	95
سعيد حرموش	71
بومدين حميدو	44
(خ)	
محمد الخامس	77 . 66
الأمين خان	28 . 17
أمير علي أحمد خان	23
عبد الكريم الخطابي	56
عصام خليل	68
لطفي الخولى	48
الشيخ خير الدين	51
حسين خيري	94
محمد خيضر	83 . 75 . 74 . 73 . 69 . 66 . 48 . 47 . 17 . 9
(د)	
محمد الأمين دباغين	28 . 24 . 17 . 16 . 9
أحمد دراية	58 . 58 . 56

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عبد الحميد درنه	99
سعد دحلب	64 . 42 . 41 . 40 . 34 . 29 . 28 . 22 . 21 . 15. 9
سليمان دهيليس	55 .27
جين دوبرقلي	42 . 41
الجنرال دو كاماس	42 . 41
برنيو دولوس	42 . 41 . 39
فام فان دونغ	24
العقيد سقسن دي بازيس	42
فتحي الديب	75 . 71 . 68 . 67 . 61 . 60 . 59 . 53 . 52 . 47 . 5 . 4 107 . 101 . 97 . 96 . 78 .
الجنرال ديغول	77 . 43 . 41 . 38 . 37 . 25 . 18 . 12 . 11
(ر)	
شفيق رشيدات	23
عبان رمضان	29 . 10 . 9
روجي روت	44
(ز)	
الطاهر الزبيري	45 . 30 . 4
عز الدين زراري	71 . 36 . 36 . 32. 29
صالح زعموم	38 . 37
زيلر(جنرال)	39
(س)	
سالان(جنرال)	39
السامرائي	23
ياسف سعدي	73
الجمعي سعدية	56
أحمد سعيد	48 . 107 . 4
محمدي السعيد	101 . 74 . 73 . 72 . 57 . 56 . 55 . 45 . 34 . 28 . 27 . 11

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عزت سليمان	47
صالح السوفي	58 .56 .30
العيساني سوشي	56
كيم إيل سونغ	24
(ش)	
موسى شارف	36
عبد المجيد شاكر	51
شال (جنرال)	39
كلود شايجي	42 .41
سامي شرف	71
محمود شريف	101 .59 . 57 .52 . 28 . 27 .17 . 9
سالم شلبك	57
عبد الرزاق شنتوف	44
محمد شنتوف	28
أحمد الشيخ	44
(ص)	
علي صبري	72
شوقي مصطفاوي	44
الصغير مصطفاوي	42 .41
محمد عثمان الصيد	72
(ع)	
فرحات عباس	5 . 9 . 10 . 14 .15 . 16 . 17 .18 . 22 .23 . 26 . 27 . 29 .34 .38 . 51 . 53 .54 . 57 . 61 .62 . 63 . 64 . 66 .73 .74 . 97 . 101 .104 . 111
دينا عبد الحميد	94
بلعيد عبد السلام	44
جمال عبد الناصر	1 . 2 . 4 . 47 . 48 . 50 . 53 . 54 . 59 . 60 . 61 . 63 . 64 . 65 .67 .68 . 69 . 70 . 71 .72 .74 . 75 .75 . 76

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

	77 . 79 . 80 . 80 . 81 . 83 . 84 . 89 . 90 . 91 . 92 . 92 . 93 . 96 . 99 . 100 . 104 . 107 . 110 . 112
الحاج لخضر عبيدي	25 . 27
خميسي عرعار	101 . 102 . 104
محمد العموري	2 . 3 . 6 . 22 . 31 . 55 . 56 . 56 . 57 . 58 . 59 . 61 . 63 . 111
علاوة عميرة	7 . 26 . 28 . 62 . 63 . 62
العقيد عميروش	22 . 25
عواشرية	56 . 58 . 59
(غ)	
محمد الغسيري	62
غي مولي	50
(ف)	
عبد الرحمان فارس	44
علال الفاسي	51
فرانز فانون	28
منديس فرانس	49 . 108
أحمد فرانسيس	17 . 40 . 51 . 61 . 62 . 78
معمود فوزي	82 . 83 . 86
(ق)	
أبوبكر قاضي	45
ونيس القذافي	72
عمار قرام	57
محمود صالح الفلكي	49
محمود قنز	30
شكري القوتلي	84 . 100
(ك)	
إبراهيم كابوية	62

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كارنجيا	54
علي كافي	44 . 27 . 25 . 21 . 4
عبد المجيد كحل الرأس	71
شارل كونبق	44
شكري القوتلي	100 . 84
(ل)	
فانسان لبوري	42
لطفي (عقيد)	30 . 27 . 25
أوليفيي لونق	40 . 39
علي لونيسي	36
روجي ليونار	49
(م)	
سواحي مبارك	30
العقيد ماتون	38
أحمد مدغري	73
توفيق المدني	97 . 62 . 53 . 52 . 47. 28 . 26 . 17. 4
ديدوش مراد	48
محمد شريف مساعديه	58 . 56
رضا مالك	42 . 41
علي منجلي	40 . 32 . 42 . 29
جمال المنهوري	108
عبد الحميد مهري	61 . 54 . 51 . 26 . 22 . 17 . 9 . 5 . 4
الطيب مهيري	51
بروجي موريس	38
جان منوني	44
ايدير مولود	56 . 51 . 27
(ن)	
أحمد نواورة	59 . 58 . 56

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جواهر لال نهرو	92 . 80 . 83
إبراهيم النيال	97
(هـ)	
هوفر(وزير خارجية بريطانيا)	83
(و)	
محند والحاج	73
صالح الونشي	28
(ي)	
محمد يازورين	27
محمد يزيد	80 . 64 . 47 . 42 . 41 . 17

فهرس الأماكن و البلدان

اسم المكان	الصفحة
(أ)	
ابن باديس (معهد)	56
الاتحاد السوفياتي	82 . 29
إثيوبيا	87
أربعاء ناث إراثن	11

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الأرجنتين	92 . 85
الأردن	94 . 85. 23
الأورغواي	92
إسرائيل	49
الافروآسيوية	112 . 87 . 85 . 81 . 67 . 34 . 14
أفغانستان	87.85 . 82
أكرا	87
الإكوادور	82
ألمانيا الغربية	35 . 34 . 21
أمريكا اللاتينية	92
أندونسيا	87. 85 . 82. 23
أنغولا	23
أهرامات الجيزة	101
الأوراس	96 . 95
أولاد سيدي علي	56
آيت فراح	11
إيران	84 . 81
أيرلندا	85
ايجلي	12
ايفيان	80 . 79 . 78 . 69 . 44 . 43 . 42 . 40 . 37. 33 . 112
ايطاليا	85
(ب)	
باريس	77 . 75 . 68 . 66 . 41
باكستان	87 . 85. 82.23
باولا	83
باندونغ	112 . 80 . 14

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

البرازيل	92 . 85
برقة	93
بريطانيا	93 . 49 . 24
بريوني	83
بلاد القبائل	96 . 95
بلغراد	91
بنزرت	12
بنغازي	99
بودابست(إذاعة)	101
بورما	84 . 81
بومرداس	43
بيرو	85
بيروت	62
(ت)	
تايلاند	85 . 81
تطوان	9
تلمسان	73
تونس	8 . 11 . 14 . 15 . 23 . 27 . 28 . 30 . 36 . 36 . 39 . 43 . 44 . 47 . 53 . 54 . 59 . 61 . 63 . 65 . 68 . 69 . 72 . 73 . 78 . 79 . 83 . 86 . 101 . 89 . 91 . 93 . 103 . 110 . 114 . 115 .
تيزي وزو	11 . 32 . 73
(ج)	
الجزائر	8 . 9 . 10 . 12 . 15 . 16 . 18 . 19 . 20 . 22 . 25 . 31 . 32 . 37 . 38 . 40 . 42 . 44 . 45 . 48 . 50 . 51 . 53 . 58 . 63 . 68 . 69 . 70 . 72 . 73 . 74 . 76 . 80 . 81 . 82 . 83 . 84 . 85 . 86 . 87 . 89 . 90 . 91 . 93 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

	112 . 110 . 103 . 101 . 99 . 98 . 97 . 96 . 95 . 94 116 . 115 . 114 .
الجمهورية الشعبية الكورية	24
الجمهورية العربية	23 . 54 . 65 . 66 . 66 . 67 . 70 . 71 . 79 . 80 . 81 . 82
جمهورية مالي	24 . 58
(ح)	
الحبشة	89
الحنان (ميدان)	59
(خ)	
خطي شال وموريس	10 . 101
خليج كاب داجوا	96
(د)	
الداندان (سجن)	60
الدومينيك	85
الرباط	76
روشية نوار	43
(ز)	
الزاوية	99
(س)	
ساقية سيدي يوسف	11
السد العالي	49
سوريا	13 . 56 . 61 . 65 . 81 . 84 . 86 . 99 . 100
السودان	23 . 84 . 89
سطيف	14 . 62
السويس(قناة)	51 . 50 . 96
سويسرا	39 . 41 . 68 . 71
سيلان	84

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(ش)	
الشرق الأوسط	13
الشلف	73
الشيلي	82
(ص)	
الصخيرة	13
الصين الشعبية	103 . 80 . 29 . 24
الصومام (واد)	114. 62 . 58 . 28 . 26 . 14 .10 . 8 .7
(ط)	
الطاهرة (قصر)	76
طرابلس	112 . 94 . 74 . 72 . 71 . 45 . 44 . 42 . 33
طنجة	111 . 60 . 51 . 19 . 15 . 12
(ع)	
العراق	87. 85 . 82. 56 . 58 . 23 . 22
العربية السعودية	93 . 96 . 84 . 84 . 81 . 56 . 23
(غ)	
غابة أكفادوا	8
غانا	91. 89 . 88 . 23
غنيا	89 . 88. 23
(ف)	
فرنسا	34 . 33 . 30 . 28 . 22 . 19 . 18 . 16 . 13 . 12 . 66 . 62 . 55 . 51 . 49 . 49 . 43 . 41 . 39 . 36 . 35 . 87 . 86 . 85 . 84 . 82 . 80 . 79 . 78 . 77 . 74 . 69 116 . 113 . 99 . 94 . 93 . 92 . 91 . 90
الفلبين	85
فند الكونتينتال	16
فتنام الديمقراطية	80 . 24

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(ق)	
القاعدة الشرقية	11 . 55 . 56
القاهرة	10 . 13 . 14 . 15 . 22 . 23 . 27 . 47 . 48 . 49 . 50 . 51 . 52 . 53 . 54 . 56 . 58 . 61 . 63 . 64 . 65 . 67 . 70 . 71 . 73 . 77 . 78 . 80 . 81 . 82 . 83 . 84 . 89 . 92 . 94 . 102 . 107 . 113 . 114 . 116
قرية إفري أوزلاقن	8
قسنطينة	11 . 95 . 96
قصر الشلالة	14
(ك)	
الكاف (مدينة)	56 . 58 . 59 . 61
كندا	85
كوبا	82 . 85
كولومبيا	82
(ل)	
لاروس	41 . 42
لاغوس	91
لبنان	23 . 62 . 82 . 85
لوقران (مدينة)	33 . 39 . 40 . 41
ليبيا	30 . 56 . 57 . 72 . 91 . 99 . 101 . 93 . 89
ليبيريا	86 . 87
(م)	
مالي	23 . 58 . 60
مراكش	35 . 57 . 76 . 83 . 84 . 95
مرسي مطروح	103
مصر	12 . 15 . 45 . 47 . 49 . 50 . 51 . 52 . 54 . 56 . 58 . 59 . 60 . 61 . 62 . 65 . 67 . 69 . 72 . 74 . 75 . 77 . 79 . 80 . 82 . 83 . 87 . 93 . 94 . 97

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

	112 . 111 . 110 . 108 . 100 . 99
المغرب	9 . 11 . 12 . 15 . 23 . 28 . 33 . 33 . 45 . 45 . 53 . 63 . 69 . 76 . 78 . 79 . 83 . 89 . 89 . 89 . 91 . 93
المغرب العربي	16 . 19 . 66 . 97
المكسيك	92
الملايو	88
منروفيا	89
المهدية	12
مولان السويسرية	38 . 39 . 78
(ن)	
النرويج	85
نيبال	84
نيجيريا	91
(هـ)	
هايتي	88
الهند	81 . 82 . 83 . 87
(و)	
واشنطن	110
الولايات المتحدة	24 . 77
وهران	95 . 96
(ي)	
اليابان	86
اليمن	23 . 85
يوغسلافيا	24 . 84 . 91

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهـرس المحتويات

. شكر وعرفان .....

. مقدمة 1

الفصل الأول تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

I . ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية..... 7

II . تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958/09/19.....14

III . أهداف الحكومة المؤقتة الجزائرية.....18

IV . ردود الفعل الأولية علي تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية.....21

الفصل الثاني:اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 1959 إلى ماي 1962

I . الدورة الثانية للمجلس الوطني من 1959 إلى1960.....26

II . الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.....32

III . انعقاد المجلس الوطني دورة 1961.....35

VI . مفاوضات ايفيان ووقف إطلاق النار 39

VII. مؤتمر طرابلس من 25 ماي إلى 7 جوان 1962.....47

الفصل الثالث: موقف الحكومة المصرية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية

I . ردة فعل الحكومة المصرية على تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية 50

II . تأزم العلاقة بين الحكومة المصرية و الحكومة المؤقتة 61

III. تحسن العلاقة بين الحكومة المصرية و الحكومة المؤقتة 63

IV. الحكومة المصرية و أحمد بن بله.....69

V. الحكومة المصرية ونهاية تأسيس الحكومة المؤقتة 72

الفصل الرابع: دعم الحكومة المصرية للحكومة المؤقتة الجزائرية ماديا ومعنويا

I . الحكومة المصرية ومفاوضات ايفيان ووقف إطلاق النار.....78

II . دعم الحكومة المصرية للحكومة المؤقتة دبلوماسيا 84

III . الدعم المادي 96

. الخاتمة.....115

. الملاحق 118

. قائمة البيبلوغرافيا 137

. الفه-ارس .....

. فهرس الأعلام 149

. فهرس الأماكن والبلدان 158

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية